وزارة التعليـــــم العـــــالـي و البحـــــث العلمـــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2019/2018.

قسم : العلوم الاقتصادية.

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية
-دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف الأستاذة:

د. لعشوري نوال

من إعداد الطالبة:

دنـداني ونـــاسة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

ﷺ بسم الله الرحمن الرحيم

"قل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

لايطيب الكلام إلا بذكر الله، ولا يصفوا المقام إلا بالصلاة على محمد خير الأنام، ولا تستساغ الدنيا إلا بالوالدين

لعل أول من يستحق إهدائي في قال حقهما الرسول صلى الله عليه وسلم

"أمك .....ثم أمك.....ثم أمك.....ثم أبوك"

إلى أغلى إنسانة في الوجود إلى التي لا يوفي قدرها أي كلام وعمل إلى من حملتني وهن على وهن ملكة القلوب الطيبة سيدة العقول الحكيمة إلى التي رفعت يدها في جوف الليل تناجي الرب وتسأله أن ييسر حالي إلى من علمني وقوفها إلى جانبي كيف أنظر لغدي إلى من منحتني من غير أن تسألني إلى من ضحت بحياتها وأهلها من أجلنا إلى مثال الحب والوفاء ومنارة البيت إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة

"زينب" أطال الله في عمرها

أهدي خلاصة عملي وجهدي وشقاء عمري إلى نور عينيا وكل ما لدينا الذي داعب طفولتي وصاحب مراهقتي وحمى شبابي ....إلى الذي هو لي الحنان والسكينة والطمأنينة والشرف..... إلى معنى الحب والتحدي وجعلني أجتهد أثابر من أجل الوصول إلى العلم وجعل مني المرأة الصالحة إلى الذي انتظر بشوق حصولي الشهادات إلى الرجل الحكيم الذي لم أجد عبارات تفيه حقه بالتقدير والاحترام أبي الغالي

"كمال" أطال الله في عمرك لي ترى ثمار حنا قطفه

هنالك عزيزة تدعمني بدعائها الذي يصل إلى القلب إنسانة غالية على قلبي "عمتي الحبيبة حورية"

إلى من أرفع رأسي اعتزاز وفخرا بانتمائي له,إلى من به استمد عزتي وإصراري, من كان عونا لي في الحياة وصعوبتها أخي العزيز "سمير"

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى من بوجودهم اكتسبت قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى من تشاركت معهم حضن الأم أخواتي "صبيحة" "وانيا" "حنان"

إلى كل البراعم الصغار أبناء أخواتي "هيثم" "إنصاف" "وائل" "يحيى" "وصي" وإلى مالكي في الحياة التي داعبت أناملها مذكرتي "فاطمة الزهراء"

إلى أصدقاء الدرب "خولة" "مريم" "شيماء" "محمد أمين"

لا يصل الناس إلى حديقة النجاح دون أن يمروا بمحطات التعب والفشل واليائس أهدي إليكي يانفسي هذا العمل في لحظة لطالما انتظرتها وحلمت بها...في حكاية اكتملت فصولها ستلبسي وشاح التخرج وترفعي قبعتك بكل فخر وها أنت قريبة على مشارف حلم إنتظرتيه

ونـاســة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد والشكر لله أولا صاحب المنة والنعمة وعظمته وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في إنجاز هذا العمل راجية أن يتقبله مني قبولا حسنا وينفعني وغيري به

*بأسمى عبارات الشكر والثناء أتقدم إلى أستاذتي المشرفة الأستاذة الدكتورة "**لعشوري نوال**" التي تكرمت بقبول الإشراف على تأطيري ولما قدمته لي من توجيهات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصها الدائم على إتمام هذا العمل.*

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الدكتور" **الحجام العربي**" على التوجيهات والمساعدة القيمة التي قدمها لي من أجل إنجاز هذا العمل

كما لا يفوتني أن أرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأساتذة المحكمين"**فلفلي الزهرة**" و "**عبيدات سلرة**"

و أتقدم بأسمى الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم لأجل قراءتها فشكرا كثيرا وتقديرا أكبر للجميع

شكرا ممزوج بالدعاء لكل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

شكرا للجميع

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية بولاية الطارف" BADR, BDL, CPA, CNEP "، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2018 إلى2019. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اقتراح نموذج يتكون من مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل، إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول، إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة)، والمتغير التابع المتمثل في تحسين أداء البنوك التجارية، ولقد وزعت استبيانات على عينة تتكون من 35 موظف، وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS23 والأساليب الإحصائية الملائمة، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهما :

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة كما أن إدارة المخاطر الائتمانية تعتبر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار والسلامة للقطاع البنكي والمالي ككل، حيث لها دورا هاما في تحسين أداء البنوك التجارية وضبطه على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي.

– **الكلمات المفتاحية:** إدارة المخاطر الائتمانية– الأداء البنكي– المخاطر الائتمانية – البنوك التجارية الجزائرية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'effet de la gestion des risques de crédit sur la performance des banques commerciales algériennes celle de la wilaya d'El Tarf comme «la BADR , le CPA, la BDL, et la CNEP» et ce, durant la période entre 2018-2019. Pour atteindre les objectifs de cette étude, on a proposé un modèle composé d'un groupe de variables indépendantes qui consistent à (la gestion des risques relatifs aux clients, la gestion des risques relatifs aux projets et la gestion des risques relatifs aux conditions générales). Cependant, la variable dépendante consiste à l'amélioration de la performance des banques commerciales, dans ce contexte on a distribué des questionnaires sur un échantillon de 35 agents puis on a analysé les données et on a vérifié les hypothèses en utilisant le programme spss23 et les méthodes statistiques appropriées, cette étude a révélée les résultats les plus importants comme suit :

L'existence d'un effet positif d'une signification statistique de la gestion des risques de crédit sur la performance des banques commerciales étudiées aussi, la gestion des risques de crédit est considérée comme un moyen efficace de stabilisation du secteur bancaire et financier en général, puisque elle a un rôle important dans l'amélioration de la performance des banques commerciales et son ajustement d'une manière permettant de garantir la bonne situation financière.

Mots clés : -La gestion des risques de crédit - la performance des banques- les risques de crédit- banques commerciales algériennes.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والعرفان	II
المخلص	III
Résumé	IV
فهرس المحتويات	(X–VI)
قائمة الأشكال	XII
قائمة الجداول	XIII
قائمة الملاحق	XIV
قائمة المختصرات	XV
المقدمة	(أ – ذ)
الفصل الأول: التأصيل النظري لإدارة المخاطر الائتمانية	(32-1)
تمهيد	(2)
المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية	(3)
المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية	(3)
المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة فيها	(3)
أولا: مصادر المخاطر البنكية	(4)
ثانيا: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية	(4)
المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية	(5)
أولا: المخاطر المالية	(6)
ثانيا: المخاطر الغير مالية	(8)
المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية	(11)
المطلب الأول: الائتمان البنكي وإجراءات منحه	(11)
أولا: مفهوم الائتمان البنكي	(11)
ثانيا: خصائص الائتمان البنكي	(12)
ثالثا: إجراءات منح الائتمان البنكي	(12)
المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية	(14)

أولا: المخاطر المتعلقة بالمقترض	(14)
ثانيا: المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض	(15)
ثالثا: المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله	(16)
رابعا: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	(16)
خامسا: المخاطر الناشئة عن فعل الغير	(16)
سادسا: المخاطر المتصلة بأخطاء البنك	(17)
المطلب الثالث: طرق الحد من المخاطر الائتمانية	(17)
المبحث الثالث: تقنيات قياس وإدارة المخاطر الائتمانية	(19)
المطلب الأول: أساليب قياس المخاطر الائتمانية	(19)
أولا: نماذج التنبؤ بفشل العميل	(19)
ثانيا: قياس المخاطر الائتمانية	(23)
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وخطواتها	(27)
أولا: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية	(27)
ثانيا: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية	(28)
المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان وفقا للجنة بازل	(29)
أولا: مفهوم لجنة بازل	(29)
ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية حسب مقررات بازلII	(30)
خلاصة الفصل	(32)
الفصل الثاني: الأداء المالي للبنوك التجارية	(33-65)
تمهيد	(34)
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الأداء المالي للبنوك التجارية	(35)
المطلب الأول:مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية وخصائصه	(35)
أولا: مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية	(35)
ثانيا: خصائص الأداء المالي للبنوك التجارية	(36)
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي للبنوك التجارية	(36)
أولا: أهمية الأداء المالي للبنوك التجارية	(36)
ثانيا: أهداف الأداء المالي للبنوك التجارية	(37)
المطلب الثالث: معايير وأبعاد الأداء المالي للبنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيه	(38)

أولا: معايير الأداء المالي للبنوك التجارية	(38)
ثانيا:أبعاد الأداء المالي للبنوك التجارية	(38)
ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية	(40)
المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	(43)
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية	(43)
أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(43)
ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(43)
المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومراحل تقييمه	(44)
أولا: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(44)
ثانيا: مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(44)
المطلب الثالث: ركائز تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والجهات المستفيدة منه	(46)
أولا: ركائز تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(46)
ثانيا: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(46)
المبحث الثالث: أساليب ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(48)
المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(48)
أولا: مفهوم التحليل المالي وأهميته	(48)
ثانيا: المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(49)
المطلب الثاني: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(54)
أولا: القيمة الاقتصادية المضافة**EVA**	(54)
ثانيا: نظام التقييم البنكي الأمريكي للأداء **CAMELS**	(57)
المطلب الثالث: أهم الفروقات بين مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية التقليدية والحديثة	(63)
خلاصة الفصل	(65)
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية	(66-100)
تمهيد	(67)
المبحث الأول: لمحة عن القطاع البنكي الجزائري	(68)
المطلب الأول: نشأة القطاع البنكي الجزائري	(68)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقطاع البنكي الجزائري	(70)
أولا: البنك المركزي	(70)
ثانيا: البنوك	(70)
ثالثا: المؤسسات المالية	(73)
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	(75)
المطلب الأول: تقديم الاستبيان	(75)
أولا: مفهوم الاستبيان	(75)
ثانيا: بناء وتكوين استمارة الاستبيان	(75)
ثالثا: تصميم الاستبيان	(75)
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	(76)
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار صحتها	(77)
أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	(77)
ثانيا: صدق وثبات الدراسة	(78)
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة	(79)
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة	(79)
أولا: توزيع عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية	(79)
ثانيا: توزيع عينة الدراسة وفقا للدرجة العلمية	(80)
ثالثا: توزيع عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة	(81)
رابعا: توزيع عينة الدراسة وفقا للمركز الوظيفي	(82)
المطلب الثاني: تحليل وتفسير اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة	(83)
أولا: تحليل فقرات المحور المتعلق بإدارة المخاطر الخاصة بالعميل	(83)
ثانيا: تحليل فقرات المحور المتعلق بإدارة المخاطر الخاصة بالمشروع الممول	(86)
ثالثا: تحليل فقرات المحور المتعلق بإدارة المخاطر الخاصة بالظروف العامة	(87)
رابعا: تحليل فقرات المحور المتعلق بتحسين أداء البنوك التجارية	(89)
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	(92)
أولا: اختبار الفرضيات الفرعية	(92)
ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية	(97)
خلاصة الفصل	(100)
خاتمة	(101-104)

قائمة المراجع	(114-105)
الملاحق	(129-115)

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الملاحق والمختصرات

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	أنواع المخاطر البنكية	(10)
(2)	إجراءات منح الائتمان	(14)
(3)	أبعاد الأداء المالي	(39)
(4)	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	(42)
(5)	الهيكل التنظيمي للقطاع البنكي الجزائري مع بداية 2017	(74)
(6)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	(80)
(7)	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	(81)
(8)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	(82)
(9)	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	(83)

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	تصنيف الشركات حسب نموذج **Altman**	(20)
(2)	أشكال الدرجات التي يعتمد على ثلاثة معايير**5c's**	(22)
(3)	نسب قياس مخاطر الائتمان	(24)
(4)	مصفوفة الكفاءة والفعالية في الأداء	(39)
(5)	تصنيف البنوك حسب مصادر **camels** والإجراءات الرقابية المتخذة	(62)
(6)	مقارنة بين مؤشرات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	(64)
(7)	مقياس ليكارت الخماسي	(76)
(8)	نتائج اختبار صدق وثبات الدراسة	(78)
(9)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	(79)
(10)	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	(80)
(11)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	(81)
(12)	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	(82)
(13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل	(84)
(14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول	(86)
(15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	(88)
(16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه تحسين أداء البنوك التجارية	(90)
(17)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(93)
(18)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(95)
(19)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(96)
(20)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(98)

رقم الملحق	عنوان الملاحق	الصفحة
(1)	شهادة تحكيم الاستبيان	(116)
(2)	الاستبيان	(117)
(3)	قياس ثبات الاستبيان لجميع المحاور	(122)
(4)	قياس ثبات الاستبيان المحور الأول الخاص بإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل	(122)
(5)	قياس ثبات الاستبيان المحور الخاص بإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول	(122)
(6)	قياس ثبات الاستبيان المحور الخاص بإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	(122)
(7)	قياس ثبات الاستبيان المحور الخاص بتحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(123)
(8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل	(123)
(9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف المشروع الممول	(124)
(10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	(124)
(11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(125)
(12)	نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(126)
(13)	نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(127)
(14)	نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(128)
(15)	نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	(129)

الرمز	المعنى بالغة الأجنبية	المعنى بالغة العربية
5 C'S	Character, Capacity, Capital, Colleteral, Conditions	الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة
5 P'S	People, Purpose ,Payment ,Protection ,Perspective,	العميل، الغرض من الائتمان، القدرة على السداد، الحماية، النظرة المستقبلية
CAMELS	Capital adequacy, Asset quality, Management puality, Earing management, Liquidity position, Sensitivity of market risk	كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة القروض، وضع السيولة، حساسية مخاطر السوق
EVA	Valeur Economique Ajoutée	القيمة الاقتصادية المضافة
ROA	Taux le Return On Assets	معدل العائد على الأصول
ROE	Taux le Return On Equité	العائد على حقوق الملكية
NIM	Marge D'intérêts Nette	هامش صافي الفوائد
BNA	Banque Nationale D'Algérie	البنك الوطني الجزائري
CPA	Crédit Populaire D'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
BEA	Banque Extérieure D'Algérie	الجزائر الخارجي
BADR	Banque De L'agriculture Et Du Développement	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque De Développement Local	بنك التنمية المحلية
CNEP Banque	Caisse Nationale d'épargne Et Prévoyance Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
BAD	Banque D'Algérie Du Développement	البنك الجزائري للتنمية
SPSS	Statistical Package For The Social Sciences	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية

المقـــــدمة

احتل النظام البنكي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، كما تزداد أهميته يوما بعد يوم مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة ثانية، وتعتبر البنوك بصفة عامة مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها وتلبية رغبات الأفراد الذين هم بحاجة إلى أموال، حيث يعتبر الائتمان شريان التمويل الرئيسي داخل أي مؤسسة بنكية، إذ تشكل عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك في إطار نشاطها العادي موارد هامة ومداخيل البنك لما تحققه من أرباح، ويتوقف إقدام البنك على منح الائتمان لمتعامل ما على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية بمختلف أنواعها.

ولقد شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة البنكية، واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة. إلا أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها، والملاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها وذلك بسب تزايد المخاطر البنكية لاسيما مخاطر الائتمانية.

وتعد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك من أهم العمليات التي تمكن من الوصول إلى معرفة الأداء الذي تمارسه البنوك وتحديده ومعرفة الموقع ضمن الهيكل البنكي المحلي والدولي.

لهذا السبب تسعى جميع البنوك وراء الحفاظ وتحسين الأداء المالي بشتى الطرق والوسائل، وذلك من خلال إدارة المخاطر التي تتعرض لها أثناء أي عملية مالية، وبما أن المخاطر الائتمانية هي أبرز المخاطر التي يتعرض لها البنك فهي تأتي نتيجة تسلسل فشل وتعثر بعض العمليات البنكية التي تصادف البنك بصفة يومية كون نشاط بنك لا يخلو من المخاطر أو التقليل من حدتها وتعظيم الأداء المالي من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والصائبة لتصحيح هذه الوضعية وتجنب الوقوع فيها.

وجاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك من خلال دراسة ميدانية يتم من خلالها التعرف على أراء عينة من العاملين في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

أولا: إشكالية الدراسة

بما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، بمعنى توصيف المخاطر وقياسها، وبإعتبار الخطر الائتماني ذا أهمية في الميدان المالي، حيث ترتكز على أساسه الخيارات الاستثمارية وعمليات تقييم الأداء المالي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة ورسم معالمها الأساسية في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية ؟

انطلاقا من السؤال الجوهري السابق، ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية؟

ثانيا:فرضيات الدراسة

لغرض الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة المطروحة في الإشكالية، تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة، وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

ثالثا:أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على الجوانب النظرية للمخاطر البنكية وخاصة المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها؛
- الوقوف على الجوانب الفكرية للأداء المالي للبنوك التجارية ؛
- دراسة أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؛
- الخروج بمجموعة من النتائج والاقتراحات التي يمكن أن تفتح أفاق للبحث والدراسة.

رابعا:أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تستند إلى أهمية الموضوع في ارتكازه على جانب هام في مجال النشاطات البنكية في ظل الأزمات التي عصفت بكافة البنوك والبيئة تنافسية المحيطة بها. حيث تم تسليط الضوء على إدارة المخاطر الائتمانية كأداة فعالة وهامة للتخفيف من الخسائر التي يتعرض لها البنك، كذلك محاولة وضع إطار متكامل يساهم في تحسين أداء المالي للبنوك التجارية.

خامسا:منهج الدراسة

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة وتوضيح أبعادها تم استخدام المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي**: تم الاعتماد عليه في الجانب النظري من خلال التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة؛
- **المنهج التحليلي**: تم الاعتماد عليه في الجانب الميداني من خلال تحليل وتفسير نتائج دراسة الحالة والذي سوف يعتمد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

سادسا:مصادر جمع البيانات

تم جمع المعلومات والبيانات الخاصة **بالجانب النظري** للدراسة من خلال الكتب (باللغة العربية واللغة الأجنبية) والملتقيات والمجلات التي تعرضت لجانب من الجوانب الدراسة بصورة كلية أو جزئية، الرسائل العلمية، دراسات سابقة وأبحاث والمواقع الانترنت، أما **الجانب التطبيقي** تم الاعتماد بشكل رئيسي على أسلوب الاستبيان وقد أسس لجمع البيانات حول اتجاه الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وذلك من خلال إجاباتهم على فقرات الاستبيان.

سابعا:الدراسات السابقة

مما لاشك فيه أن أي موضوع لابد أن يكون مستوحى من دراسات سابقة وكذلك الحال بالنسبة لهذه الدراسة التي اعتمدت على بعض الدراسات التالية:

- **دراسة ميرفت علي أبو كمال،2007، بعنوان: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير بازل II (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)،مذكرة شهادة الماجستير، قسم إدارة أعمال،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية البنكية الدولية،

كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد معايير للإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان كإستبانة تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة المخاطر الائتمان في البنوك أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

ـ كفاءة إدارة العملية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية؛

ـ الالتزام بالضوابط والقواعد التي تضعها سلطة النقد للبنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان؛

ـ وتوصلت إلى أنه لعدم توفر المقومات اللازمة للتطبيق يصعب على البنوك قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل.

- **دراسة زهراء صبحي بشناق،2011، بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين). مذكرة شهادة الماجستير، قسم محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق أجريت هذه الدراسة على أربعة بنوك وطنية العاملة في فلسطين وذلك للفترة مابين (2006_2010)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) . حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر أهمها:

ـ البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية؛

ـ كما أظهرت جميع المؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية.

- **دراسة حفيان جيهاد، 2012، بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية (دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012)، مذكرة شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.**

تكمن أهمية الدراسة في ما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة للتخفيض من خسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك وكذا تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل يساعد البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة على على تطوير نظم إدارة المخاطر الائتمان، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي(SPSS) . ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها:

ـ تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد؛

_ محللي الائتمان يركزون على تلك العوامل المحددة للقرار الائتماني حسب درجة الأهمية كما أن الضمانات تعتبر بالنسبة للبنوك خط الدفاع أو رغم من أن أغلبية الدراسات ترى بأنه غير كافي لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني كونه غير كافي لمنح الائتمان.

- **دراسة نجار حياة، 2014، بعنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1**

هدفت هذه الدراسة في الجزء النظري إلى التعريف بالنشاط البنكي ومخاطره الرئيسية، عرض مقترحات بازل للرقابة البنكية وما تضمنته من مبادئ وتقنيات لإدارة المخاطر البنكية الرئيسية، أما الإطار العلمي للبحث فقد تمت معالجته من خلال أولا دراسة خصائص المنظومة البنكية الجزائرية بشكل عام والبنوك التجارية العمومية بشكل خاص باعتبارها عينة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011، وثانيا دراسة واقع تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقيات بازل وإبراز أهمية الرقابة الداخلية والخارجية في التحكم في المخاطر البنكية،الأخير عرض الآلية المعتمدة من طرف البنوك العمومية الجزائرية في إدارة المخاطر الرئيسية وفق ما نصت عليه التشريعات البنكية المعمول بها. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

_ إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية تكاد تنحصر في الرقابة البنكية، سواء كانت داخلية أو خارجية؛

_ إدارة مخاطر البنوك التجارية العمومية مرهونة بمدى كفاية رأس مالها الاقتصادي وإرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح.

- **دراسة إلهام التجاني، 2014، بعنوان تقييم الأداء المالي للمؤسسات البنكية(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري) للفترة الممتدة من (2005_2011)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.**

هدفت هذه الدراسة أساسا إلى معرفة المستوى أو الاتجاه العام للأداء المالي للمؤسسات البنكية الوطنية (BNA و CPA) من خلال تحليل نتائج مؤشرات الأداء المالية للبنكين للاستدلال على مدى فعالية وكفاءة الأداء على حد سواء خلال الفترة الممتدة مابين عام (2005_2011) وتم استخدام منهج دراسة حالة الملائم لمتطلبات الدراسة الميدانية بعملية المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة للسنوات محل الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

_ ضرورة تكامل عنصري الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، أين خرجت بحكم تقيمي عن تميز أولهما (BNA) في أدائه المالي خلال فترة الدراسة (2005_2011).

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

- حداثة دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة حيث تمت في سنة 2019؛
- اختلاف بيئة الدراسة حيث بعض الدراسات السابقة تم تطبيقها في فلسطين وسوريا والبعض الأخر أنجزت في الجزائر في حين الدراسة الحالية طبقت على البنوك التجارية الجزائرية المتواجدة على مستوى ولاية الطارف **(CNEP, BADR , CPA, BDL)**؛
- وتختلف هذه الدراسات السابقة من خلال ربط إدارة المخاطر الائتمانية بأداء البنوك التجارية عموما والبنوك الجزائرية بالخصوص.

ثامنا:نموذج الدراسة

يمكن بناء نموذج الدراسة من خلال مايلي:

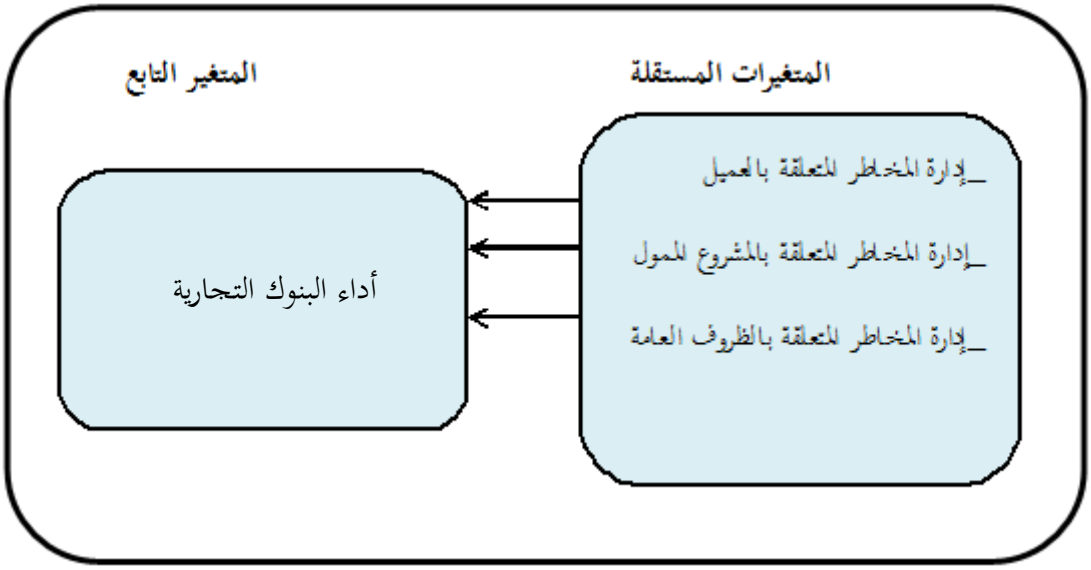

تاسعا:مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولين وموظفين في البنوك التجارية الجزائرية حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع مكونة من أربعة بنوك تجارية جزائرية في ولاية الطارف وهي كالأتي:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**
- **القرض الشعبي الجزائري CPA**
- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP**
- **بنك التنمية المحلية BDL**

عاشرا:حدود الدراسة

بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وأقرب من الواقع تم وضع حدود وأبعاد لموضوع الدراسة كيما يلي:

- **البعد الموضوعي:** تم إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية، وبما أن للأداء عدة أنواع وبما أننا ندرس اقتصاد نقدي وبنكي تم التركيز على الأداء المالي للبنوك التجارية حيز الدراسة وكل ما يتعلق به من مفاهيم؛
- **البعد المكاني:**حدد مكان الدراسة في مجموعة من البنوك التجارية المتواجدة بولاية الطارف؛ **(BADR ,CPA,CNEP ,BDL)**
- **البعد الزمني:** تم القيام في هذه الدراسة بعدت زيارات ميدانية للبنوك محل الدراسة وتوزيع الاستبانة والاستطلاع على أراء المهنيين في البنوك حول الموضوع وقد استغرقت مدة الدراسة والتحليل لهذا الاستبيان شهرا كاملا انطلاقا من 15 أفريل 2019 إلى 15 ماي 2019.

حادي عشر:أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة دوافع دفعتني لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع الاقتصادية الأخرى نذكر منها على الخصوص:

- الميول الشخصي والاهتمام بالموضوع؛
- الأهمية البالغة لهذا الموضوع، إذ من خلاله يمكن تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- السعي لمعرفة مدى تحكم البنوك في المخاطر الائتمانية؛
- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات الدولية والعالمية؛
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص، وإثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.

أثنى عشر:هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة وهي كالأتي:

الفصل الأول: الموسوم بالتأصيل النظري لإدارة المخاطر الائتمانية، حيث اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، يأتي مضمونها كالأتي المبحث الأول أهم المفاهيم حول المخاطر البنكية ومصادرها والعوامل المؤثرة فيها وأهم أنواعها، أما المبحث الثاني أعد لدراسة أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية وذلك بالتطرق إلى مفاهيم حول الائتمان البنكي وخصائصه وإجراءات منحه وأهم صور المخاطر الائتمانية وطرق الحد منها، أما المبحث الثالث أعد لدراسة تقنيات قياس

وإدارة المخاطر الائتمانية فتم التناول فيه أساليب قياس المخاطر الائتمانية وكذلك مفاهيم حول إدارة المخاطر الائتمانية وخطواتها وكيفية إدارتها حسب لجنة بازل.

الفصل الثاني: المعنون بالأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الأداء المالي للبنوك التجارية يتم من خلاله التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وخصائصه وأهدافه وأهميته وكذا معاييره وأبعاده والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني سيخصص إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلاله يتم التعرض إلى مفهومه وأهميته وأهدافه ومراحله والجهات المستفيدة منه، في حين خصص المبحث الثالث إلى أساليب ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال المؤشرات التقليدية والحديثة وأهم الفروقات بينهما.

الفصل الثاني: والجانب الإمبريقي "الميداني" دراسة حالة عينة البنوك التجارية الجزائرية حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، عرض المبحث الأول لمحة عن القطاع البنكي الجزائري، أما المبحث الثاني فتناول أدوات الدراسة الاستبيانية من خلال تحديد عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، في حين يشتمل المبحث الثالث إلى عرض النتائج وتحليلها، واختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج التحليل الإحصائي **SPSS23**.

ثالث عشر:صعوبات الدراسة

لا يخلو انجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، إلا أن هذه الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحثة عن بلوغ أهدافها ولعل أهمها:

- ندرة الكتب المتخصصة في شؤون المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك التجارية بمكتبة الشاذلي بن جديد إن لم نقل انعدامها مما حتم علينا الاعتماد على الملفات المنشورة في الانترنيت، إضافة إلى الانتقال إلى مكتبة باجي مختار بولاية عنابة؛
- خلو المكتبات من الدراسات الشاملة والمتكاملة في هذا المجال؛
- إهمال بعض الموظفين في البنوك التجارية محل الدراسة الاستبيان، ورفض التعاون وعدم رغبتهم في الإجابة عليها بأي معلومة تخدم بحثنا بحجة السرية والكتمان؛
- قلة وعي بعض الموظفين في البنوك محل الدراسة بموضوع الأداء المالي للبنوك التجارية مما أدى إلى عدم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبيان والتماطل في إرجاعه الأمر الذي أدى إلى تقليص حجم العينة المدروسة بشكل كبير.

الفصل الأول

التأصيل النظري لإدارة المخاطر الائتمانية

تمهيد

مع تطور الأعمال البنكية وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا الخدمات المالية أحدث تغيرا شاملا على البيئة البنكية حيث أزالت هذه التقنيات الحدود الاقتصادية بين الدول، كما ساعدت كثيرا في تطور وتنوع الخدمات البنكية التي يقدمها البنك، مع زيادة تعقيداتها والتي تأتي في مقدمتها الائتمان البنكي الذي يعتبر أهم مورد من موارد البنك، وهو المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه البنوك ويعود سببها إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين مما جعل البنوك أكثر عرضة من غيرها للمخاطر البنكية وعلى رأسها المخاطر الائتمانية. وهنا يأتي دور إدارة المخاطر الائتمانية التي تساهم في الحد والتقليل من هذه المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وبناء على هذا المدخل سيتم تناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية.**
- **المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية.**
- **المبحث الثالث: تقنيات قياس وإدارة المخاطر الائتمانية.**

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي مما يعرقل أنشطته وهذا ما يفرض على مصالحه فهم مختلف المخاطر والتعرف عليها لنجاحه واستمراره، ومن المهم في هذه الدراسة معرفة المفاهيم المتعلقة بالمخاطر البنكية من تعاريف وكذلك مصادر هذه المخاطر والعوامل المؤثرة فيها، واهم أنواع المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

لا يوجد تعريف محدد للمخاطر البنكية حيث تعددت التعاريف لهذا المصطلح، وفيما يلي أهم التعاريف:

يمكن تعريف المخاطر بأنها "هي احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير". (**خضراوي نعيمة،2009 ، ص .3**)

كما عرفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (**Financial Services Roundtable FSR**) المخاطر كما يأتي: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى". (**عثمان،2013 ،ص.215**)

كما تعرف أيضا "المخاطر البنكية هي الفشل في تحقيق العائد والتقلب في القيمة السوقية للبنك". (**آل شبيب،2015، ص.156**)

المخاطر البنكية "هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين". (**بن رحمون وبوحفص، 2018، ص.101**)

ومن خلال التعاريف السابقة تم استنتاج أن المخاطر البنكية تدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على عملية معينة.

المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية و العوامل المؤثرة فيها

يوجد نوعين من المصادر للمخاطر البنكية مصادر نظامية وأخرى غير نظامية وهذا يعود إلى طبيعة العوامل المؤثرة على البيئة البنكية بشكل عام.

أولا: مصادر المخاطر البنكية

1. المخاطر النظامية

تسمى أيضا المخاطر العامة وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وتؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل، حيث لا يمكن للبنوك تجنبها أو التنبؤ بها نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها، مثل مخاطر التضخم ومخاطر تسعير أسعار الفائدة وغيرها من المخاطر المماثلة.

يعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة من متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك حيث لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.(**الزبيدي، 2002،ص ص.166 –167**)

2. المخاطر الغير نظامية

وهي عبارة عن المخاطر المتبقية تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، حيث كما تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك. وبالتالي فإن المخاطر الغير الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو المستقبل، ويمكن توضيح مصادر المخاطر البنكية بالعلاقة التالية:(**حياة نجار، 2014،ص.52**)

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

كما تجدر الإشارة أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية، لأن المخاطر النظامية يصعب التنبؤ بها ومواجهتها لأنها تمس السوق ككل. كما يمكن التقليل من المخاطر الغير نظامية عن طريق التنويع، وهو ما لا ينطبق على المخاطر النظامية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية

توجد هناك العديد من العوامل التي تركت أثر كبير في المخاطر البنكية نذكر منها ما يلي:(**فرج،2014،ص ص.61–62**)

1. التغيرات التنظيمية والإشرافية

فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل البنك للتقليل من المخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ البنكية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول، المخاطر ورأس المال، وتمثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له أثار إيجابية في المخاطر.

2. عدم استقرار العوامل الخارجي

أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت إلى انهيار اتفاقية **Bretton Woods**، وإلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة متعددة الجنسيات منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق حيث أدى عدم استقرار إلى إبداع البنوك العديد من الأدوات التغطية المستقبلية، وكان الإبداع في هذا المجال تطويرها لدوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلا على براعة المؤسسات البنكية، ولكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر البنوك.

3. المنافسة

من مزايا المنافسة إجبارها للمتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافئة الأفضل بين المتنافسين. ولاشك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، حيث أضاف إلى مخاطر العمل البنكي، وكان الخطر الذي واجهته البنوك التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم الشركة بمبلغ 1.5 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 1987/10/09.

5. التطورات التكنولوجية

تعد من العوامل التي أثرت إيجابا في التعرف على مخاطر العمل البنكي وقياسها وإدارتها، وهي التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، حيث كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة البنوك على التعرف على مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل إلى جانب منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني وإدارة النقد.

إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة لاستعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

اختلفت تصنيفات المخاطر البنكية باختلاف وجهات نظر الكتاب و الباحثين، حيث يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية.

أولا: المخاطر المالية

تحتوي على جميع المخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف من قبل إدارة البنك، وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

1. المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر الائتمانية "بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويتولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل وللمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة". (**حمادة،2007،ص.197**)

يمكن القول أن المخاطر الائتمانية "هي الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد ما مدين به كاملا أو في الوقت المحدد". (**النعيمي، 2010،ص.244**)

كما تعرف "هي التغير صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في القدرة المتوقعة للطرف المقابل (المدين) على الوفاء بالتزاماته التعاقدية اتجاه البنك المقترض في المواعيد المحددة". (**الربيعي وراضي،2011،ص.161**)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرة على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون، أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. (**رزيق،2012، ص.4**)

2. مخاطر السيولة

تعددت التعاريف لخطر السيولة، سوف يتم التطرق إلى بعض منها:

تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز، الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه. (**ميرفت كمال، 2007، ص.73**)

هي المخاطر المستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله، الناشئة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لتغطية الالتزامات. (**شقيري وآخرون، 2012،ص ص.299-300**)

تتعرض البنوك من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد. (**هيفاء غانية،2015 ،ص.12**)

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر الرئيسية لا تقل أهميتها عن باقي المخاطر البنكية الأخرى، وتنشأ عن عدم قدرة البنك تلبية الالتزامات قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسهيل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة. (**بعداش ومعراج،2016، ص.104**)

3. مخاطر السوق

وهي المخاطر التي تتعلق بالنشاطات التفاوضية في سوق رأس المال، تنتج عن قيام البنك بالمتاجرة في الأوراق المالية وتظهر انحرافات غير ملائمة في قيمتها في السوق عند الفترة التي يقوم البنك بتصفيتها. (**حنيفي،2002،ص.175**)

تواجه البنوك خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق بالرغم مما تقدمه المعايير المحاسبية القائمة من شفافية وتحديد لهذه المخاطر في الأنشطة البنكية المختلفة، وتزداد هذه المخاطر عندما تتبنى البنوك مراكز مفتوحة لعملائها خلال فترات عدم استقرار أسعار الصرف. (**منصور،2009،ص.6**)

حيث تتعلق هذه المخاطر إلى حد كبير بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن التغيرات العكسية في القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة. (**جمعة،2013،ص.242**)

وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفائدة، ومخاطر تسعير الأصول ومخاطر أسعار الصرف وهم كالتالي: (**محمد داود عثمان،2008،ص.19**)

أ. مخاطر معدلات أسعار الفائدة

تنشأ نتيجة عدم الموائمة مابين استحقاق الأصول والمطلوبات وبالتالي اختلاف تكلفة إعادة التمويل أو إعادة الاستثمار كما تشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق ملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية.

ب. مخاطر تسعير الأصول

تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول وبشكل خاص محافظ الائتمان والاستثمار وتعتمد على عوامل داخلية من بينها هيكل التمويل وعوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية.

ت. مخاطر أسعار الصرف

تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار الصرف

الأجنبية فإن أي تغير في معدلات الصرف تكون النتيجة له ربح أو خسارة، ويظهر تأثيرها علي القيمة السوقية لملكية حملة الأسهم.

ثانيا: المخاطر الغير مالية

وتشمل مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والإستراتيجية ومخاطر السمعة وهم على النحو التالي:

1. مخاطر التشغيل

تظهر هذه المخاطر نتيجة عدم الدقة في تنفيذ العمليات المختلفة، أي ارتكاب الأخطاء، أو فشل أنظمة التشغيل في الاستجابة لتعليمات أو قوانين معينة، أو نتيجة الخداع أو الاحتيال. (**التميمي، 2009،ص.5**)

أفضل تعريف الصادر عن لجنة بازل لرقابة البنكية ضمن اتفاقية بازل 2 سنة 2007 الذي عرف مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والتنظيمية ". (**فرج ،2014،ص.69**)

كما تنشأ مخاطر التشغيل نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية وإما إلى قصور أي منهما، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية. (**ضياء مسمح، 2015، ص.80**)

2. مخاطر القانونية

هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات الضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى المحاكم. (**الصيرفي، 2006 ، ص.67**)

وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام البنك ومخالفته للقوانين مع طرف أو أطراف آخرين في حال عدم تطبيق القانون و تترتب عليه خسائر مادية ومعنوية كبيرة. (**هبال عادل،2011،ص.36**)

3. مخاطر الإستراتيجية

هي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط إستراتيجي في البنك، والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية. (**الخطيب،2005،ص.120**)

كما تعرف بأنها" المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس

إدارة البنك العليا المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك والتي تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل". (**بوعشة،(د ت)،ص.2**)

4. مخاطر السمعة

هي المخاطر التي تهدد قدرة البنك على إقامة وتوطيد علاقات بالزبائن والجهات الأخرى أو قدرتها على تقديم خدمات جديدة، والتي تنتج عن إهمال دور العلاقات العامة والتسويق المدروس لمنتجات البنك، توجيه انتقادات ونشر أخبار سلبية ضد البنك من قبل المنافسين في وسائل الإعلام، وغياب خطة إعلانية وإعلامية ملائمة.(**بركات سارة، 2015، ص.64**)

وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر الرأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنيت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع استمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية. (**بلعجوز، 2005،ص.8**)

والشكل الموالي يوضح أهم أنواع المخاطر البنكية

الشكل رقم(1): أنواع المخاطر البنكية

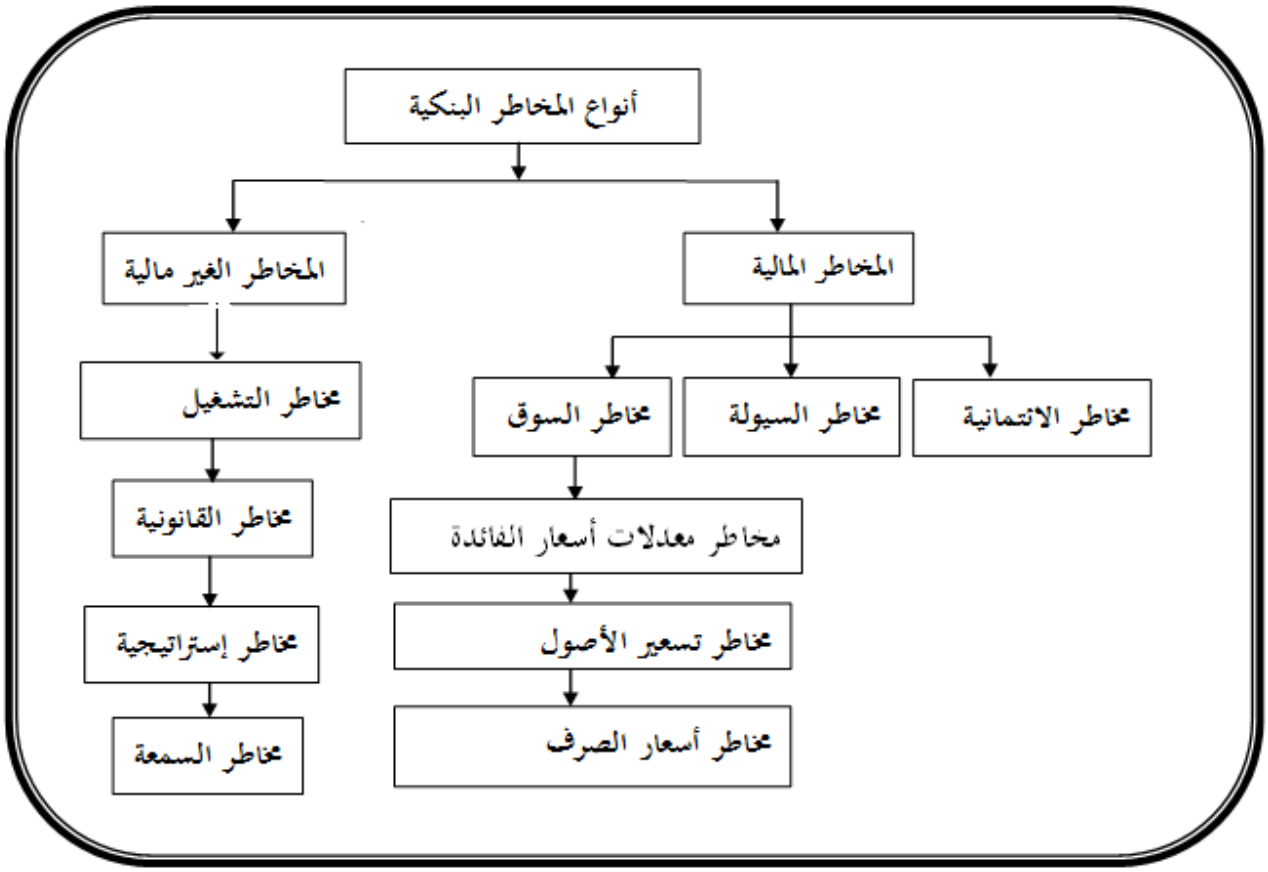

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية

أصبحت البنوك اليوم تتعرض إلى مخاطر بنكية متنوعة وتختلف درجة خطورتها من بنك إلى أخر، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم استخدامات موارد البنك المتمثلة في الائتمان البنكي في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سيتم تناول أنواع المخاطر الائتمانية وفي المطلب الثالث طرق الحد منها.

المطلب الأول: الائتمان البنكي و إجراءات منحه

تعتبر خدمة الائتمان من أهم الوظائف التي تقدمها البنوك لزبائنها، فهي تلعب دورا هاما في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى معرفة الائتمان البنكي وخصائصه وإجراءات منحه.

أولا: مفهوم الائتمان البنكي

للائتمان العديد من المفاهيم نذكر البعض منها في ما يلي:

يمكن القول "الائتمان البنكي هو يتمثل بصفة أساسية في القروض التي تمنحها البنوك لزبائنها من الأفراد أو الهيئات أو البنوك التجارية الأخرى ويحمل الاستثمار جانب البنوك في طياته مخاطر عدم هؤلاء المقترضين على سداد القرض وفوائده في الوقت المحدد للمقرض وهو البنك". (أل علي،2002،ص.213)

كما عرف أيضا على أنه "علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ من مبادلة سلع وخدمات أو نقود لقاء التعهد بالدفع لبدل معين مستقبلا وفي أجل معين مثل سلع نقود أو خدمات وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقدا".(عبد القادر،2008،ص.342)

الائتمان في اللغة هو ترجمة لكلمة الانجليزية **"credit"** وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية **"credo"** وناشئة عن تركيب مصطلحين أحدهما**"crad"** وهو يعني في اللغة السنكريتية "الثقة" والثاني هو**"DO"** وهو يعني في اللغة اللاتينية "أضع" وبذلك يصبح المعنى العام "أضع الثقة".(ناصر،2012،ص.29)

الائتمان البنكي "هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف". (مياد أنيس محمد،2015،ص.27)

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نستطيع أن نقول بأن الائتمان هو علاقة تقوم على أساس الثقة القائمة بين الدائن (البنك) والمدين والتي تنجم عنها حصول المدين على الأموال مقابل الدفع في المستقبل.

ثانيا: خصائص الائتمان البنكي

من التعاريف السابقة يمكن حصر أهم خصائص الائتمان البنكي كالآتي: (عبد القادر،2008 ،ص.343)

- أن يركز الائتمان على أساس الثقة بين الدائن والمدين؛
- أن الائتمان ينشأ من عملية تبادلية بين الطرفين؛
- يتضمن الائتمان تعهد من قبل المدين بالدفع في تاريخ محدود وهو من أهم خواص الائتمان؛
- يأخذ الائتمان صورة شفوية أو تحريرية أو ضمنية؛
- يرتبط الائتمان ببعض المخاطر لوجود فترة زمنية بين بداية نشوء الائتمان وبين تاريخ التسديد؛
- يتضمن الائتمان تنازل عن مال حاضر لقاء مال مستقبل أساسه الثقة فهو الحق الحالي في مدفوعات مستقبلية.

ثالثا: إجراءات منح الائتمان البنكي

عادة ما تضع البنوك في إطارا مكتوبا توضح فيه خطوات منح الائتمان، وأهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان: (إيمان أنجرو،2007،ص ص.29-30)

1. استلام طلبات الائتمان ودراستها

يتقدم العميل بطلب للحصول على تسهيل الائتماني وفقا لنموذج معد من قبل البنك، يحدد في النموذج جميع البنود الأساسية التي تساعد على دقة عملية التحليل واتخاذ القرار، كالغرض وفترة وجدول السداد الائتمان، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي لا يغطيها طلب الائتمان، أو حتى القيام بزيارات ميدانية إلى مقر العميل من أجل تكوين صورة نهائية.

2. تحليل البيانات المالية للعميل

يطلب عادة من العميل فردا كان أم شركة، حيث يرفق طلب القرض أو التسهيلات سلسلة متصلة من القوائم المالية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، يتم إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: يطلق عليها التحليل السريع، يكون الهدف منها أخذ فكرة عاجلة إذا كان يمكن للعميل توفر شروط الإقراض وعليها يتم تحديد ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئيا أم لا، إذا اجتاز العميل هذا يتم الانتقال إلى المرحلة اللاحقة.
- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة تحليل المالي المفصل ويحدد فيها في النهاية ما إذا كان العميل في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

3. الاستفسار عن مقدم الطلب (العميل)

في هذه المرحلة يتم الاستفسار عن سمعة العميل وشكل علاقته السابقة مع البنك نفسه أو البنوك الأخرى، حيث تساعد نتائج الاستفسار على اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب.

4. التفاوض مع العميل

بعد دراسة المعلومات عن الائتمان وعن مقدم الطلب الائتمان، يتم التفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية صرفه وطريقة سداده، والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

5. طلب ضمان التكميلي

حيث يطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

6. توقيع عقد الائتمان

فيما إذا تم الاتفاق بين البنك ممثلا بإدارة الائتمان والعميل على شروط التعاقد، فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن الشروط القانونية كافة.

7. صرف قيمة القرض

بعد توقيع العقد بين البنك والعميل يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل.

8. سداد الائتمان ومتابعته

من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الأقساط وفقا لجدول السداد المتفق عليه، ولضمان عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة المستندات المتعلقة بالحالة ومتابعة القرض واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله علي القرض وذلك لاكتشاف أي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحاله الوضع وهلاك القرض.

والشكل الموالي يوضح إجراءات منح الائتمان:

الشكل رقم (2): إجراءات منح الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية

يواجه البنك عند ممارسته عملية منح الائتمان عدة مخاطر، قد تكون هذه الأخيرة متعلقة بالعميل، أو النشاط الذي يزاوله أو حسب العملية الائتمانية وظروفها وقد تكون من طرف البنك أو ناتجة عن القيام فعل الغير، سنحاول عرض أهم صور المخاطر الائتمانية وهي كالأتي:

أولا: المخاطر المتعلقة بالمقترض

تتعدد المخاطر الخاصة بالمقترض وتتداخل فيما بينها وذلك على النحو التالي: (**زبيري نورة، 2018،ص ص.28-29**)

1. أهلية المقترض وصلاحيته للاقتراض

من الطبيعي أن يطمئن البنك أن المتعاقد على القروض له الحق في التمثيل المؤسسة المقترضة وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على الاقتراض المطلوب بكافة شروطه.

2. السمعة الائتمانية للمقترض

تستكشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته وفائه بالالتزامات في مواعيدها وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه، فضلا عن أهميته الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل و أمانته، وهذه الأمور يكشفها الاستعلام عنه من السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي، تعتبر أمانة العميل في التعامل تعد أمرا ضروريا لتفادي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض العملاء واستخدام الطرق احتمالية تضر بالبنك.

3. السلوك الاجتماعي للمقترض

يقصد به طريقة معيشة وعلاقته بالغير وأسلوبه في الاتفاق، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

4. المركز المالي للمقترض

يوضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها وتطور نشاطها وحجم أعمالها والأرباح.

5. المقدرة الإنتاجية للمقترض

تبين مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة والأسلوب المتبع في الإنتاج، والتنظيم الداخلي للبنك وخبرة العاملين فيها، ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له، وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل.

ثانيا:المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض

تتصل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية الصناعية وغير ذلك. (**شقيري وأخرون،2012، ص. 93**)

ثالثا: المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله

تختلف طبيعته وأسبابه بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية، فالإنتاج الزراعي ــبوجه عام ــ يتأثر بعوامل مختلفة منها: مايتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للأفات الزراعية .(الزبيدي،2002،ص.174)

رابعا: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

تتمثل المخاطر المتصلة بالظروف العامة في ما يلي: (زبيري نورة،2018،ص.30)

1. المخاطر الاقتصادية

هي التي تخرج عن إدارة المقترض ومن أمثلتها:

- ما يطرأ على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من التعديلات؛
- اتجاهات الغير محددة للدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة.

2. المخاطر السياسية والاجتماعية والقانونية

تتعدد صورها وتتفاوت تأثيرها، ويتمثل ذلك في المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل سداد الائتمان الممنوح للعملاء والذي قد يؤثر على تنويع الدخل بين فئات المجتمع.

خامسا: المخاطر الناشئة عن فعل الغير

يقوم البنك بدراسة كل الاحتمالات السابقة ويعمل قدر المستطاع على استبعاد المخاطر الناشئة عنها، ومع ذلك يتعرض لمصاعب لم تكن في الحسبان نتيجة تصرف الغير، وهذا النوع قد يصدر من الغير بحسن نية أو بسوء وقد يكون من الدائنين أو من المنافسين وتكون النتيجة دائما واحدة وهي إضعاف مقدرة العميل على الوفاء إلى البنك بالسلفيات في الميعاد المتفق عليه.

وفيما يلي بعض أمثلة واقعية بأحد البنوك تتمثل في أخطاء الغير أو تصرفاتهم التي تؤثر على مقدرة العميل على الوفاء:

- تمويل عملية إنشاء وتوسيع مصانع شركة من الشركات ثم قامت نقابة العمل بالشركة، والتنظيمات السياسية بها بإثارة المتاعب لإدارتها وتعمدت عملية التوسيع والمقاولة وبالتالي تعمدت تسهيلات البنك الائتمانية؛
- حالة المنافسة الحادة وإغراق السوق بواسطة المنافسين؛

- قيام الغير بتقديم استعلامات خاطئة وسيئة عن تمويله، فيتعثر ماليا وتتأثر أعماله وبالتالي نقل مقدرته على الوفاء. (شعبان،2016،ص ص.270-271)

سادسا: المخاطر المتصلة بأخطاء البنك

وتشمل على ما يلي: (أيمن زيد،2013،ص.27)

- عدم إجراء دراسة لنشاط وبيانات العميل؛
- عدم أخذ في الحسبان أي التزامات أخرى على العميل؛
- منح العميل التسهيلات بدون ضمانات كافية؛
- عدم تحليل التدفقات النقدية للعميل لبيان قدرة العميل على السداد؛
- الاكتفاء بنقاط القوة عند العميل، وتجاهل نقاط الضعف.

المطلب الثالث: طرق الحد من المخاطر الائتمانية

من الوسائل التي تتبعها البنوك للتقليل من مخاطر الائتمان هي اللجوء إلى: (رمضان وجودة،2008،ص.187)

- **تأمين القروض:** لكي تكون هذه الوسيلة مجدية من وجهة نظر البنك عموما يجب أن لا يتجاوز حجم تكاليف التأمين قيمة القرض المؤمن عليها عموما؛
- **أخذ الضمانات الملائمة بما فيها حيازة الأصل الذي يتم تمويله؛**
- **بيع الائتمان المشكوك في تحصيله لمؤسسات متخصصة لهذا النوع من الأعمال؛**
- **الدخول في عقود خيار بيع العملات الأجنبية.**

كما تتنوع وتتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الائتمان والبنك يقوم ببذل جهده في محاولة التخفيف من أثارها بوضع وسائل للحد من هذه المخاطر الائتمانية كالتالي: (شقيري وأخرون،2012،ص ص.114)

1. **دعم أنظمة العمل:** إن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وبتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت على نية أو بسوء نية يترهن أساسا بسلامة البنك وأنظمته ويتحقق الوصول إلى ذلك عند مراعاة ما يلي:

- تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة؛
- وضع تنظيم الداخلي على نحو يسهل معه اكتشاف أي خطاء أو تلاعب بطريقة تلقائية؛
- المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات لدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شأنها.

2. **الحصول على ضمانات:** يطلب البنك من المقترض أن يقدم ضمانات لتدعيم مركزه المالي فقد يرى أنه بالرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلا أن رأس مالها غير مناسب مع حجم نشاطها، ومن هنا يشترط البنك على أن يقدم العميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض.
3. **التأمين على الضمانات:** تطلب البنوك من المقترضين التأمين على هذه الضمانات ويكون المستفيد هو البنك أو يقوم البنك بنفسه بالتأمين على هذه الضمانات وتحميل المقترض قيمة الأقساط.
4. **نظام تجميع مخاطر الائتمان:** قد تقدم البنوك تسهيلات ائتمانية لبعض العملاء بما يتجاوز مقدرتهم المالية، وذلك لعدم معرفة هذه البنوك التزامات هؤلاء اتجاه البنوك الأخرى لذلك قامت النظم البنكية إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز البنكي وموافاة باقي البنوك بهذه المعلومات.
5. **اقتسام المخاطر مع الغير:** وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حال عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.
6. **تدريب موظفي الائتمان:** إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم الصحيح يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة عن أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك.

وحتى يتجنب البنك ذلك يقوم موظفو الائتمان على كيفية إجراء التحليلات المالية بالشكل المطلوب والاستفسار الجيد وأخذ أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

7. **قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة:** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك كلما انخفضت المخاطر وشعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر، فالقروض طويلة الآجل لا توحي بالاطمئنان لدى البنك لأن كثيرا من الظروف الاقتصادية قد تتغير أثناء فترات الطويلة، فالدورات التجارية والصناعية قد تتقلب عدة مرات في هذه الفترة الطويلة كما يتعلق الأمر كذلك بالتغيرات والتطورات التكنولوجية.

المبحث الثالث: تقنيات قياس وإدارة المخاطر الائتمانية

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل البنكي، وخاصة في ظل التحولات التي شهدتها البيئة البنكية حيث واجهت تحديات كبيرة حول أساليب قياس المخاطر الائتمانية ثم كيفية إدارتها، وهذا لتحسين ربحية البنك وتجنب فشله المالي لذلك سوف يتم تسليط الضوء في هذا المبحث على أساليب قياس المخاطر الائتمانية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني أهم المفاهيم التي جاءت عن إدارة المخاطر الائتمانية وخطواتها، أما في المطلب الثالث تم تناول كيفية إدارة المخاطر الائتمانية وفقا للجنة بازل.

المطلب الأول: أساليب قياس المخاطر الائتمانية

تعد عملية قياس المخاطر الائتمانية هي معالجة لبيانات واقعية سابقة للحصول على نتائج تنبؤية حول مدى قدرة العميل على الوفاء بديونه تجاه البنك في الوقت المحدد له.

أولا: نماذج التنبؤ بفشل المالي للعميل

يؤدي البحث المبكر لظاهرة الفشل المالي إلى تجنب الآثار السلبية على عملية الائتمان، حيث توجد نماذج عديدة لتنبؤ بفشل المالي للعميل يمكن تقسيمها إلى نماذج كمية وأخرى نوعية وهي كالتالي:

1. النماذج الكمية

من أهم النماذج الكمية المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي نموذج **Altman** تم وضعه سنة 1968، قام ببناء نموذج متعدد المتغيرات على عينة من الشركات بلغ عددها 33 شركة فاشلة و33 شركة ناجحة بنفس المواصفات من حيث رأس المال وطبيعة وحجم النشاط والعمل، حيث اعتمد في النموذج على مجموعة من النسب المالية استخرجت من القوائم المالية لهذه الشركات إذ تم ترجيح كل نسبة من النسب الخمس التي يشمل عليها النموذج كما أجرى اختبار للنموذج على عينة من الشركات بدقة بلغت 95% في السنة الأولى للإفلاس، حيث بلغت 72% و48% و36% و29% من السنة الثانية إلى الخامسة على التوالي. (**نجار حياة،2014 ،ص.144**)

وذلك باستخدام النموذج التالي: (**بلعجوز،2005،ص.14**)

$$Z=0.12\ X_1+0.014\ X_2+0.033\ X_3+0.00\ X_4+0.999X_5$$

حيث أن:

Z :مؤشر الإستراتيجية

X_1: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول

X_2: رصيد الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول

X_3: الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول سنة الربحية

X_4: القيمة السوقية للأسهم إلى مجموع الخصوم

X_5: المبيعات إلى مجموع الأصول

صنف **Altman** الشركات وفقا لهذا النموذج إلى ثلاث فئات وهي كالتالي:

جدول رقم (1): تصنيف الشركات حسب نموذجAltman

قيمة Z	احتمالية الفشل
$1.81>Z$	الشركات الفاشلة التي يحتمل إفلاسها
$2.99 > Z > 1.81$	الفشل غير محدد(الشركات الفاشلة تحديد وضعيتها)
$2.99<Z$	شركات ناجحة ولا تواجه خطر الإفلاس وقادرة على الاستمرار

المصدر: (نوال لعشوري،2018،ص.74)

2. النموذج النوعي

يعتبر **Argenti** من أهم النماذج النوعية ومعروف ب **A-Scre** وضع في سنة 1976 يجمع بين أسلوبين التحليل المالي وتحليل المخاطر، حيث يعتمد هذا النموذج على معايير مختلفة في تقييم حال الشركة المقترضة فهو يجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات النوعية كما يعبر عن أداة للإشراف على المخاطر أكثر منه للتنبؤ بالفشل المالي كما يعطي أهمية كبيرة للقرارات الإدارية ونواحي الضعف والقصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في الشركة. وأهم ما يركز عليه هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن يستجيب للتغير، وأنها سترتكب أحد من الأخطاء كالتوسع في العمل أو التورط بمشاريع غير ناجحة، أو التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة. **(نوال لعشوري،2018،ص.74)**

وحسب هذا النوع من النموذج المؤسسة الفاشلة تمر بالمراحل التالية: **(بلعجوز،2005،ص.16)**

حدوث عيوب تؤدي إلى ⟵ حدوث أخطاء تؤدي إلى ⟵ ظهور أعراض الفشل باستخدامها تؤدي إلى ⟵ الفشل الفعلي

وضعت البنوك أمام إدارة المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى نماذج الفشل المالي مجموعة من النماذج التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار منح الائتمان وفي ما يلي عرض هذه النماذج.

1. نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ5 c's

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ **5c's** أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح الائتمان، وعليها يقوم البنك بمنح الائتمان بدراسة مختلف الجوانب لدى عملية المقترح كمقترض أو عميل ائتمان، وفي ما يلي استعراض هذه المعايير: (**خيرالله، 2016،ص ص.12-14**)

- **الشخصية Character**

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وأهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة طيبة في الوسط المالي، وملتزم بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته. وقياس هذا العامل المعنوي بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الجمع الجيد لبيانات ومعلومات الخاصة بالعميل من المحيطين العملي والعائلي لمعرفة مستواه المعيشي وموارده المالية ووضعيته مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى.

- **القدرة Capacity**

وهي قدرة العميل على تحقيق الدخل وقدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات، وعليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل وتفاصيل مركزه المالي وكل هذه التفاصيل تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض، فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان البنك على سداد العميل للقرض المطلوب.

- **رأس المال Capital**

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصر أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ويعد ضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. ويعتبر رأس المال العميل بمثابة قوته المالية ويرتبط بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة وتتمثل في كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة. ولابد أن يكون تناسب بين مصادر تمويل المعيل و مصادر التمويل الخارجية.

- **الضمان Collateral**

يقصد به مجموعة من الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهو سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في تسديد الائتمان.

- **الظروف المحيطة Conditions**

الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل كالحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل وموقع المشروع من دورة حياته أي بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو مرحلة الانحدار.

وهذه المعايير يمكن أن تقدم صورة شاملة وواضحة عن وضعية العميل طالب القرض ومركزه الائتماني.

ومن أشهر أشكال الدرجات التي يعتمد على ثلاثة من المعايير**c's 5** هي الشخصية والقدرة ورأس المال، إذ يمكن الحصول من خلالها على تسعة درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطر عندما يتم دمجها مع بعضها البعض وهي:

جدول رقم (2): أشكال الدرجات التي يعتمد على ثلاثة معايير5c's

المعيار	درجة المخاطرة
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة – رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى المتوسط
الشخصية + رأس المال – القدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى المتوسط
القدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
قدرة + رأس المال — الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال — القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية – رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال – الشخصية — القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
القدرة – الشخصية – رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة

المصدر: (محمد داود عثمان،2008،ص ص.46-47)

2. نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ (5P'S)

تعزز إدارة المخاطر الائتمان قرارها بتحليل ائتماني أخر من خلال دراسة معايير تعرف باسم **5P'S** وهي كالتالي: **(زبيري وبلعجوز،2017،ص.108)**

- **العميل People**: يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته.
- **الغرض من الائتمان Purpose**: يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان.
- **القدرة على السداد Payment**: يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق.
- **الحماية Protection**: أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل.
- **النظرة المستقبلية Prespective**: مضمون هذه الركيزة محاولة معرفة الظروف البيئة المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

ثانيا: قياس المخاطر الائتمانية

يجب على البنك التعرف على المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها ويقوم بقياسها في حالة عدم وفاء العميل لدينه في تاريخ الاستحقاق وهذا بإتباع أسلوب التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي من بين الأدوات التي تستخدمها إدارة الائتمان في التعرف على المخاطر من أجل معالجتها أو التقليل من حدتها حيث في دراسة قام بها **PETER ROSE** سنة 2002 تحت عنوان "إدارة البنوك التجارية: قياس وتقييم أداء البنك"، حاول التوصل إلى مجموعة من النسب المالية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): نسب قياس مخاطر الائتمان

النسبة	القيمة المعيارية	المدلول
التسهيلات الائتمانية غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية	**اقل من 1.5%**	تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك وبالتالي كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطر أكبر.
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية	**محصورة ما بين 0.6% و 1%**	تدل هذه النسبة على القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناتجة عن عدم السداد وكلما زادت هذه النسبة ارتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسائر القرض وقلت درجة المخاطر المرتبطة بها.
صافي الديون المعدومة / التسهيلات الائتمانية الكلية	**يجب أن يكون أقل من 0.99%**	كلما ارتفعت قيمة البسط المتمثلة في الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة مقارنة بالمقام، كلما دل ذلك على زيادة خطورة محفظة القرض.
صافي الديون المعدومة / متوسط التسهيلات الائتمانية	/	هي طريقة لقياس المخاطرة الماضية(السابقة)، التي كانت مصاحبة لقروض البنك، وهي تدل على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناء على الماضي.
التسهيلات الائتمانية غير المستحقة / التسهيلات الائتمانية	**يجب أن تكون اقل من 1%**	وهي القروض التي دفعاتها انخفضت بشكل واضح لذلك توقف البنك عن احتساب فوائدها كدخل، وهذه النسبة تفحص معدل الخسارة المستقبلية المحتملة للقروض.

مخصصات خسائر التسهيلات الائتمانية / حقوق المكلية	/	تمثل هذه النسبة درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة لأن رأس المال البنك يعد خط الدفاع له أمام خسائره المحتملة عن عدم السداد.
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية	/	تدل هذه النسبة على مستوى الحماية الذي يأخذه البنك لتغطية الشيك أو المشاكل في القروض، إذا كانت هذه النسبة أكبر من 3% لمحفظة القروض مما يدل على أن إدارة البنك متحفظة أو أن هناك ضعف في محفظة القروض(غير المنتجة).
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها	/	تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بالمستقبل فتقيس كم يحتفظ البنك باحتياطات لمواجهة القروض المستحقة والمعاد هيكلتها وتقاس الاحتياطات كنسبة من هذه القروض.
التسهيلات الائتمانية / الأصول	**محصورة ما بين 60 %و80%**	يطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية وأن ارتفاعها يعكس الخطورة التي تتعرض لها إدارة الائتمان.
إجمالي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الوادائع	**يجب أن تكون أقل من 01**	تدل هذه النسبة على كمية الودائع التي تم استثمارها في قروض من قبل البنك، وزيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة المخاطرة، فكلما كانت هناك زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون هناك زيادة في إجمالي الودائع وذلك من اجل ترك هامش السيولة.

مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / متوسط خسائر التسهيلات الائتمانية	**محصورة ما بين 0.6% و1%**	لأن مخصص الخسائر هو نفقة، و يعكس التغييرات في نوعية محفظة القروض، بالإضافة إلى حجم هذا المحفظة. (متوسط القروض = قروض(السنة 1+ السنة 2)/2)
الأصول غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية	/	الأصول غير المنتجة هي الأصول التي لا تولد عوائد أقل وتضم القروض غير المستحقة والمجدولة. إن أي زيادة في الأصول غير العاملة يعني أن البنك سيواجه مشاكل ويمكن أن يكون مؤشرا سلبيا بالنسبة لأرباح السنة القادمة.
احتياطي خسائر التسهيلات الائتمانية / متوسط التسهيلات الائتمانية	/	تدل هذه النسبة على درجة الحماية التي قررها البنك في تغطية الديون المشكوك فيها، إذا كانت درجة الحماية تصل إلى أكثر من 4%من محفظة القروض، فإن المحلل الكفء يدرك احتمالين : – أن إدارة البنك متحفظة جدا؛ – أن المحفظة تتكون من قروض غير منتجة أو لديها نسبة عالية من المشاكل.
التسهيلات الائتمانية الهالكة / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية	**أقل من 0.5%**	الديون المعدومة هي عبارة عن الديون التي يصعب فيها الحصول على الفائدة وأصل القرض وليس لها نسبة معينة.
التسهيلات الائتمانية الهالكة / صافي الفوائد	/	صافي الفوائد هو الفرق بين الفوائد المدنية والدائنة. وتدل هذه النسبة على مقدار تغطية صافي الفوائد للديون المعدومة ليس لها قيمة معينة وإنما تقارن من النسب التي تحققها البنوك المثيلة.

إحتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / التسهيلات غير العاملة	**أكبر من 1%**	التسهيلات غير العاملة هي الديون التي استحقت ولم تدفع فوائد لمدة 90 يوم أو أكثر. يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض التسهيلات غير العاملة بهامش كبير.

المصدر: (لعشوري نوال،2018،ص ص.81-83)

يعتبر أسلوب النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمقترض وتقيم مستوى جدارته المالية، بما يضن حماية البنك من مخاطر عملية الائتمان، فهي تعتبر مؤشر إنذار تلجأ إليه إدارة البنك لتقييم سياسة الاقتراض ومدى نجاعة محفظة القرض ومن ثم توقع المخاطر من عدمها.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وخطواتها

أولا: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

اختلفت وتعددت مفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة المخاطر الائتمانية بصفة خاصة، وقبل التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية يجدر بنا معرفة مفهوم إدارة المخاطر بصفة عامة وهو ما سنتناوله في ما يلي:

1. مفهوم المخاطر إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وقياسه وتحليله وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحديد الهدف المطلوب.(**سلام وشقيري،2007،ص.55**)

تعرف إدارة المخاطر في مجال العمل البنكي على أنها مجموعة الأدوات والتقنيات المطلوبة لتنفيذ إستراتيجيات البنك تركز إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الائتمانية والسوقية وبذلك هدف إدارة المخاطر وإدارة الأصول والخصوم هو تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطر والعائد.(**منصور منال،2009،ص.3**)

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها"الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية. (**خضراوي نعيمة،2009 ، ص.19**)

هي نشاط إداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق أي هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك.(**بلسم،2015،ص.393**)

ومن التعاريف السابقة تم استنتاج بأن إدارة المخاطر هي عملية تحديد الخطر المحتمل الوقوع، وقياسه وتحليله مع إعطاء خطط لتجنبه أو التقليل منه والسيطرة عليه من خلال تشديد رقابة مستمرة على جميع إدارات البنك المكونة له"

2. مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

تعددت المفاهيم حول إدارة المخاطر الائتمانية وفي ما يلي سوف يتم التطرق إلى بعض منها:

يمكن القول أن" إدارة المخاطر الائتمانية هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي قد تساهم في تخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك بمعنى أخر فإن هذه الإدارة يمكن أن تساعد البنوك في تحقيق أهدافها". (**الخطيب ،2005، ص.129**)

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية كما أن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان لتحكم فيها وتخفيف من حدتها وتجنب أثارها على الجهاز البنكي.(**مفتاح ومعارفي،2009،ص.10**)

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها "متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على سداد، وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل، واستخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين، وكذلك وضع سقوف ائتمانية للعملاء استنادا إلى الأسس ومعايير منطقية وموضوعية، واتخاذ قرارات منح القروض الكبيرة من الإدارة العليا ووضع رقابة مركزية عليها".(**نجار حياة،2014،ص.127**)

إدارة المخاطر الائتمانية "هي عملية قياس، تقييم، تحليل وضع وتطوير إستراتيجيات لإدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف منها والتقليل من أثارها، وذلك على أساس التكلفة والعائد، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية أو تجنبها وتقليل من أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها".
(**صحراوي،2016،ص.227**)

ونتيجة لما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية على أنها الإجراءات والتدابير التي يستخدمها البنك لتخفيف من المخاطر وتجنب وقوع خسائر له والسيطرة على الديون المعدومة.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص يقوم بإدارتها، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات، غير أن عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية: (**حرفوش وصحراوي،2009،ص ص.6 –7**)

1. **التحضير**: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.
2. **تحديد المخاطر**:في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية والبدء في التعرف على مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو المصدر فإن الحوادث التي تنتج يمكن البحث فيها.
3. **التقييم**: بعد التعرف على المخاطر الائتمانية المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، فصعوبة تقيميها تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.
4. **وضع خطة**:وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه قبل المستوى الإداري المناسب، على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر.
5. **التنفيذ**:ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة التأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.
6. **مراجعة وتقيم الخطة**: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر الائتمانية وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان وفقا للجنة بازل

خصص هذا المطلب إلى محاولة التعرف على لجنة بازل المصرفية إضافة إلى مجموعة من المبادئ لإدارة المخاطر الائتمانية.

أولا: مفهوم لجنة بازل

تأسست لجنة الرقابة المصرفية تحت مسمى "لجنة الأنظمة البنكية والممارسات الرقابية" بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى مع نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد اقتصر أعضاؤها على مسئولين من هيئات الرقابة البنكية لتلك الدول (والتي أصبحت 13دولة) متمثلة في

كل من بلجيكيا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية. (**زبيري نورة،2018،ص.34**)

وعادة ما تجتمع هذه الجنة في مقر بنك التسويات الدولية للرقابة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هيرستات والبنك الأمريكي فرنكلين، وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة البنكية بين البنوك وذلك في ثلاثة جوانب وهي: (**حفيان جهاد،2012،ص.48**)

- فتح مجال بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة البنكية؛
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز البنكي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل II

ركزت لجنة بازل **II** في إطار مقترحاتها على مجموعة من المبادئ إدارة مخاطر الائتمان نلخصها فيما يلي: (**نجار حياة،2014،ص ص.138-139**)

1. إنشاء بيئة ملائمة لمخاطر الائتمان

هو يتوقف على مسؤولية مجلس الإدارة في البنك واستعراض إستراتيجية مخاطر الائتمان وسياسة الإقراض المطبقة وبيان بأهم مخاطر الائتمان المرتبطة بالبنك.

حيث تعكس الإستراتيجية مستوى الخطر المسموح به مقارنة مع مستوى الربحية المتوقع تحقيقه من وراء تكبد هذه المخاطر، كما يجب التأكد من أن إدارة مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة تخضع لإجراءات وضوابط كافية قبل الموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة.

2. إرساء أسس الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان

تقوم إدارة السليمة لمخاطر الائتمان على أسس تتمحور حول:

أ. **تقييم سياسات البنك وإجراءات منح الائتمان والرقابة عليه:** هذا يتطلب الحفاظ على سياسات إقراض مكتوبة ودقيقة تتعلق بالموافقة على منح القرض وإجراءات إدارته والمستندات اللازمة وفقا للمعايير المحددة من قبل مجلس الإدارة في البنك، كما يجب على البنوك أن تقوم بالرقابة المستمرة للنشاط الائتماني بما فيه الوضع المالي للمقترضين.

ب. **تقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات لتغطية الخسائر المترتبة عن عدم سداد:** هذا يتطلب المراجعة الدورية لسياسات الإقراض ومدى التزام البنك بمعايير منح الائتمان والإجراءات اللازمة لمواجهة المشاكل الائتمانية وتعزيز قوته المالية

ت. **منع تركز المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع:**هذا يعني أنه يجب على المراقبين البنكيين بإدارة البنك وتقدر هذه الحدود عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25% في حالة كون البنوك صغيرة جدا أو حديثة النشأة فإنها تحتاج إلى مستويات عالية من رأس المال لتعكس المخاطر التي تنتج عنها.

ث. **وجوب رقابة فعالة على القروض الموجهة للفئات ذات الصلة:** بمعنى التزام البنوك بمنح القروض للمؤسسات والأفراد ذوي الصلة على أساس الجدارة المالية والقدرة على السداد، والتأكد من وجود رقابة فعالة على منح مثل هذه القروض، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات مناسبة للسيطرة على المخاطر.

ج. **توفير الاحتياطات اللازمة لمواجهة مخاطر الدول ومخاطر التحويل:** إن الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان تشترط على البنك تبني سياسات وإجراءات ملائمة بشأن عمليات الاقتراض والاستثمار التي تتم على الصعيد الدولي، وذلك لتحديد ومراقبة البلد ومخاطر التحويل ورصد الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

3. ضمان الرقابة الكافية على مخاطر الائتمان

وهو ما يتطلب من البنوك وضع نظام تقييم مستقل لعملية إدارة المخاطر القروض على أن ترسل نتائج التقييم مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. كما يجب على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان تتم بشكل صحيح ووفق الضوابط الداخلية ومستويات ثابتة من الحذر، فضلا عن ضرورة اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب.

4. تفعيل دور المشرفين

لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان كجزء من الخطة الشاملة لإدارة المخاطر، مع ضرورة إجراء تقييم مستقل لإستراتيجيات وسياسات البنك وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان.

مما سبق نستنتج أن المبادئ المنصوص عليها في التشريعات البنكية لبازل II والخاصة بإدارة مخاطر الائتمان تهدف في محتواها أساسا إلى ضمان سلامة إدارة مخاطر الائتمانية بالبنك بما يحقق الحماية لأموال المودعين ويعزز ثقتهم بالبنك.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل الإلمام بجزئيات المخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة، لأن النشاط البنكي هو نشاط محفوف بالمخاطر بطبيعته حيث تم التعرض لأهم المخاطر التي تواجه البنوك منها المالية وغير مالية وتأتي المخاطر الائتمانية على رأس المخاطر البنكية نظرا لكونها من أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك فقد تبين أنها تنشأ عن احتمال فشل العميل على الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المتفق عليه.

وقد تم التطرق إلى أساسيات المخاطر الائتمانية حيث تمت محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم والخصائص وإجراءات المنح التي يتميز بها الائتمان البنكي، باعتباره يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين البنك والمقترض، حيث تبين لنا أن منح الائتمان يعتمد على دراسة وتحليل معلومات وبيانات للكشف عن مقدرة العميل على سداد في المستقبل.

كما تم التعرض إلى تقنيات قياس المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها حيث تم الوقوف أمام مرحلة مهمة للتنبؤ بالفشل المالي لحالة العميل المقبلة التي تساعد على الاكتشاف المبكر لمظاهر التعثر المالي وتجنب الآثار السلبية لها على العملية الائتمانية كما قد استخدم أسلوب التحليل المالي في قياس المخاطر الائتمانية فهو يعتبر من بين الأدوات التي من أجلها تقلل من حدة هذه المخاطر والتحكم فيها. وبناء على هذا ركزت البنوك اهتماماتها على كيفية إدارتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وملاءة البنك بالشكل الذي يؤهلها لتحقيق أهدافها وزيادة كفاءتها وفعاليتها.

الفصل الثاني

الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد

يعد الأداء المالي عنصرا أساسيا لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، فهو يعبر عن قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لموارده ومصادره ذات الأجل القصير أو الطويل كما يعكس مدى نجاحه أو فشله وهذا لمدى ارتباطه بالجانب المالي.

حيث يعتبر موضوع تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية من أحد المواضيع التي تشغل فكر الباحثين نظرا لأهميته وباعتباره دافع أساسي لاستمرار وجود المؤسسات المالية خاصة البنوك منها.

وجاءت عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية التي تعتبر من أحد الوسائل المهمة لحماية البنك من الفشل والتي من خلالها نستطيع كشف نقاط القوة والضعف في كافة أنشطته والتمكين من تحديد الانحرافات ومعالجتها.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل بدراسة الأداء المالي للبنوك التجارية من مختلف جوانبه بما في ذلك عملية تقييم الأداء المالي وأهم أساليب ومؤشرات قياسه.

وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسيه وهي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي للبنوك التجارية.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.**
- **المبحث الثالث: أساليب ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي في البنوك التجارية

إن الوظيفة المالية وكغيرها من الوظائف الأخرى داخل البنك تحظى بعناية بالغة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق أداء جيد يمكنها من تحقيق أهدافها المنشودة، فمن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم كل من الأداء المالي الذي يعتبر نوع من أنواع الأداء ولقد تم تسليط الضوء عليه في هذا المبحث وأهميته وأهم أهدافه بالإضافة إلى معايير الأداء المالي و التركيز على أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية

يعد الأداء المالي في البنوك التجارية محورا فعالا لمعرفة فشل البنك أو نجاحه لأن الأداء المالي المستقبلي يتوقف على حسن تسير الأداء الحالي.

أولا: مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية

قبل التطرق إلى الأداء المالي يجب التعرف على مفهوم الأداء حيث اختلف المفكرين في إيجاد مفهوم موحد للأداء حيث عرف بأنه:

لغة: هو إتمام، إجراء، إنجاز، قيام، وفاء، إن جملة هذه المعاني تستند في الأصل إلى مسمى الأداء المستمد من الكلمة الإنجليزية **(Preform)** والذي إشتق بدوره من الكلمة الفرنسية **(Performer)** والذي يعني تأدية المهام. (**الكرخي، 2015،ص.141**)

كما يعرف بأنه:"تأدية وإنجاز الأعمال بنسق منظم وقائم على أسس ومبادئ وقيم تنظيمية محددة". (**إسماعيل، 2016، ص.122**)

كما عرف بأنه :"المخرجات والأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها". (**كرار والبشير،2016،ص.23**)

ولا يختلف مفهوم الأداء على الأداء المالي للبنوك التجارية فهو يعتبر نوع من أنواع الأداء الذي تسعى البنوك للوصول إليه وتحقيقه حيث يعرف على أنه:

ويعرف كذلك على أنه هو" تشخيص الصحة المالية للبنك لمعرفة مدى قدرته على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل، وهذا بالاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج".**(THUVRON ,2005,P.23)**

يعرف الأداء المالي "بمدى قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لموارده ومصادره في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكل الثروة". (**دادن وكماسي،2005،ص.304**)

يعرف على أنه "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها". (**محمد النحال،2016،ص.66**)

الأداء المالي هو القيام البنك بتوظيف موارده المتاحة بالصور النموذجية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرته على تحقيق الأهداف المخطط لها من الإدارة. (نشوان وأخرون،2018،ص.426)

وفي ضوء ما تقدم ذكره يمكننا أن نستخلص بأن الأداء المالي هو عملية استغلال الأمثل لموارد المالية لدى البنك بأفضل صورة لتحقيق الأهداف المرجوة في المستقبل.

ثانيا: خصائص الأداء المالي للبنوك التجارية

يتسم الأداء المالي بجملة من الخصائص أهمها: (الخطيب،2010،ص ص.45-46)

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في البنك في لحظة معينة؛
- هو أداة لتحفيز العاملين والإدارة في البنك لبذل المزيد من الجهد بغية تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل؛
- الأداء المالي أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه البنك وأداة لتحديد مواطن القوة والضعف؛
- وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في البنك؛
- يعتبر أداة أساسية وفعالة لتحقيق أهداف البنك.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي للبنوك التجارية

أولا: أهمية الأداء المالي للبنوك التجارية

للأداء المالي أهمية كبيرة في البنك تتمثل في ما يلي: (جنوحات والعلاييية،2016،ص.16)

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة؛
- إنخفاض تكلفة رأس والتي ترتبط بارتفاع قيمة البنك مما يجعل الاستثمار أكثر جذب المستثمرين والعملاء؛
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب البنك؛
- بناء علاقة أفضل مع أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي؛

يمكن إضافة أهمية أخرى للأداء المالي تتمثل في: (سليمان بن بوزيد، 2017، ص.19)

- متابعة ومعرفة الظروف المالية خصوصا والاقتصادية عموما المحيطة بالبنك؛
- تحقيق مستوى جيد من الأداء المالي خلال فترة محددة يرفع من مستوى أداء الوظيفة المالية للبنك وهذا ما ينعكس على باقي الوظائف داخلها؛

ويمكن إضافة أهمية أخرى للأداء المالي تتمثل في: (قحايرية سيف الدين ،2016،ص.166)

- إن تطور مستوى الأداء المالي في البنك يعني وصوله إلى تحقيق مردودية مالية اقتصادية جيدة ما يسمح بتوفير الأموال اللازمة لتحريك باقي الوظائف والأنشطة داخله.

ثانيا: أهداف الأداء المالي للبنوك التجارية

يمكن حصر هذه الأهداف في ما يلي: (**طرشي ويخلف،2017،ص ص .9-10**)

1. التوازن المالي

وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس استقرار البنك المالي وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس مال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يتوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمحصلات (استخدامات الأموال ومصادر).

2. نمو البنك

يعتبر نمو البنك عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة جد هامة للبنك وهو ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيته المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء الاستمرار.

3. الربحية والمردودية

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة البنك في توليد الأرباح، فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في البنك، ويهدف البنك من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على كسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط الذي يمارسه.

4. السيولة وتوازن الهيكل المالي

تقيس السيولة بالنسبة للبنك، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود البنك إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماته وتأدية بعض المدفوعات، ويقيس هذا المتغير قدرة أصول البنك المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

5. توازن الهيكل المالي للبنك

يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقترضين وعدم وقوع البنك في حالة عسر مالي، أي التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية.

المطلب الثالث: معايير وأبعاد والعوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية

توجد العديد من المعايير التي تعتمد عليها في الأداء المالي للبنوك التجارية، غير أن هناك عدة عوامل يجب مراعاتها والتي تؤدي إلى التأثير على الأداء المالي.

أولا: معايير الأداء المالي للبنوك التجارية

توجد هناك أربعة معايير رئيسية يمكن أن يعتمد عليها الأداء المالي للبنوك التجارية وهي: (**سيف شيد،2018،ص ص.9-10**)

1. المعايير التاريخية

تمكن هذه المعايير المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية وتحديد مواطن الضعف في البنك لكي يتم معالجتها وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها.

2. المعايير القطاعية

يستفيد منها بدرجة أكبر المحلل المالي في رقابة الأداء، حيث تمثل أساسا جيدا لمقارنة أداء البنك ومتابعته دوريا خصوصا وإن البنك المعني يتشابه في العديد من الخصائص مع النشاط القطاعي الذي يقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين البنوك.

3. المعايير المطلقة

هي معايير لها خاصية متأصلة تأخذ شكل القيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع البنوك تقاس بها النسبة ذات العلاقة في بنك معين.

4. المعايير المستهدفة

تشكل المعايير المستهدفة نسبا تستهدف إدارة البنك من خلالها تنفيذ الخطة وبتالي فإن مقارنة النسب المحققة بالفعل بتلك النسب المستهدفة تظهر الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط له واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ثانيا: أبعاد الأداء المالي للبنوك التجارية

يعد الأداء المالي مزيج بين مفهومي الكفاءة والفعالية، حيث مفهوم الأداء المالي يترجم في "الفعالية" تحقيق الأهداف المسطرة و"الكفاءة" عقلانية استخدام الموارد، أي أن هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية، وهذا لا يعني أنهما مترادفان، إن الفعالية تتأثر بعلاقة البنك بالمحيط الخارجي وقدراتها على التكيف واستغلال الفرص وتجنب التهديدات لتحقيق النمو والاستمرارية، على عكس الكفاءة تعتمد أكثر على مدى استغلال البنك للموارد المتاحة بعقلانية، وبما أن

الأداء ينطوي على البعدين "الكفاءة"و"الفعالية" فإنه يتعلق بمتغيرات المحيط الداخلي والخارجي للبنك وهو ما يجعله يمثل الصورة الشاملة لنجاعة البنك.(نوبلي نجلاء،2015،ص.156) .

والشكل التالي يوضح أبعاد الأداء المالي.

الشكل رقم (3): أبعاد الأداء المالي

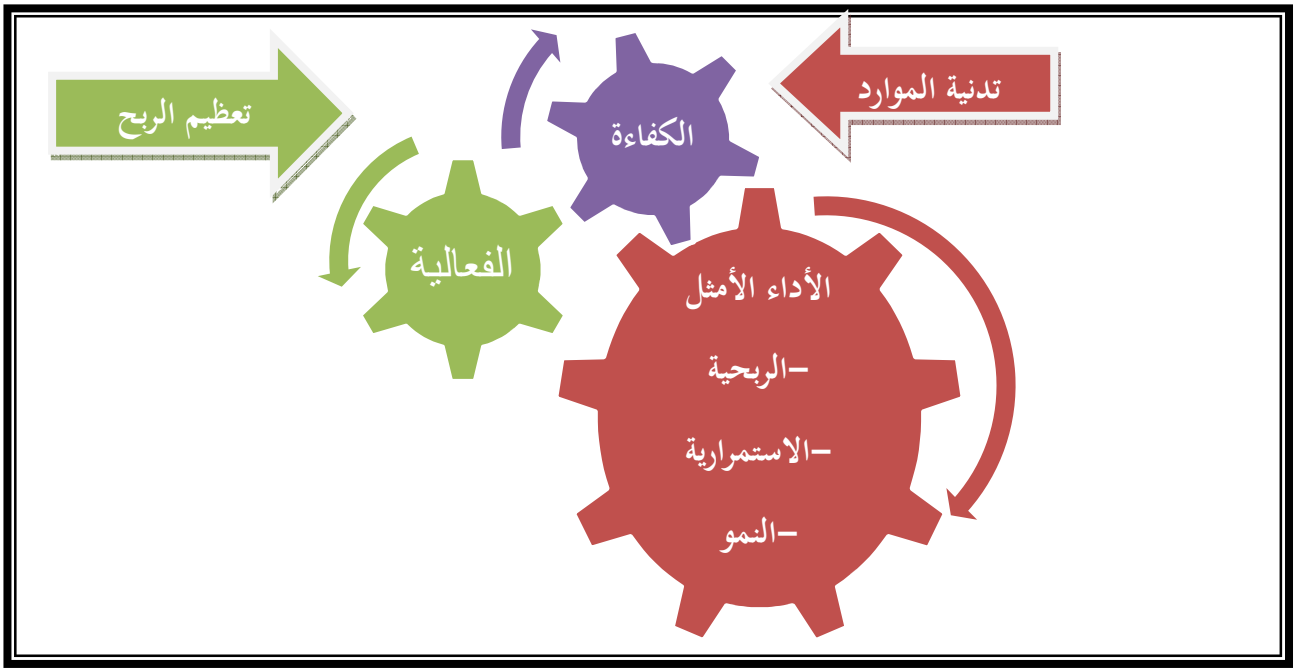

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على ماسبق

من خلال هذا الشكل نجد أن علاقة الكفاءة بالموارد تتمحور في مدى استخدام موارد أقل لتحقيق نفس المستوى من النتائج، والفعالية تتعلق بالقرارات وهل أعطت هذه النتائج المطلوبة وفق الأهداف المسطرة، أي أن الأداء المالي الأمثل يعني تحقيق الأهداف المسطرة بأقل قدر من الموارد في العمل أي الفعالية والكفاءة معا، وللتوضيح أكثر لدينا الجدول التالي الذي يبين مصفوفة الكفاءة والفعالية في الأداء.

الجدول رقم (4): مصفوفة الكفاءة والفعالية في الأداء

إنجاز الأعمال بصورة صحيحة (حسن استخدام الموارد) الكفاءة	كفؤ	لاتتحقق الأهداف الصحيحة رغم الاستخدام الكفؤ للموارد	النجاح
	غير كفؤ	فشل محقق	تحقيق الأهداف بهدر الموارد
		غير فعالة	فعالة
	الفعالية (تحقيق الاهداف) إنجاز الأعمال الصحيحة		

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (نوبلي نجلاء،2015،ص.157)

من الجدول أعلاه يتضح أنه حتى يتسنى للبنك التجاري الاستمرار والنمو فيجب تحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في أن واحد، من أجل تحقيق الأهداف الصحيحة بالصورة الصحيحة، أما البنك الذي يكون غير كفؤ مصيره الفشل لأنه قد حقق أهداف خاطئة وبطريقة غير صحيحة، أما البنك الفعال وغير الكفؤ فإنه يستطيع تحقيق أهدافه الصحيحة وبقائه في الأجل القصير، وعندما يكون البنك كفؤ وغير فعال فإنه يحقق أهداف مسطرة غير أنها مهددة بالفشل .

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنك التجاري إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الداخلي والخارجي.

1. العوامل الداخلية

تتلخص العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية في:(**الخطيب،2010،ص ص.48-51**)

أ. الهيكل التنظيمي

هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنك وأعماله، حيث تحدد فيه أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء البنك من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي يجب القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل الأدوار للأفراد في البنوك والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة البنك اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

ب. المناخ التنظيمي

هو إدراك العاملين مهام البنك وأهدافه وعملياته ونشاطاته مع ارتباطاته بالأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطائه معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء المالي والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال البنك.

ت. التكنولوجيا

هي الأساليب والمهارات والطرق التي يعتمدها البنك لتحقيق الأهداف المنشودة والتي يعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وعلى البنك تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعماله والمنسجمة مع أهدافه وذلك بسب التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه البنوك والتي لابد من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويرها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على الشمولية الأداء لأنها تغطي من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

ث. الحجم

قد يؤثر حجم البنك وتصنيفه على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم البنك يشكل عائق على الأداء المالي لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم البنك يتطلب عدد كبير من المحللين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي له وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

2. العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي للبنوك التجارية مجموعة من العوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة البنك ، وعموما تتمثل فيما يلي: (**نوبلي نجلاء، 2015،ص ص.152–153**)

أ. السوق

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع المالية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي يقوم البنك بإتباعه من أجل تحقيق هدفه الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي للبنك من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي للبنك التجاري، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي للبنك التجاري .

ب. المنافسة

تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في البنك التجاري، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما يواجه البنك تداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم يكن البنك أهلا لهذه التداعيات ولا نستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعه المالي يتدهور وبتالي الأداء المالي يسوء.

ت. الأوضاع الاقتصادية

إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي بطريقة سلبية أو العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم دولة ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الأداء المالي الداخلية والخارجية منها في الشكل التالي:

الشكل رقم(4): العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية

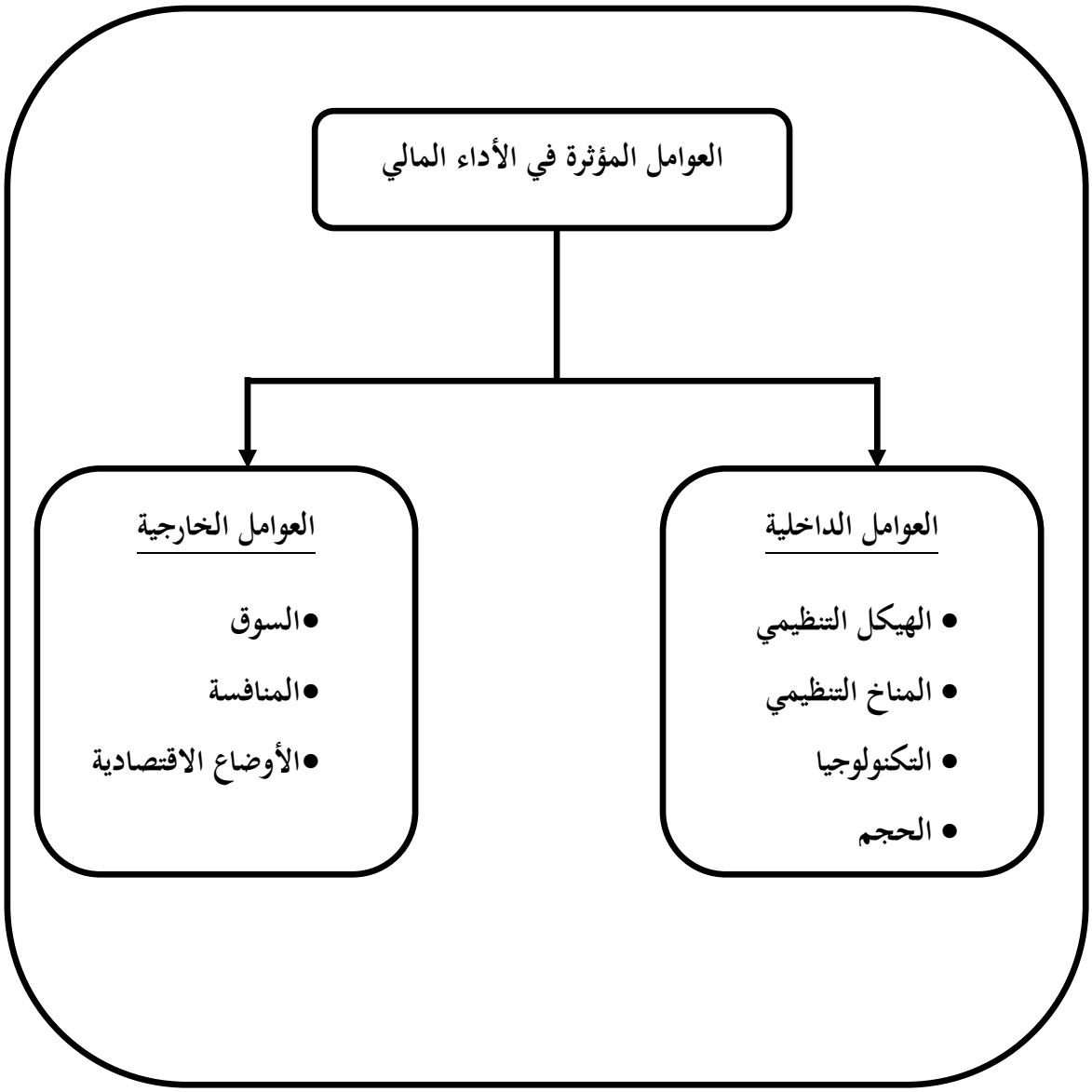

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية كبيرة في البنوك التجارية فمن خلالها يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف ومحاولة التحري عن أسبابها، لذا خصصنا هذا المبحث لاستعراض الإطار المفاهيمي لعملية تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

إن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية تهدف إلى مقارنة ما كان يخطط له البنك لتحقيقه مع ما حققه بالفعل أو ما تم الوصول إليه فعليا.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تعددت التعاريف فيما يخص تقييم الأداء المالي وفيما يلي سنذكر أهم هذه المفاهيم:

يعرف بأنه: "هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".(دادن، **2006**،ص.**41**)

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه:" قياس أنشطة الوحدة المالية مجتمعة بالإستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تحقق النتائج وإقتراح الحلول اللازمة المتغلبة على النتائج بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل". (**الكرخي،2007**،ص.**31**)

كما يعرف أيضا:"هو عبارة عن وصف لوضع البنك الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات والمطلوبات، كما يعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية للبنك".(**بولحية وبوجمعة،2016**، ص.**3**)

من التعاريف نجد أن تقييم الأداء المالي هو:" مجموعة الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها".(**عقبي حمزة،2017**،ص.**111**)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف لتقييم الأداء المالي للبنك التجاري على أنه عملية قياس النتائج وتحديد الاتجاهات على ضوء الأهداف المراد تحقيقها لتقديم الحكم باتخاذ القرارات.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية بالغة في البنوك التجارية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقالبة الاحتياطات الكبيرة المتنافس عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد وتتمثل أهميته في مايلي: (**حسين والمولي، 2015**،ص.**114**)

- يساعد في توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛

- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والبنوك المختلفة إلى تحسين أدائها، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم؛
- يوفر قياسا لمدى نجاح البنك فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء البنك لمواصلة البقاء والاستمرار؛
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في البنك لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛
- يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات.

المطلب الثاني: أهداف ومراحل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

أولا: أهداف عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

إن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحتوى على أهداف رئيسية سيتم عرضها في ما يلي: (**إلهام التجاني ، 2014 ،ص.27**)

- متابعة سيرورة تنفيذ الأهداف المسطرة من قبل إدارة البنك، ويستدعي الأمر هنا تبعها بالكم والنوع في الإطار المخطط لها، بالرجوع إلى بيانات ونتائج الأداء المحققة سابقا ومن ثم المقارنة؛
- التعرف إلى أي مدى تعد مجدية جهود الإدارة البنكية في الوصول إلى أهدافها سعيا منها إلى إيجاد مكانتها التنافسية ضمن محيطها، من خلال كم المعلومات المتوافرة عن البنك لدى مختلف الجهات والمستويات؛
- كذلك الكشف عن جواب الاختلال والضعف في نشاط البنك والتعرف على مسبباتها من خلال التحليل الشامل لتلك الانحرافات حتى يكون من الممكن تصحيحها ووضع الحلول اللازمة مع تلافيها لاحقا؛
- الإفصاح عن كل ما يخص نتائج التقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من بيانات ومعلومات لتسهيل عمل الأجهزة الرقابية في استمرارية ومتابعة نشاط هذه البنوك بهدف الرقي بأدائها إلى الأحسن؛
- الرفع من كفاءة الأداء المالي وتحسين أنماطه بالاستعانة بقاعدة البيانات والمعلومات التي تخرج بها عمليات التقييم كونها تلعب دورا أساسيا تعتمد عليه الدراسات والبحوث في استنتاج وصياغة السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق ذلك.

ثانيا: مراحل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في أربع مراحل أساسية تكمل بعضها البعض، وفي حال غياب واحدة منهم تعرقل العملية ككل: وهم (أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم، ثانيا قياس الأداء الفعلي، ثالثا مقارنة الأداء

الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف وإصدار الحكم) ويتم عرضهم في ما يلي: (**عادل عشي،2002،ص ص.28-32**)

1. جمع المعلومات الضرورية

تعتبر المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف المستويات، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات فالمعلومات شيء ضروري في التسيير، ولكن توفر المعلومات ليس كافيا بل يجب التحصل عليها بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، وهي أيضا تعد من الرسائل التي يلجاء إليها البنك لتحسين أدائه والحصول على مزايا تنافسية المستديمة.

2. قياس الأداء الفعلي

من خلال هذه المرحلة يتمكن البنك من قياس كفاءته وفعاليته، حيث يمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي البنك بقيم رقمية فيما يخص أداؤه بناء على معايير الفعالية والكفاءة وهذه المرحلة لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات.

3. مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب

بعد مرحلة قياس الأداء الفعلي يشرع البنك في هذه المرحلة الموالية المتمثلة في مقارنة أدائه المحقق بالأداء المرغوب فالعقبة التي تواجه البنك في هذه المرحلة هي المرجع الذي يستند إليه في عملية المقارنة، وبصفة عامة يحدد البنك العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير.

- **الزمن:** حسب هذا المرجع يقومون المسؤولين بمقارنة المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة، وتمكن هذه المقارنة بدراسة التغيرات الحاصلة ومتابعة تطورات المؤشر؛
- **أداء الوحدات الأخرى:** يعتبر أداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، حيث هذا النوع من المقاربة يسمح للبنك بمعرفة مكانته بالنسبة للمنافسين؛
- **الأهداف:** في بعض الحالات يقوم البنك بمقارنة أدائه الفعلي بالأهداف المخططة لتحدد نسبة إنجاز أهدافه؛
- **المعايير:** هي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة التكاليف المعيارية بالتكاليف الفعلية ومن ثمة تحديد الانحرافات ودراستها، وهذا الأسلوب من المقارنة يسمح بمعرفة فعالية وكفاءة البنك.

4. دراسة الانحراف وإصدار الحكم

إن عملية المقارنة تفحص عن ثلاث نقاط هي انحراف موجب، سلبي، معدوم، فالأول في صالح البنك كإرتفاع الأرباح وانخفاض التكاليف، أما الثاني فهو ضد البنك كإنخفاض الإيرادات وزيادة التكاليف، أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج البنك والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي فهو يحد من الأحكام المضللة، وهنا يجب على

المسؤولين تحليل الانحراف الكلي إن كان موجبا أو سالبا أو معدوما للوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي.

المطلب الثالث: ركائز تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والجهات المستفيدة منه

لأي بنك ركائز يستند إليها في تقييم الأداء المالي كما في ذلك جهات تستفيد منه حيث في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الركائز والجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

أولا: ركائز تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

توجد العديد من الركائز الأساسية التي تستند عليها عملية تقييم الأداء المالي في مختلف البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة ومن أهمها ما يلي:(**فهد،2009،ص.33**)

- **التحديد الدقيق لأهداف البنوك:** تتطلب عملية تقييم الأداء المالي لتحديد واضحا لأهداف التي يسعي البنك لتحقيقها، بحيث تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لكافة الأفراد العاملين في البنك.
- **وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما:** بعد أن تم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق يجب وضع الخطط التفصيلية، بحيث تتضمن تحديد للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها بالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة.
- **التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية:** تتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديد لمراكز المسؤولية، ويقصد بمراكز المسؤولية أن كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد لها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.
- **الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي:** إن اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي يعد من أهم القواعد الأساسية، وفي نفس الوقت أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.
- **إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره:** بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح الأداء في الوقت المناسب وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

ثانيا: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

توجد العديد من الجهات التي تستفيد من تقييم الأداء المالي للبنوك وهي: (**عبد الرزاق سلام ،2012،ص ص .135-136**)

1. الإدارة

من المعروف أن المديرين يرغبون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة مع أداء منافسيهم، فالإدارة تحدد أهداف البنك من خلال الحصة السوقية، والنمو العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المديرين ضمن المستوى الإداري الأعلى.

2. حملة الأسهم العادية

وهم ينقسمون إلى ثلاث فئات:

أ. حملة الأسهم الذين يملكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم؛

ب. حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات، وتعظيم رأس المال؛

ت. حمالة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة البنك على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدائل والمخاطر الاستثمارية.

3. حملة الأسهم الممتازة

وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة للأرباح الموزعة.

4. حملة السندات

مثل الأفراد، البنوك أو المنشآت المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مدفوعات الأرباح الموزعة، اقتراض البنك وتقييمه للموجودات لتغطية ديونهم.

5. مانحي الائتمان والبنكيون

وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات البنوك أي أنهم يتأكدون في حقيقة الآمر من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمان لمطلوباتهم على البنك.

المبحث الثالث: أساليب ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يلقى على عاتق البنوك مسؤولية حماية أموال المودعين وكذلك تحقيق أهداف المساهمين والدائنين والعاملين وغيرهم مما يتطلب على البنك استخدام عدد من المؤشرات الأداء المالي التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها، حيث خصصنا هذا المبحث إلى أهم أساليب ومؤشرات تقييم الأداء المالي إذ سنتطرق في المطلب الأول إلى المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي وفي المطلب الثاني المؤشرات الحديثة والمطلب الثالث أهم الفروقات بين المؤشرات التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تعددت مؤشرات وأساليب تقييم الأداء المالي لكن سوف يتم التركيز فقط على أكثر المقاييس استعمالا نظرا لسهولته ألا وهو التحليل المالي، حيث سيتم تناول في هذا المطلب مفهوم التحليل المالي وأهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم أداء المالي للبنوك التجارية.

أولا: مفهوم التحليل المالي وأهميته

1. مفهوم التحليل المالي

تعددت التعاريف حول التحليل المالي وفي ما يلي نوجز البعض منها:

هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة عن بنك ما لأجل الحصول منه على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء البنك في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.(**عمار الطويل،2008،ص.15**)

هو عملية تشخيص الوضع المالي الحالي والماضي للوحدة المالية بقصد إعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي.(**عبد الرحمن والسبعاوي،2011،ص.155**)

التحليل المالي هو الذي يمد الإدارة بالمعلومات المالية التي تساعدها على تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها.(**مصطفى والشهاوي،2012،ص.69**)

يعرف التحليل المالي بأنه "هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق كذلك مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقديم المعلومات اللازمة للأطراف، المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة". (**أحمد والسيد،2017،ص.77**)

ومما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن أسلوب للتعامل مع البيانات المالية والأرقام ليستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتشخيص وضع البنك.

2. أهمية التحليل المالي

تتعدد أهمية التحليل المالي، ومن أكثرها أهمية ما يلي: (علي،2016،ص ص.38-39)

- وسيلة سهلة لعرض وقياس أداء البنك للتعرف على مواطن القوة والضعف؛
- مقارنة المركز المالي للنشاط بالبنوك المماثلة وأنماط الصناعة على مدار السنوات الدراسة؛
- تعتبر نتائج التحليل المالي أحد أسباب منح الائتمان أو الاعتذار عنه؛
- يمكن إدارة نشاط البنك من التخطيط الجيد والواقعي من أجل نجاحه؛
- يساعد إدارة البنك في الرقابة الفعالة وتحديد أية انحرافات عن الخطة والمساهمة في دورها بما يوفر من بيانات ومعلومات مستقبلية؛

يمكن إضافة هدف أخر يتمثل في: (جلدة،2011،ص.162)

- يعتبر التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان على أن البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية؛

يمكن إضافة هدف أخر يتمثل في: (حدد،2009،ص.53)

- يعتبر التحليل المالي بأنه وسيلة الإدارة لمعرفة قدرات البنك ماليا وإداريا، حيث يوفر معلومات تساعد في تقدير قيمه عن طريق معرفة تدفقاته النقدية المستقبلية، وتقييم مركزها المالي وتقييم أداء البنك ككل.

ثانيا: المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم أداء المالي للبنوك التجارية

يعد استخدام المؤشرات المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك كما يعتبر اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في تقييمها وتركيبها وطرق حسابها...إلخ وفي دراستنا هذه تم التركيز على المؤشرات المالية التالية:

1. مؤشرات الربحية

تعتبر هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، حيث تعني ربحية البنك هي المحصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذلك فإن المؤشرات الأخرى تعطي معلومات معبرة عن الطريقة التي يدار بها البنك أما مؤشر الربحية فإنه يعبر على مدى كفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة منها:

أ. معدل العائد على أصول (ROA)

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل .

وتمثل تلك المصادر في مجملها من حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، مجموع أصول وخصوم البنك فهو يقيس بذلك الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول.

فمعدل العائد على الأصول يعد مقياسا كليا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل. (**إلهام التجاني، 2015،ص.30**)

ويمكن قياس هذا المؤشر كالتالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب. معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)

يهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، حيث أن المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معا، وارتفاع نتيجة هذا المؤشر تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك، وتدل على اعتماد البنك على تمويل بالدين بأكثر من المتوسط المقبول في الصناعة التي يعمل فيها البنك.(**محمد النحال،2016،ص.70**)

ويتم قياس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي حق الملكية}}$$

ت. هامش صافي الفوائد(NIM)

تقيس هذه النسبة العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل، لذلك يستعان بها في تقييم قدرة البنك على إدارة مخاطر الفائدة.

كما أنه يعبر عنها بصيغة النسبة المئوية، إذ يعبر عن صافي الدخل من الفائدة باحتساب الفرق بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة (يعني الفرق بين إيرادات الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة)، كبسط للنسبة المقسوم على الموجودات

المحققة لهذا الدخل (تسمى كذلك بالموجودات المربحة والتي تدخل فيها كل من الاستثمارات والقروض). ويصاغ هذا المؤشر رياضيا كالتالي: (إلهام التجاني،2015،ص.31)

$$NIM = \frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}}$$

2. مؤشرات السيولة

هي تمثل قدرة البنك على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير، والبنوك التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية، وانخفاض السيولة يؤدي إلى فقدان ثقة العاملين بالبنك. (جميل وسعيد،2006،ص.12)

وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، وبمجرد إشاعة عدم توفر السيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك لمخاطر مالية وهناك مؤشرات سيولة عدة من أهمها: (زهراء صبحي بشناق،2011،ص ص. 34– 35)

أ. السيولة النقدية

تشير نسبة السيولة النقدية إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد ودائع العملاء، ويتم حساب السيولة النقدية في الخزائن والصناديق والصرف الآلي بشكل يومي لكل فرع والبنك بصفته وحدة واحدة، ولقد حددت سلطة النقد الحد الأدنى للسيولة النقدية بـ (4%) لكل عملة و (7%) لإجمالي العملات وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

$$\text{السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}}$$

ب. نسبة السيولة القانونية

تعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من لدى المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، والمقصود هنا بشبه النقدية هو (النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك ولدى سلطة النقد التي تستحق خلال شهر وسندات الخزينة والقروض قصيرة

الأجل، إضافة إلى ودائع العملاء الجارية والآجلة وأرصدة البنوك وأرصدة سلطة النقد التي تستحق خلال شهر)، ولقد حددت سلطة النقد الحد الأدنى للسيولة القانونية بأن لا يقل عن (25%) ويتم حساب النسبة بشكل شهري.

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{(\text{النقدية} + \text{شبه النقدية})}{\text{إجمالي الودائع}}$$

3. مؤشر ملاءة رأس المال

هدف البنوك التجارية توافر رؤوس الأموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة وكل ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من الشروع في تحقيق الأرباح، وكذلك مقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، حيث يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر، أهمها المخاطر الائتمانية التي تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على القروض والسلفيات.

وتحتوي مؤشرات ملاءة رأس المال على أنواع عدة أهمها: (**لعشوري نوال،2018،ص ص.42– 43**)

أ. مؤشر حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة مدى ملاءة رأس المال، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معادلات ثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويمكن قياس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ب. مؤشر حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع

تفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسبية لكل من الحقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين حيث تعكس النسبة درجة الخطر في الودائع حسب تركيبها لكل بنك، إذا يجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال في شكل احتياطات وذلك لمقابلة الأخطار المتوقعة خاصة خطر السحب وخطر التمويل (أي خطر السيولة) ويمكن حسابها بهذا المؤشر.

$$\text{نسب حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

4. مؤشرات توظيف الأموال

تحتوي هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه المؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققته البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة.

ومن أهم مؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال هي:(رقية غزال،2015،ص ص.21-22)

أ. مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات

يبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفعت معه حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وأن يرفعه دائما لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل الحالات ويحسب كالتالي:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

ب. مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات

يوضح هذا المؤشر كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات البنكية كافة التي تمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الإستغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات ويحسب كالتالي:

$$\frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

المطلب الثاني:المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يعتمد الاتجاه التقليدي في عملية تقييم الأداء على البيانات المحاسبية التي تعد عنصرا حيويا في الإفصاح العام، لكن البيئة المالية الجديدة وما شاهدته من تغيرات في التكنولوجيا والمرونة في القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والمنافسة هذا شجع التطور الملحوظ في مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية على بروز مؤشرات حديثة في مجال عملية تقييم الأداء، حيث تعددت هذه المؤشرات الحديثة، لكن سوف يتم التطرق في هذا المطلب على سبيل الذكر لا الحصر إلى أهمها: القيمة الاقتصادية المضافة(**EVA**)، و نظام التقييم البنكي الأمريكي(**CAMELS**) .

أولا: القيمة الاقتصادية المضافة

1. نشأة القيمة الاقتصادية المضافة EVA

يواجه البنك في العديد من الحالات مشكلة في التوفيق بين مصالح المالكين(المساهمين) ومصالح الإدارة، وهو ما يطرح مشكلة سلطة اتخاذ القرار التي تكون نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، ولقد أقيمت العديد من الدراسات لأجل وضع أسلوب عادل لقياس ثروة المساهمين. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مؤشرات تهدف إلى تحديد مدى قدرة المديرين على خلق قيمة للمساهمين وتحقيق عائد يتناسب مع حجم رأس مال المستثمر، ولقد توصل العديد من الباحثين إلى أن الربح المحاسبي يعتبر من أهم معايير قياس الأداء، إلا أن هذا المؤشر تعرض للانتقاد نظرا لكون البيانات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها في حسابه قد تكون مشوهة، كما انه قد يتم التلاعب بها من طرف المديرين وبالتالي قد لا يعكس هذا المؤشر الأداء الحقيقي للبنك.

ويرى العديد من الباحثين انه حتى يكون للبنك القدرة على خلق ثروة يجب أن تحقق أرباح أعلى من تكلفة رأس المال، ولقد تم تقديم هذا المفهوم تحت مسميات مختلفة بما في ذلك الربح المتبقي الذي يعتبر مؤشرا داخليا للأداء، وجاء بعدها **Stewaart** وشركاه ليقدموا بديلا له وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة **EVA** والذي يمثل حسب رأيهم أفضل

مقياس للأداء مقارنة بالمؤشرات المحاسبية التقليدية التي تعتبر مؤشرات مضللة للأداء، فمقياس القيمة الاقتصادية المضافة يمثل أحسن مؤشر لتحديد مدى قدرة البنك على خلق ثروة للمساهمين.

ويعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة **EVA** من أكثر المؤشرات انتشارا وبالرغم من شيوع القيمة المضافة في الفكر الاقتصادي منذ عصر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي **(Marshal,Hamiltion)** والذين قدموا شروحا للوحدات لتعظيم الثروة إلا أن الاهتمام الحالي بهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة.Stern & Stewaet Co وهي شركة استثمارية أمريكية في نيويورك والتي أسسها كل من **G. Bennet Stewart Joel Stern** وذلك لخدمة الإدارة المالية ولتطوير تقييم الأداء، وقد قامت هذه الشركة بنشر المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى **EVA** في ثمانينات القرن الماضي.(**شعبان لولو،2015،ص ص.44-45**)

2. مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة

لقد عرفت شركة **Stern & Stewaet Co** القيمة المضافة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للإنجاز المالي، وتعتبر أقرب من أي مقياس أخرى لتقييم الربح المتبقي حيث أن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وعرفت بذلك رياضيا بأنها صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب **(NOPAT)** مطروحا منه حاصل ضرب رأس المال بكلفة رأس المال.(**سلطان سليمان جويحان،2015،ص.14**)

كما يقصد بالقيمة الاقتصادية المضافة تقدير الأرباح الاقتصادية الحقيقية للبنك، وتعرف بمفهوم بسيط على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققها البنك بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة (أموال خاصة وديون).وتحسب بالعلاقة التالية:(**سويسي،2010،ص.61**)

القيمة الاقتصادية المضافة = رأس المال المستثمر (معدل العائد لهذا رأس المال – تكلفة رأس المال)

وتتمثل الحالات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة في:(**نوبلي نجلاء،2015،ص.146**)

- إذا كانت موجبة فإن القيمة تمثل القيمة المضافة التي يخلقها البنك إلى ثروة المساهمين؛
- إذا كانت سالبة فإن هذا يدل على تدهور ثروة المساهمين أي أن البنك غير قادرة على تحقيق معدل العائد المطلوب.

وللبنك ثلاثة طرق يمكن من خلالها تحسين القيمة الاقتصادية المضافة وهي كالتالي:

- تخفيض تكلفة رؤوس الأموال المستخدمة؛
- رفع إنتاجية الاستغلال؛
- تدنية الأموال المستثمرة بالتنازل عن النشاطات المكملة والاقتصار فقط على النشاطات الأساسية.

3. أهمية القيمة الاقتصادية المضافة

تلعب القيمة الاقتصادية المضافة دورا في تقييم الأداء حيث تكمن هذه الأهمية في: (بن مالك عمار ،2011، ص. 102)

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري؛
- معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء البنوك؛
- معيار لمقياس النمو الحقيقي لربحية البنك في الأجل الطويل؛
- أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة؛
- أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية؛
- معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في البنك في إيطار الرقابة والمتابعة.

4. مزايا والانتقادات الموجهة للقيمة الاقتصادية المضافة

أ. مزايا استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

تعددت المزايا والفوائد الإيجابية التي اكتسبتها البنوك والمستثمرون الذين استخدموا القيمة الاقتصادية المضافة حيث يمكن أن نبين مصادر القوة الأساسية التي تتمتع بها القيمة الاقتصادية المضافة وذلك كما يلي:

- يؤدي استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي إلى التخلص من التناقضات والتعارضات التي تنشأ بسبب استخدام البنوك لمؤشرات أداء متعددة مثل: ربحية السهم العادي، والعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية؛ (سلطان سليمان جويحان،2015،ص.16)
- قدرة القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لخلق القيمة في الوصول وقدرتها على الربط بين الجانب الاستراتيجي والمالي مما يسهل على المسيرين من تحكمهم و بالأخص في نتائج الاستثمارات وبشكل عام تسهيل اتخاذ القرارات وترشيدها، كما يؤدي إلى تحسين المستوى التشغيلي بتحمل المسؤولية أكثر؛ (سويسي ،2010، ص. 63)
- تعترف بصورة صريحة بتكلفة رأس المال سواء المملوك أو المقترض؛ (سويسي،2010،ص.63)
- القيمة الاقتصادية المضافة تقيس العوائد الاقتصادية الحقيقية لإجمالي رأس المال المستثمر. (سلطان سليمان جويحان،2015 ،ص.16)

ب. المحددات والانتقادات الموجهة لاستخدام القيمة الاقتصادية المضافة

بالرغم من المنافع التي تقدمها القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أداء البنوك إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- من العيوب الجوهرية التي توجه إلى **(EVA)** كغيرها من المقاييس المالية أنها تركز على الأداء لسنة مالية واحدة أي الأداء قصير الأجل، مما ينجر عنه ما يعرف بخطر قصير الأجل **Risque du court termisme**. لذلك إن الإدارة تحتاج إلى مقاييس طويلة الأجل خاصة عند تقييم أداء البنوك، وبشكل عام العمليات الإستراتيجية، فحساب القيمة الاقتصادية المضافة لا يأخذ في الحسبان أثار القرارات على السنوات السابقة، لذا فإن تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة الحالية قد يتم على حساب الأجل الطويل،لذلك يجب تضخيم القيمة الاقتصادية الحالية على حساب الأجل الطويل ؛ (**سويسي،2010،ص.64**)
- باعتبار أن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كغيره من المقاييس المالية يتم حسابه من البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة المالية، فهو بذلك لا يساعد المديرين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة في النواحي التشغيلية، كما أنه يوفر معلومات قد تكون محدودة لأولئك الذين يتحملون مسؤولية إدارة العمليات في البنك؛ (**سلطان جويحان،2015 ،ص.18**)
- يتطلب الوصول إلى القيمة الاقتصادية المضافة إجراء عدد كبير من التسويات الضرورية على صافي الدخل المحاسبي من العمليات التي تتجاوز 164 تعديلا وأن بعض هذه التسويات قد يخضع للتقديرات الشخصية المتباينة أو قد يتم تكيفها لتنسجم مع أهداف معينة ولاشك أن ذلك سيقلل من مصداقيتها ويضعف فاعليتها؛ (**بن مالك عمار،2011 ،ص.52**)
- تهتم بالنتائج ولا تهتم بالأسباب، وبالتالي فهي توفر معلومات تفيد جانبا واحدا فقط للأداء، وهو الجانب المالي ولا تعكس الجوانب غير المالية للأداء، وإن كانت تحقق قيمة لحملة الأسهم؛ (**سلطان جويحان، 2015،ص.19**)
- إن مدخل القيمة الاقتصادية المضافة يتركز (مثله مثل باقي المؤشرات المالية الأخرى) على البيانات التاريخية والمعطيات الماضية في قياس كفاءة أداة الإدارة دون أن يكون له دور بارز في رصد النتائج المتوقعة لاستراتيجيات الإدارة الحالية ولعل ذلك يفسر إحجام البنوك الناشئة عن اكتساب القيمة الاقتصادية المضافة تخوفا من النتائج السلبية نظرا لكبر حجم التدفقات النقدية الخارجية وضآلة صافي الربح في بداية نشاطها. (**بن مالك عمار،2011،ص.52**)

ثانيا: نظام التقييم البنكي الأمريكي للأداء CAMELS

1. نشأة وتطور معيار CAMELS

إن أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات البنكية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها أكثر من 4000بنك محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء بنك ضمان

الودائع البنكية، حيث تعرض النظام البنكي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو البنوك لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 بنك.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك ومدها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات البنكية بالتنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3فقط عام 1988، وقد عكست نتائج تصنيف البنوك الأمريكية حسب معيار **CAMELS** كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج 1988، فقد أظهرت نتائج الربع الأول من عام 1998 أن كل البنوك المحلية تقع في التصنيف 1و2 وأن أكثر 40% تتمتع بتصنيف رقم 1. (زيتوني،**2017**،ص.**25**)

لذلك طلب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، حيث رأى الكثير من الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار **CAMELS** ضمن البيانات المالية السنوية التي يفحص عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية قد يساهم على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية.

إلا أن نظام **CAMELS** لم يصل بصيغته الحالية إلا بعدة مراحل من التطور والتغيير كغيره من الأنظمة فقد بدأ النظام بمعيار مصغر يطلق عليه(**CAEL**) الذي يرمز كل حرف منه إلى عنصر ومؤشر تقييمي وبذلك فهو يركز ويتناول أربعة عناصر أساسية لتقييم وتصنيف أداء البنوك التجارية: (رحيم،**2014**،ص.**31**)

الحرف C: يرمز إلى مؤشر كفاية رأس المال **Capital Adequacy**

الحرف A: يرمز إلى مؤشر كفاءة الأصول **Asset Quality**

الحرف E: يرمز إلى مؤشر كفاءة الربحية والدخل **Earning And Profit**

الحرف L: يرمز إلى مؤشر كفاءة السيولة **Liquidity Adequacy**

ومن أجل مواكبة التطورات الميدانية التي أفرزها الواقع التطبيقي للنظام بحيث يستوعب العوامل المؤثرة فقد تم إضافة معيار أخر لتلك المعايير والمؤشرات وهو معيار كفاءة الإدارة (**Soundness Management**) ويصبح النظام تحت مسمى (**CAMEL**) ، ثم تم إضافة معيار أخر للنظام وهو مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (**Sensitivity Of Market Risks**) ويصبح مسمى (**CAMELS**) ليكون هذا النظام وبشكله الحالي من ستة مؤشرات تجميعية أساسية نظاما جامعا متكاملا لتحليل وضع البنك والتنبؤ بمخاطره ومعبرا عن كافة مؤشرات الحيطة الجزئية.

ويمكن شرح مكونات (**CAMELS**) كما يلي: (طلفاح،**2005**،ص ص.**10-11**)

أ. مؤشرات كفاية رأس المال

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك التجارية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه البنوك. وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية مثل مخاطر الصرف والائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، كما تتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية ومن المؤشرات المستخدمة في كفاية رأس المال، نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر والتوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

ب. مؤشرات جودة الأصول

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في البنوك التجارية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والاتجار بالمشتقات، كما أنه في بعض البلدان مثل البحرين يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عمليات البنوك التي تقدم خدماتها لغير المقيمين وذلك لإمكانية انتقال المخاطر منها إلى قطاع البنوك المقيم. كما أن تقيم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة: وهي تحتوي على مجموعة من المؤشرات منها: تركيز الائتمان، الاقتراض بعملة أجنبية، القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات الخاسرة، الاقتراض المرتبط، مخاطر الأصول، مؤشرات الرفع المالي.
- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقترضة: وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها: نسبة الدين إلى حقوق، الملكية ربحية قطاع البنوك.

ت. مؤشرات سلامة الإدارة

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء البنوك إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى البنك وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها.على سبيل المثال: معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في أعداد البنوك.

ث. مؤشرات الإيرادات والربحية

إن انخفاض هذه النسبة يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية البنوك، في حين أن الارتفاع العالي لهذه النسب قد يعكس السياسة الاستثمارية في المحافظ المالية المحفوفة بالمخاطر، حيث يوجد هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية البنوك أهمها: العائد إلى أصول الملكية، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق المؤشرات الهيكلية .

ج. مؤشرات السيولة والتمويل

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي في البنوك بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي متابعة مؤشرات السيولة، وهذه الأخيرة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الأصول يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب على مؤشرات السيولة أن تأخذ عدم تتطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى البنوك ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية: التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية، التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك، نسبة الودائع إلى مجاميع النقدية، نسبة الودائع إلى القروض، هيكل استحقاق الأصول والخصوم سيولة السوق النقدية.

ح. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية

يتعلق بالدرجة الأولى بمحافظ المتاجرة بالنسبة للبنوك التجارية حيث أن هذه المحافظ تحتوي على أعداد كبيرة من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات البنوك والمشتقات المالية مثل: الخيارات والمستقبليات والتي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما في فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقاييس إحصائية موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس **Var** والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يصاحب هذا المقياس مقياس أخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمر بها المحافظ المالية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في حالات الانهيارات وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات.

2. مفهوم معيار CAMELS

أ. مفهوم معيار CAMELS

سوف نذكر أهم المفاهيم حول هذا المعيار:

يعرف بأنه مؤشر **CAMELS** بأنه "عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، ويتم الاعتماد عليه في القرارات الرقابية لأنه يعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك".(أحمد،2005،ص.3)

تتمثل طريقة **CAMELS** في مجموعة المؤشرات التي تتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكيا على الأخذ بنتائج معيار **CAMELS** والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.(بورقيبة،(د.ت)،ص.2)

ب. نظم تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

يمكن توضيح تصنيف البنوك كما يلي:(هريب،(د.ت)،ص ص.267–268)

- **تصنيف قوي:** يعطي هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف، وإذا كان هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوك قوية وعندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية وتكون أيضا ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة. ومن ثم هذه البنوك تتمتع بأداء قوي ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.
- **تصنيف مرضي:** إن بنوك هذه المجموعة تكون في الأساس متينة، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع تقلبات الاقتصادية، وتلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة والقوانين، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون إلى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنوك ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية.
- **تصنيف متوسط:** تشكل البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق للسلطات الرقابية بسبب بعض مكونات التصنيف سالفة الذكر، وإن هذه البنوك تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح مابين متوسط إلى حادة، يمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد، وتكون مثل هذه البنوك عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضة لأكثر الظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك البنوك المصنفة 1و2، كذلك إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم البنوك.

- **تصنيف حدي:** إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير أمنة وغير متينة ويكون هنالك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشكلة هذه البنوك مابين حادة إلى حرجة ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس الإدارة وتكون غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيد هذه البنوك مع القوانين والأنظمة، كما أن إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك، كما تتطلب هذه البنوك رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية، كما تشكل هذه البنوك احتمالية الفشل كبير إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.
- **تصنيف غير مرضي:** البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير أمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه. وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية، كما تحتاج هذه البنوك إلى رقابة مستمرة واحتمالية فشل هذه البنوك يكون كبير.

الجدول رقم (5): تصنيف البنوك حسب مصادرCAMELS والإجراءات الرقابية المتخذة

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	خطر جدا	رقابة دائمة

المصدر: (هريب،(د.ت)،ص.263)

3. مزايا وعيوب معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات وعيوب معيار **CAMELS** في النقاط التالية: (بورقبة،(د.ت)،ص ص.**4-5**)

أ. مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار **CAMELS** في النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير يزيد في مصداقيتها؛
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورئيسا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة المشار إليها للجهاز البنكي ككل.

ب. عيوب معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة **CAMELS** في النقاط التالية:

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى إن تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد هذا المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لأخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يعتمد هذا المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حال حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المطلب الثالث: أهم الفروقات بين مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية والحديثة

مما لاشك فيه وجود فرق بين مؤشرات التقليدية والحديثة إذ أن الاعتماد على أدوات تقييم الأداء المالي التقليدية يعني استنادا إلى معلومة كمية تبين أين يجب الوصول غير أنه في المقابل غطى عن الكيفية التي يتم بها تفادي الوقوع في الانحراف، والتي أخذت بها الأدوات الحديثة التي استندت إلى المعلومة النوعية التي تعتبر أكثر دقة من سابقتها في تسهيل البحث عن الحلول الممكنة.

والجدول التالي يلخص أهم الفروقات بين المؤشرات التقليدية والحديثة من حيث الأهداف والوسائل والأدوات:

الجدول رقم (6): مقارنة بين مؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

مؤشرات التقييم التقليدية	مؤشرات التقييم الحديثة
1- على مستوى الأهداف	
- التحقق من ملائمة الإستراتيجية مع العمليات والأهداف التقليدية - تنفيذ ومتابعة المخططات - تفسير النتائج يكون انطلاقا من المعطيات داخلية - رد فعل بطيئة ومتأخرة - الاعتماد على أنظمة الجزاء والعقاب - مساهمة الأشخاص قليليه وممركزة - أهداف جزئية	- التحكم المسبق في الأهداف والإستراتيجية - تنفيذ ومحاكاة الوضعية - التفسير يكون انطلاقا من معطيات داخلية وخارجية كمية ونوعية - رد فعل سريع وتوقعية - الاعتماد على نظام التكوين والتدريب - مساهمة تفاعلية وغير ممركزة - أهداف شاملة
2- على مستوى الوسائل والأدوات	
- الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية - معلومة كمية تسلسلية وصاعدة مخصصة لكل مهتم - مؤشرات تحليلية مالية - تحليل عمودي يستند إلى مراكز المسؤولية	- الاعتماد على نظام يعالج المعلومة كمادة أولية نصنعها -البحث عن معلومة شفافة ومشتركة - مؤشرات مادية ونوعية شاملة - تحليل أفقي يستند إلى الأنشطة والعمليات

المصدر: (بريش و يحياوي،2011،ص.311)

من خلال هذا الجدول، نلاحظ الفروق الجوهرية الموجودة بين مؤشرات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، والتي فرضتها التغيرات الناشئة في البيئتين الداخلية والخارجية، ولاسيما التطورات التكنولوجية وزيادة وعي وتنوع رغبات العملاء، وكل هذه العوامل كانت السبب في البحث عن نماذج يمكن من خلالها أن تسد النقائص الموجودة في المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التعرض له في هذا الفصل تم التوصل إلى أن الأداء المالي، يعد أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات المهمة في البنك الذي يعمل على توجيهه نحو المسار الصحيح ومن خلاله يمكننا تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن العوامل التي المؤثرة فيها، كما أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد البنوك في الوصول إلى النتائج المرجوة، فهو مزيج ما بين الكفاءة والفعالية حيث يعتبر من بين العمليات التي تمكن الوصول إلى معرفة واقع الأداء المالي داخل البنك فعملية تقييم الأداء تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة.

لذا تم التطرق إلى المقاييس المتبعة لتقييم أداء البنوك التجارية، فمنها التقليدية فتمثلت في التحليل المالي باستخدام النسب المالية لحسابه لكن في هذا الأسلوب تعدد النسب المالية وتنوعها من حيث تطبيقها هذا من جهة ومن حيث الحاجة المحققة من جهة أخرى فهي تعد الأكثر استخداما لسهولتها ولتوفر المعلومات المالية لحسابها، أما المقاييس الحديثة كالقيمة المضافة الاقتصادية المضافة ونظام تقييم الأداء الأمريكي إذا تعتبر هذه المؤشرات كأساس لبناء نظام للإنذار المبكر للأزمات البنكية.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

تمهيد

بعد التطرق لأهم المفاهيم النظرية إلى كل من إدارة المخاطر الائتمانية والدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في تحسين أداء البنوك التجارية، ومن أجل التعرف والتأكد من مدى تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية ارتأينا القيام بدراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، حيث يمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ما تم طرحة نظريا في الفصلين السابقين وبين ما نقوم به من دراسة عملية لمتغيرات الدراسة، إذ تعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة يستطيع الباحث من خلالها إسقاط المفاهيم والأدوات التي عولجت فيما سبق للوصول إلى اختبار الفرضيات ومعالجة الإشكالية المطروحة.

ولتحقيق ذلك تمت هيكلة الفصل التطبيقي كما يلي:

- **المبحث الأول: لمحة عن القطاع البنكي الجزائري.**
- **المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة.**
- **المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.**

المبحث الأول: لمحة عن القطاع البنكي الجزائري

من خلال هذا المبحث نحاول معرفة أهم المراحل إلى مر بها القطاع البنكي الجزائري، وذلك من خلال التطرق إلى نشأته وكذا الهيكل التنظيمي للقطاع البنكي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة القطاع البنكي الجزائري

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما بنكيا واسع تابع لفرنسا، وقائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي وقد نتج عن خروج المستعمر من الجزائر أثار على بنية النظام البنكي والمالي آنذاك في الجزائر، ومن أهمها: (قزويني،**2002**،ص.**54**)

- هجرة رؤوس الأموال وسحب الودائع من طرف المعمرين بالجزائر وتحويلها إلى الخارج؛
- توقف البنوك العاملة في الجزائر نهائيا عن العمل؛
- هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك مما انعكس سلبا على أدائه؛
- التطلع إلى بناء نظام اقتصادي اشتراكي والانفتاح على العالم الخارجي.

وقد نتج عن مجموعة تلك التغيرات ما يلي: (قزويني،**2000**،ص.**54**)

- تقلص شبكة الفروع البنكية؛
- زوال شبه كامل للبنوك المحلية والصغيرة؛
- تصدع البنوك المختصة ولاسيما الزراعية منها في ظل ظروف الحاجة الملحة لتمويل القطاع الزراعي الاشتراكي الناشئ؛
- استحالة التخطيط الاقتصادي، وهو مبدأ اختارته الجزائر المستقلة وسط فوضى في الموارد المالية.

ونتيجة لذلك ظهر نظامين بنكيين، واحد قائم على أساس ليبرالي والأخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة وبالتالي عجز البنك المركزي على احتواء النظام البنكي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة، وبالتالي بادرت الدولة إلى اتخاذ إجراءات طارئة بعد الاستقلال وهي: (نورة حراث،**2014**،ص. **61**)

- قامت السلطات آنذاك بفصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية وهذا ابتداء من 29 أوت 1962، ثم أنشأت البنك المركزي 13 ديسمبر 1962 ومنحته كهيئة إصدار العملة، ولم يكتفي البنك المركزي بالقيام بدور تقليدي في إصدار ومراقبة العملة بل دعمه الحاجة إلى تمويل نشاط لجان التسيير الزراعية؛
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في ماي 1963 وكانت مهمة الصندوق جمع وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية (أي المعونات والقروض) لتمويل الاستثمارات العمومية أو المؤسسة الاقتصادية الجديدة منها والقديمة؛
- صك العملة الوطنية" الدينار الجزائري" في 10 أفريل 1964.

- تأميم البنوك وإقامة بنوك تجارية جيدة، حيث بدأت هذه المرحلة في 1966 إذ تم تأميم البنوك الأجنبية، وتم إنشاء نظام بنكي وطني مؤمم فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك لتعوض وتسد الفراغ الناشئ عن الحاجة إلى تمويل التنمية وهي: (**نورة حراث،2014،ص.61**)

- تأسيس البنك الوطني الجزائري بتاريخ 1966/06/13؛
- تأسيس البنك الخارجي الجزائري في 1967/10/19.

وفي 01 نوفمبر 1967 تمت استقلالية النظام البنكي الجزائري بصورة نهائية عن التبعية إلى الخارج وتم سحب كل إعتمادات البنوك الأجنبية، ومن ثم تمت السيطرة على المبادلات الخارجية وتم إقامة احتكار للبنوك العمومية الجزائرية على كل عمليات الصرف والاقتراض.

وفي نفس السنة تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قصد المساهمة في عمليات الادخار وتعبئة، فقد ساهم في جمع المدخرات بمختلف أنواعها وفي تمويل الإسكان، وفي هذه الفترة كان النظام البنكي يتضمن دائرتين هما: (**قزويني ،2000،ص.68**)

- الدائرة الأولى(بنكية مالية): وتشمل البنك المركزي وأربعة بنوك للودائع وهي :
  - البنك المركزي **BCA** ؛
  - البك الوطني الجزائري **BNA** ؛
  - القرض الشعبي الجزائري **CPA** ؛
  - بنك الجزائري الخارجي **BEA** .
- الدائرة الثانية (ادخارية – استثمارية): وتشتمل ما يلي
  - البنك الجزائري للتنمية كبنك لتمويل التنمية؛
  - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك للادخار.

وما يمكن ملاحظته حول النظام البنكي الجزائري خلال تلك الفترة ما يلي: (**قزويني،2000،ص.71**)

- انه مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة)؛
- يسعى باعتباره يتكون من منشآت مالية ليس للربح وإنما أيضا يهتم بتنفيذ ما تخططه الدولة عليه وفقا لسياستها في التنمية؛
- انه قائم على تركيز حيث عدد من البنوك يتولى العمليات البنكية؛
- واسع الانتشار فروع عديدة للبنوك تغطي أو تكاد تغطي التراب الوطني.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقطاع البنكي الجزائري

بعد صدور قانون النقد والقرض استعاد بنك الجزائر دوره باعتباره بنك البنوك، كما وجد قطاع أخر من البنوك يتكفل بالنشاط البنكي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان.

أولا: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية ويتمتع بالاستقلال المالي، فهو بنك البنوك وبنك الدولة، والمقرض الأخير للبنوك، ويعد البنك المركزي تاجرا في معاملاته مع الغير وبالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري وتطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية. وتتمثل مهمته في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب، توزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.(**لطرش،2003،ص.201**)

ثانيا:البنوك

حسب المادة 114 من القانون 90-10 "تعتبر البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية هي تلقي الودائع من الجمهور في شكل ودائع واستعمالها لحسابها، شرط إعادتها ومنح القروض مع وضع وسائل الدفع تحت تصرف زبائنها وإدارتها". (**كنزة عبابسة،2017،ص.71**)

هي البنوك المملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق البنكي ونذكرها كما يلي: (**فاطمة بلحاج،2013 ،ص ص.65_68**)

1. البنوك التجارية العمومية

- **البنك الوطني الجزائري (BNA)**

أنشأ في 13 جوان 1966، يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك الودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، ويقوم بالعديد من الوظائف أهمها تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وفقا للأسس البنكية التقليدية ومنح الائتمان للقطاع الزراعي. كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان والبناء، ومنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي.

- **القرض الشعبي الجزائري(CPA)**

تم إنشاءه في 14 ماي 1966، يقوم بممارسة جميع العمليات البنكية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية:

– دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية؛

– تقديم القروض للحرفين والفنادق وقطاع السياحة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

- **البنك الخارجي الجزائري(BEA)**

تأسس هذا البنك في 01 أكتوبر 1967، يتولى مهمة تسهيل العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، من خلال تأديته للوظائف التالية:

– تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛

– منح الاعتماد للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير (الاعتماد والتأمين)؛

– يقدم معلومات تجارية صحيحة وضرورية للمصدرين والمستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، الشراء، البيع.

ويتكفل هذا البنك بتمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث يمنح القروض من أجل تسهيل الاستيراد وتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، كما يتم فيه أيضا تركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل: سوناطراك وشركات الصناعات الكيمياوية والبتروكمياوية وقطاعات أخرى.

ونظرا للعجز في تمويل المجال الزراعي والشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تم تأسيس بنكين جديدين للودائع هما:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**

تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بموجب مرسوم رقم 82-206، وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. فهو يقوم أيضا بجمع الودائع الجارية أو لأجل، فهو أيضا بنك التنمية، لأن بإمكانه منح القروض متوسطة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت، كما أنه يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، لذلك يمكنه منح قروض في هذا المجال لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وتمويل الأنشطة الصناعية والغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.

- **بنك التنمية المحلية(BDL)**

تأسس هذا البنك في 30 أفريل 1985، يخضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات البنوك المألوفة(الحسابات الجارية، التوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى ذلك الخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة الأجل. وبذلك مهمته الأساسية ضمان تمويل احتياجات التطور النقدي والمالي، تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)**

تم تأسيسه في 10 أوت 1964، تتمثل مهمته في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فهو يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات:تمويل البناء، الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية وفي عام 1971 وبقرار من وزارة المالية، تم تكوين وتكريس الصندوق كبنك وطني للسكن، مما زاد من ادخار العائلات وارتفعت موارده المالية، أما في إطار سياسته الإقراضية، فإنه يمنح القروض لبناء سكن، أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

- **البنك الجزائري للتنمية (BAD)**

تم تأسيس هذا البنك في 7 ماي 1963، تم تحويل اسمه من الصندوق الجزائري للتنمية إلى لبنك الجزائري للتنمية عام 1972، وفي مجال الإقراض كان يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل عمليات التراكم، لذلك اعتبر بنك أعمال حقيقي متخصص.

2. البنوك الخاصة

يمكن أن نذكرها في ما يلي: (**كنزة عبابسة،2017،ص ص.71_73**)

- **بنك البركة:** حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) وبنوك سعودية خاصة (بنك البركة الدولي) وذلك بنسبة 51% و49% للطرف السعودي وتم تأسيسه في 6-12-1990؛
- **البنك العربي التعاوني:** ومقرها البحرين تحصلت على الاعتماد في 17-11-1997 برأس مال اجتماعي قدره 20 مليون دولار؛
- **سيتي بنك الجزائر:** يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف تحصل على الاعتماد بتاريخ 18-05-1988 برأس مال قدره 1.2 مليار دينار جزائري ويقع مقره في الأوراسي؛
- بنك ناتكسيس؛
- الشركة الوطنية (الجزائر)؛
- عرب بنك؛
- بنك باريس الجزائر؛
- تروست بنك؛
- بنك الخليج الجزائر؛
- هاوسينغ بنك(بنك الإسكان)؛

- فرنسا بنك؛
- البنك الفلاحي؛
- بنك السلام.

ثالثا: المؤسسات المالية

المؤسسات المالية هي"أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور"، وتتمثل في سبع مؤسسات والتي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي: (**كنزة عبابسة،2017،ص ص.72_73**)

1. المؤسسات المالية العامة

- الصندوق الوطني للتبادل الزراعي (**cnma**)؛
- سوفيناس؛
- شركة إعادة تمويل الرهن العقاري(**srh**)؛
- المؤسسة العربية للتأجير؛
- سيتلام الجزائر؛
- القرض الإيجاري للمغرب العربي؛
- الشركة الوطنية للإيجار.

2. المؤسسات المالية الخاصة

- الصندوق الوطني للاستثمار.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للقطاع البنكي الجزائري وهو كالأتي:

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي للقطاع البنكي الجزائري مع بداية 2017

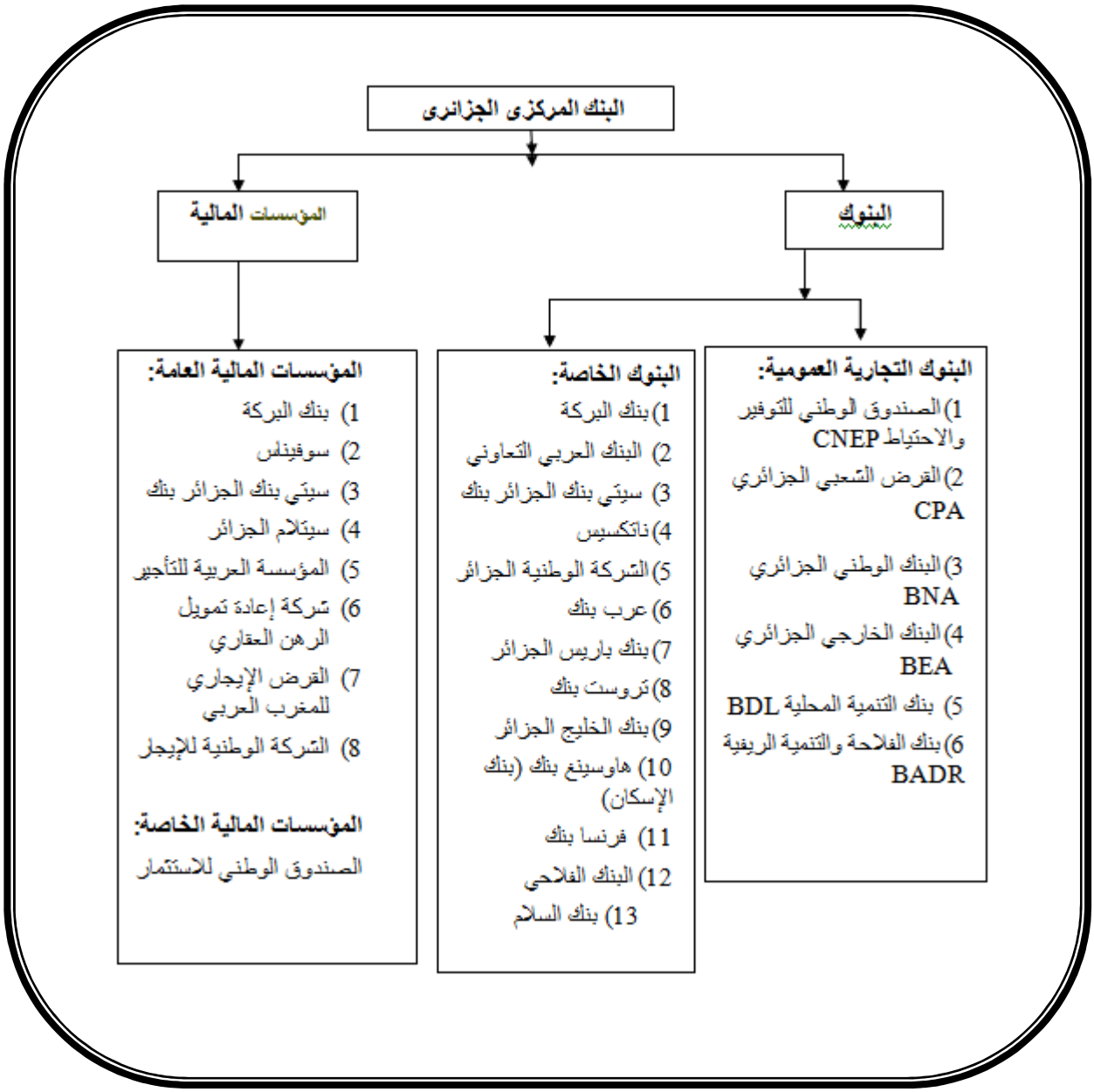

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على(كنزة عبابسة،2015،ص ص.72_73)

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

حتى تكون الدراسة شاملة وأكثر موضوعية، ارتأينا في هذا المبحث أن نصل إلى أدق التفاصيل عن أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية، وللوصول إلى المعلومات المطلوبة والأهداف المرجوة من المذكرة تم الاستعانة بشكل رئيسي على أسلوب الاستبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على العاملين بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، حيث سيتم التعرض لمختلف الأدوات التي استعملت في عملية جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة التي من خلالها تم التحليل، وكذا المجتمع الأصلي والعينة التي طبقت عليها الدراسة.

المطلب الأول: تقديم الاستبيان

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كيفية بناء وتصميم استمارة الاستبيان

أولا: مفهوم الاستبيان

هو عبارة عن أداة لجمع البيانات من أفراد أو جماعات كبيرة عن طريق إعداد استمارة تضم مجموعة من الأسئلة أو العبارات بغية الوصول إلى معلومات كيفية أو كمية، وقد تستخدم بمفردها أو مع غيرها من أدوات البحث العلمي الأخرى، وذلك للكشف عن الجوانب التي يحددها الباحث وللوصول إلى الحقائق التي يهدف إليها الباحث كما يسعى الباحث من خلال الاستبيان إلى التعرف على ملامح المفحوصين واتجاههم نحو موضوع معين من خلال توجيه أسئلة مفتوحة أو مغلقة أو الاثنين معا.(**الجرحاوي،2010،ص.16**)

ثانيا: بناء وتكوين استمارة الاستبيان

تم إعداد الاستبيان باللغة العربية، وقبل توزيعه قمنا بما يلي:

- عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملائمته لجمع البيانات؛
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم أنظر الملحق رقم (1)؛
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ثالثا: تصميم الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين والمحاور التالية:

القسم الأول: خصص لجمع المعلومات الشخصية للعاملين وهي على النحو التالي: (العمر، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي).

القسم الثاني: خصص للأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتم إلحاق كل متغير بأسئلة فرعية له ويضم أربعة محاور وهي كالأتي:

المحور الأول: معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بل العميل ويتضمن 7 عبارات.

المحور الثاني: معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول ويتضمن 4 عبارات.

المحور الثالث: معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة ويتضمن 4 عبارات.

المحور الرابع: يتعلق بتحسين الأداء المالي للبنك ويتضمن 13 عبارة.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على استخدام ليكارت الخماسي كطريقة لقياس أراء المستقصى منهم تجاه المتغيرات محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (7):مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	1	2	3	4	5
الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي

أما في ما يخص الحدود المعتمد عليها عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات فقد تم تحديد ثلاث مستويات هي: المنخفض، المتوسط، والمرتفع، وتم احتساب المدى بناء على المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى– الحد الأدنى) /عدد المستويات

حيث نجد: (5-1) /3=1.33 وبذلك تم إضافة القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

وبذلك تكون المستويات كالتالي:

- من 1 إلى 2.33 = منخفض؛
- من 2.34 إلى 3.66 = متوسط؛
- من 3.67 إلى 5 = مرتفع.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

قبل التطرق إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة يجب التطرق أولا إلى تقديم تعريف بسيط لكل من المجتمع والعينة على النحو التالي:

مفهوم المجتمع

هو عبارة عن مجموعة محددة من الأشخاص أو الشركات أو الطلاب أو غيرها التي لها بعض الخصائص المشتركة أما إذا كانت المجموعة غير محددة فإنها تسمى كون وهو أكثر شمولية وعمومية من المجتمع. (**العتوم،2010،ص.22**)

مفهوم العينة

هي جزء صغير من المجتمع أو مجموعة جزئية صغيرة من المجموعة الكلية (المجتمع) تجري عليها التجربة أو التطبيق ويتم تعميم النتائج على المجتمع والسبيل في اللجوء إلى العينة هو توفير الوقت والجهد والمال وبالإضافة إلى صعوبة التطبيق على جميع أفراد المجتمع في الكثير من الأحيان وعدم خلو التطبيق على المجتمع من أخطاء.(**دودين،2010،ص ص.23_24**)

قمنا بتوزيع مجموعة من نسخ الاستبيان على أفراد العينة من خلال التوزيع الشخصي لكل بنك محل الدراسة واسترجاعه في مدة زمنية تقدر بأسبوع، حيث تم استرجاع 40 استبيان من أصل 45 استبيان واستبعاد 5 استبيانات لعدم إتمام الموظفين الإجابة على كافة الأسئلة المطروحة لذلك تم استبعادهم ليصل عدد الاستبيان الصالحة للدراسة الإحصائية 35 استبيان وهو ما يمثل حجم العينة المدروسة.

المطلب الثالث:الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار صحتها

أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم القيام بتحليل البيانات الأولية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS23)** وتمت الاستعانة بالأساليب التالية:

1. **أساليب الإحصاء الوصفية:** استخدمنا منها:

- **التكرارات والنسب المئوية:** يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لغرض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد في وصف عينة الدراسة؛
- **الوسط الحسابي:** وهو أحد مقاييس النزعة المركزية بحيث يكون اتجاه هذه النزعة المركزية إيجابي إذا تعدى الوسط الحسابي نقطة المنتصف؛
- **الانحراف المعياري:** هو أحد مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تمركز قيم الوسط الحسابي لفقرات الاستبيان، وقد تم استخدام هذا المقياس بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة محاور الدراسة.

2. **أساليب الإحصاء الاستدلالي:** استخدمنا ما يلي:

- **اختبارα كرونباخ:** من أجل معرفة صدق وثبات البيانات؛

- **الانحدار البسيط والمتعدد:** من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ومن ثم الإجابة على فرضيات الدراسة.

ثانيا: صدق وثبات الدراسة

يعتبر الصدق من الشروط المهمة الواجب توفرها في أداة جمع البيانات، فمن أجل معرفة صدق وثبات البيانات الواردة بالاستبيان تم استخدام اختبار كرونباخ، هذا الأخير يقيس درجة ثبات وصدق أداة الدراسة عن طريق معامل αكرونباخ التي تعد نسبته 60% لقيمة مقبولة إحصائيا، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (8): نتائج اختبار صدق وثبات الدراسة

الأبعاد والمحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Crombach alpha	معامل الصدق Validity c
معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل	7	0.624	0.789
معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول	4	0.671	0.819
معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	4	0.626	0.791
تحسين الأداء البنكي	13	0.874	0.934
إجمالي فقرات الاستبيان	28	0.910	0.953

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل نسب الثبات للأبعاد والمحاور الإستبيان هي عالية وأكبر من النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة بـ 60%، وبما أن معامل الثبات αكرونباخ لكل فقرات الاستبيان قد بلغ 91% هذا ما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسبة المقبولة إحصائيا، وبتالي فالاستبيان قابل للتطبيق أما معامل الصدق فقد بلغ 95.3%، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط بين فقرات الاستبيان.

تتبع متغيرات الدراسة توزيع الطبيعي لأن حجم العينة أكبر من 30 وهذا وفقا لنظرية النهاية المركزية.

المبحث الثالث:تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

بعد أن تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج **SPSS23** وفي ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختبارها، فقد خصص هذا المبحث من أجل المعالجة الإحصائية، فإننا سنتعرض فيه إلى عرض وتحليل النتائج (وذلك من خلال وصف خصائص أفراد عينة الدراسة) واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة تم الاعتماد على إجابات الموظفين فيما يخص القسم الأول (بيانات شخصية) للعينة المدروسة من الاستبيان، والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: توزيع عينة الدراسة وفق للفئة العمرية

من خلال الجدول والشكل البياني، سوف يتم التعرف على توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية كما يلي:

جدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
_ أقل من 30 سنة	9	25.7
_ من 30 سنة إلى 40 سنة	10	28.6
_ من 41 سنة إلى 50 سنة	9	25.7
_ من 51 سنة إلى 60 سنة	7	20.0
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الفئة العمرية من(30 سنة إلى 40 سنة) هي الفئة الغالبة وذلك بتكرار نسبي 28.6%، وهذا ما يدل على أن معظم الموظفين في البنوك التجارية الجزائرية هم في مقتبل العمر وبعيدون عن سن التقاعد، وبتالي مازال بإمكانهم تقديم الكثير من الخدمات للبنك وكذا للزبائن، ويفترض أن تكون هذه النسبة من الشباب سهلة التكوين والتدريب باعتبار سنها يسمح لها بسرعة التلقين والتكوين سواء عن طريق التعلم أو التجربة. وفي المقابل نجد الفئتين أقل من (30 سنة وفئة من 41 سنة إلى 50 سنة) تشتركان في نفس النسبة بمقدار 25.7% وهذا دليل على امتلاك البنوك محل الدراسة لأفراد لهم خبرة واسعة في مجال العمل البنكي وبالضبط في مجال القروض

لذلك يجب الاستفادة منهم أكثر، وخاصة في تدريب فئة الشباب على كل العمليات المهنية والبنكية التي تساهم في سهولة سير البنوك محل الدراسة، خاصة الفئة الأقل من 30 سنة أو الموظفون الجدد، أما الفئة (من 51 سنة إلى 60 سنة) احتلت أصغر نسبة بمقدار 20%. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب العمر

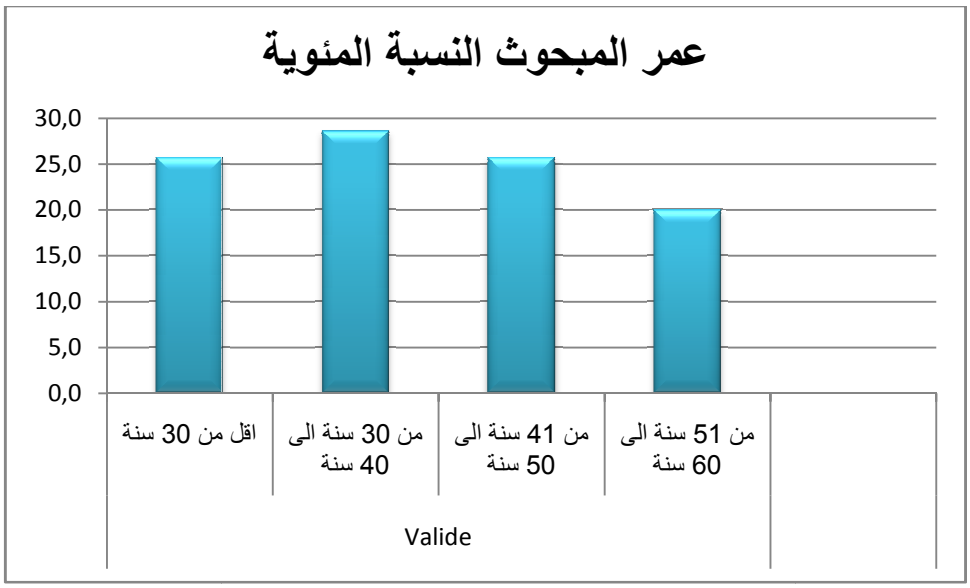

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23، وبرنامج Excel.

ثانيا:توزيع عينة الدراسة وفقا للدرجة العلمية

من خلال الجدول والشكل البياني، سوف يتم التعرف على توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية كما يلي:

جدول رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	7	20
ليسانس	20	57.1
ماستر	7	20
ماجستير	1	2.9
دكتوراه	0	0
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم العاملين لديهم شهادة ليسانس وذلك بنسبة 57.1%، في حين بلغت نسبة المتحصلين على شهادة البكالوريا والماستر نفس النسبة 20%، ثم تليها شهادة الماجيستير بنسبة 2.9%، أما بالنسبة

للفئة الذين مستواهم دكتوراه لا يوجد بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة موظفين بهذا المستوى.حيث نستنتج بأن البنوك التجارية الجزائرية تملك إطارات وموظفين يتمتعون بمستوى علمي عالي مما يؤثر إيجابا على حسن إدارة المخاطر الائتمانية من خلال الدراسة الجيدة للملفات وكذلك حسن تسيير المخاطر في حال وقوعها.

الشكل رقم(7): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

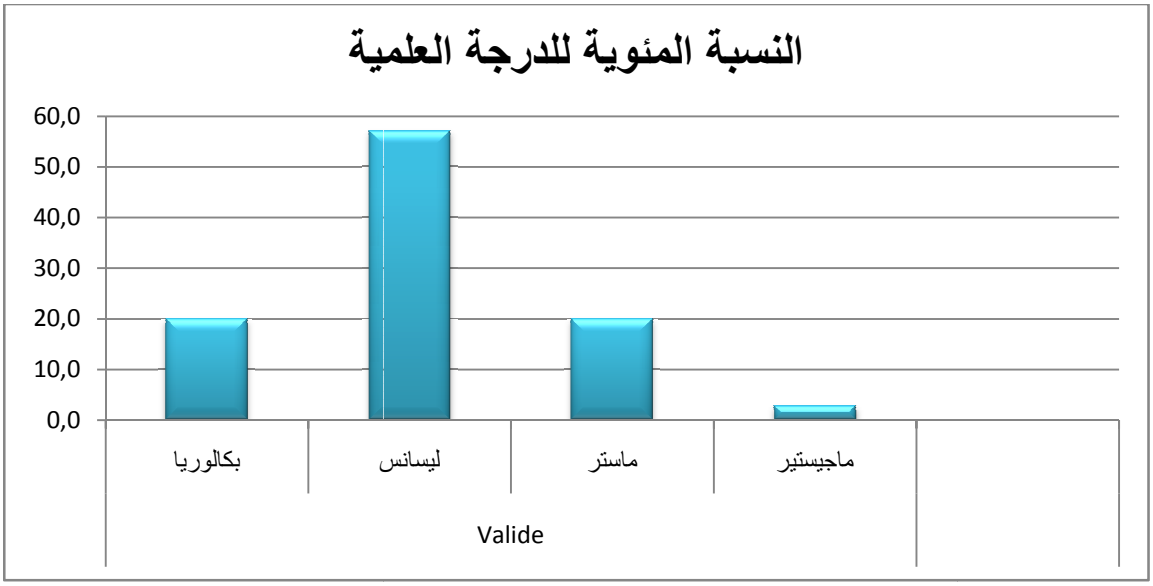

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23، وبرنامج Excel.

ثالثا: توزيع العينة وفقا لسنوات الخبرة

من خلال الجدول والشكل البياني، يمكن التعرف على عدد سنوات الخبرة للموظفين في البنوك محل الدراسة كالأتي:

جدول رقم(11): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1_ أقل من 5 سنوات	11	31.4
2_ من 5 سنوات إلى 10 سنوات	6	17.1
3_ من 11 سنة إلى 15سنة	4	11.4
4_ فوق 15 سنة	14	40
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23.

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يبين أن أغلبية الموظفين كانت فترة عملهم تفوق 15 سنة بنسبة 40% وبتالي هذا سوف يكسب البنوك محل الدراسة ميزة إذ أنهم بخبراتهم التي اكتسبوها للفترة الزمنية الطويلة سوف يتمكنون من إدارة مختلف المخاطر التي تحيط بالبنك مما ينعكس على أدائه، في حين تليها نسبة العاملين الذين تقل خبراتهم عن 5

سنوات بنسبة 13.4%، بينما نسبة الموظفين من 5 سنوات إلى 10 سنوات تقدر بـ 17.1%، أما نسبة الموظفين من 11 سنة إلى 15 سنة هي الأقل بنسبة 11.6%.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(8): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

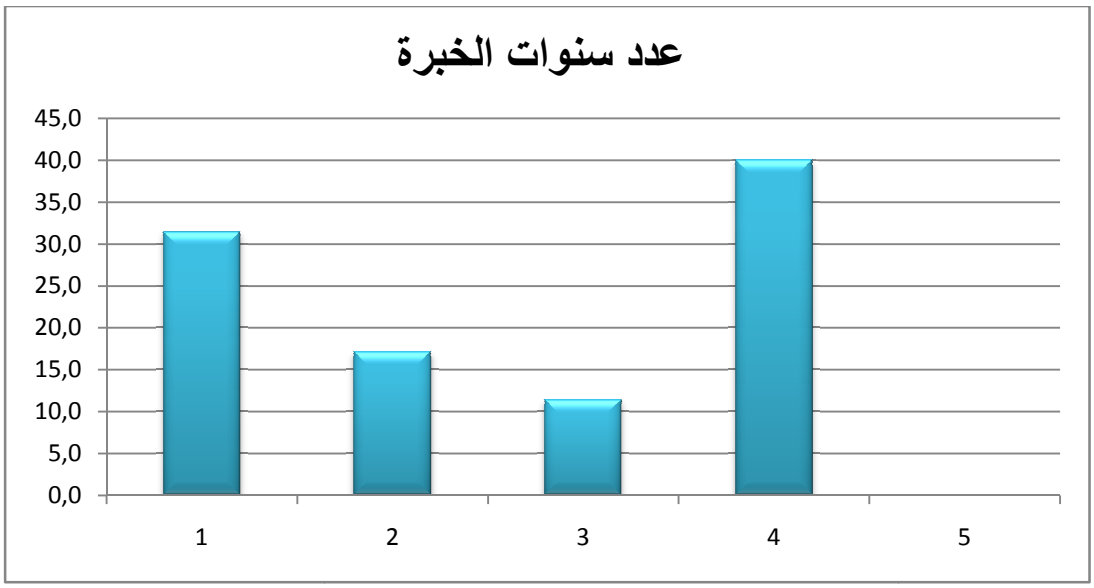

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23، وبرنامج Excel.

رابعا: توزيع العينة وفقا للمركز الوظيفي

من خلال الجدول والشكل البياني، يمكن التعرف على المركز الوظيفي للموظفين في البنوك محل الدراسة كالأتي:

الشكل رقم(12): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
_ مدير	4	11.4
_ نائب مدير	4	11.4
_ رئيس مصلحة	7	20
_ مكلف بالزبائن	7	20
_ مكلف بالمنازعات	6	17.1
_ مكلف بالدراسات	7	20
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوظيفة السائدة وبنسب متساوية هي رئيس مصلحة والمكلفون بالزبائن والمكلفون بالدراسات حيث قدرت بنسبة 20%، ثم تليها الموظفون المكلفون بالمنازعات بنسبة 17.1%، وأخيرا منصب المدير ونائب مدير بنسبة متساوية تقدر بـ 11.4 %. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

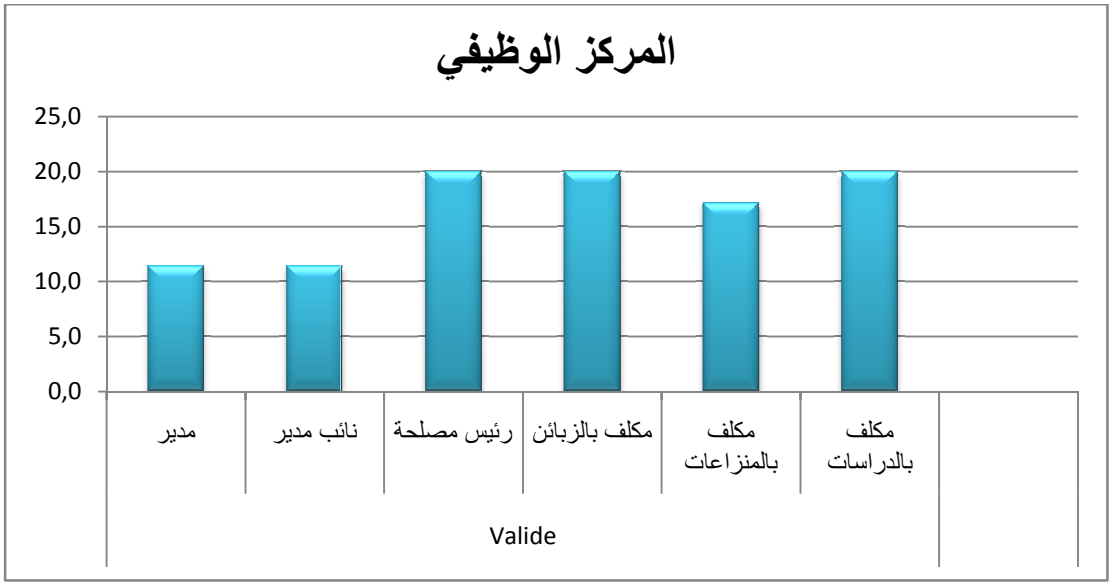

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23، وبرنامج Excel.

ونستخلص مما سبق أن العينة محل الدراسة تتميز بنسبة عالية من الشباب أي لديهم القدرة والرغبة في تقديم قيمة مضافة للبنك كما يمتازون بمستوى تعليمي عالي وخبرة عالية على العموم.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سنتناول في هذا المطلب عرضا وتحليلا للبيانات التي يتضمنها الاستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابات عن جميع الفقرات.

أولا: تحليل فقرات المحور المتعلق بإدارة المخاطر الخاصة بالعميل

يمكن توضيح النتائج الخاصة بفقرات المحور المتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل في الجدول التالي:

جدول رقم(13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل

العبارات	التكرار	الدرجة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة (%)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
يهتم البنك بسمعة العميل	ت	9	23	2	1	00	4.14	0.64	مرتفع
	%	25.7	65.7	5.7	2.9	00			
يعتبر الضمان أهم عناصر منح الائتمان	ت	17	15	2	1	00	4.37	0.73	مرتفع
	%	48.6	42.9	5.7	2.9	00			
يطلب البنك ضمانات كافية على العميل تجنب الوقوع في الخطر	ت	3	16	16	00	00	4.37	0.64	مرتفع
	%	8.6	45.7	45.7	00	00			
يستعين البنك بالمحاسب القانوني لتدقيق القوائم المالية للعميل	ت	12	15	1	5	2	3.85	1.21	مرتفع
	%	34.3	42.9	2.9	14.3	5.7			
يتابع البنك كيفية استغلال العميل للتسهيلات بعد منحها له حتى السداد الكامل لها	ت	11	23	1	00	00	4.28	0.51	مرتفع
	%	31.4	65.7	2.9	00	00			
دراسة جدوى مالية العميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله وكذا معرفة مصادر دخله والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته	ت	16	19	00	00	00	4.45	0.50	مرتفع
	%	45.7	54.3	00	00	00			
يمنح البنك القروض للعملاء الذين تتوفر بهم صفات المطلوبة دون ضمانات	ت	00	10	00	25	00	2.57	0.91	متوسط
	%	00	28.6	00	71.4	00			
المحور الأول معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل							4	0.42	مرتفع

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

يتضمن الجدول السابق على الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد الاتجاه الخاص بكل عبارة حيث نستخلص من الجدول ما يلي:

- العبارة رقم (6) تحتل المرتبة الأولى بوسط حسابي يقدر بـ4.45 وانحراف معياري يساوي 0.50 وهي تقابل اتجاه مرتفع، وهذا راجع إلى أن أغلب أراء موظفي البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة على أنهم يقومون بدراسة جدوى مالية للعميل لمعرفة كفاية رأس ماله وكذا مصادر دخله والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.
- العبارة رقم (2) جاءت في المرتبة الثانية بوسط حسابي يقدر بـ 4.37 وانحراف معياري بـ 0.73 وهي تقابل الاتجاه مرتفع، وهذا ما يدل على أن البنوك محل الدراسة تعتمد على أهم عنصر في منح الائتمان وهو الضمان.
- العبارة (3) أتت في المرتبة الثالثة بنفس الوسط الحسابي للعبارة السابقة وبانحراف معياري0.64، وبنفس الاتجاه وهذا راجع إلى أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تطلب ضمانات كافية على العميل لتجنبها الوقوع في الخطر
- العبارة(5) تأتي في المرتبة الرابعة بوسط حسابي يقدر بـ4.28 وانحراف معياري يقدر بـ 0.51 وباتجاه موافق هذا ما يؤكد على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تتابع كيفية استغلال العميل لتسهيلات الائتمانية بعد منحها له حتى السداد بالكامل.
- العبارة(1) جاءت في المرتبة الخامسة بوسط حسابي يقدر بـ 4.14 وانحراف معياري بـ 0.64 وباتجاه موافق، هذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تهتم بسمعة العميل عند إجراء منحه الائتمان.
- العبارة(4) احتلت المرتبة السادسة بوسط حسابي يقدر بـ 3.85 وانحراف معياري بـ 1.21 وباتجاه موافق، هذا راجع إلى أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تستعين بمحاسب قانوني لتدقيق القوائم المالية للعميل
- العبارة(7) تأتي في المرتبة السابعة وبوسط حسابي يقدر بـ 2.57 وانحراف معياري 0.91 وباتجاه متوسط وهذا ما يفيد أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تمنح القروض للعملاء الذين تتوفر بهم صفات المطلوبة دون ضمانات لكن كانت معظم الإجابات غير موافقة على هذه العبارة وكان توضيحيهم أن البنوك لا تمنح للعملاء مهما كانت صفاتهم قروض بدون ضمانات حيث يعتبر هذا الأخير أهم عنصر من عناصر الائتمان.

وفي الأخير يمكن القول أن المحور الأول لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل والذي قدر وسط حسابه بـ 4 وانحراف معياري قدره 0.42 وقد حظي هذا المحور باتجاه موافق، هذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة يوليان اهتماما كبير لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل من حيث كيفية تسير ومراقبة ومتابعة منح الائتمان وتجنب الوقوع في المخاطر.

ثانيا: تحليل فقرات المحور المتعلق بإدارة المخاطر الخاصة بالمشروع الممول

يمكن توضيح النتائج الخاصة بفقرات إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول في الجدول التالي:

جدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول

العبارات	التكرار	الدرجة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة (%)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
يمنح البنك التمويل على أساس عوائد المشروع الممول	ت	8	18	4	4	1	3.80	1.02	مرتفع
	%	22.9	51.4	11.4	11.4	2.9			
يستعين البنك بمجموعة من الأدوات التي تسمح له بالكشف عن المركز المالي للمشروع الممول	ت	9	23	2	1	00	4.14	0.64	مرتفع
	%	25.7	65.7	5.7	2.9	00			
يقوم البنك بتحليل الشامل للظروف المحيطة بالمشروع الممول وهذا لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية المحيطة به	ت	17	15	2	1	00	4.37	0.73	مرتفع
	%	48.6	42.9	5.7	2.9	00			
يتبع البنك سياسة توزيع وتقسيم تمويله على أكبر عدد ممكن من المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية لتقليل من المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول	ت	16	16	3	00	00	4.37	0.64	مرتفع
	%	45.7	45.7	8.6	00	00			
المحور الثاني معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول							4.17	0.55	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن كل فقرات هذا المحور هي تقابل اتجاه موافق، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- العبارة رقم (3) تأتي في المرتبة الأولى بوسط حسابي يقدر بـ 4.37 وانحراف معياري بـ 0.73 وباتجاه موافق، أي أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تقوم بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالمشروع الممول هذا من أجل تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية المحيطة به.
- العبارة رقم (4) تحتل المرتبة الثانية بوسط حسابي لنفس العبارة (3) وانحراف معياري يقدر بـ 0.64 مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تتبع سياسة توزيع وتنويع وتقسيم تمويلها على أكبر عدد ممكن من المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية وهذا بغرض التقليل من المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول.
- العبارة رقم (2) جاءت في المرتبة الثالثة بوسط حسابي يقدر بـ 4.17 وبانحراف معياري يقدر بـ 0.64 وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تستعين بمجموعة من الأدوات التي تسمح لها بالكشف عن المركز المالي للمشروع الممول.
- العبارة رقم (1) أتت في المرتبة الرابعة وبوسط حسابي يقدر بـ 1.02 مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تمنح التمويل على أساس عوائد المشروع الممول.

وفي الأخير يمكن القول أن المحور الثاني لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول والذي قدر الوسط الحسابي له بـ 4.17 والانحراف المعياري بـ 0.55 وباتجاه موافق، هذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تقوم بإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول بشكل جيد.

ثالثا: تحليل فقرات المحور المتعلق بإدارة المخاطر الخاصة بالظروف العامة

يمكن توضيح النتائج الخاصة بفقرات إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة في الجدول التالي:

جدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

العبارات	التكرار	الدرجة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة (%)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
هل يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة ومتابعة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة والتحكم فيها	ت	11	18	1	5	00	4	0.97	مرتفع
	%	31.4	51.4	2.9	14.3	00			
يضع البنك سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها	ت	6	25	1	2	1	3.94	0.83	مرتفع
	%	17.1	71.4	2.9	5.7	2.9			
تؤثر الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة على نشاط البنك	ت	16	16	2	00	1	4.31	0.83	مرتفع
	%	45.7	45.7	5.7	00	2.9			
يهتم مجلس إدارة البنك بمراجعة سياسة الائتمان وإجراءات التعديلات اللازمة والملائمة حتى تتوافق مع البيئة الخارجية للبنك	ت	13	21	1	00	00	4.34	0.53	مرتفع
	%	37.1	60	2.9	00	00			
المحور الثالث معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة							4.15	0.55	مرتفع

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن كل فقرات هذا المحور هي تقابل اتجاه موافق، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- العبارة (4) تحتل المرتبة الأولى وبوسط حسابي قدره 4.34 وانحراف معياري بـ 0.53 وباتجاه موافق، أي أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة يهتم مجلس إدارتها بمراجعة سياسة الائتمان وإجراءات التعديلات اللازمة والملائمة حتى تتوافق مع البيئة الخارجية للبنك.
- العبارة (3) تأتي في المرتبة الثانية بوسط حسابي يقدر بـ 4.31 وبانحراف معياري 0.83 وباتجاه موافق، وهذا ما يثبت أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تؤثر فيها الأوضاع الاقتصادية والسياسة للدولة على نشاطها.
- العبارة (1) جاءت في المرتبة الثالثة وبوسط حسابي بـ 4 وانحراف معياري 0.97 وباتجاه موافق، هذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تتوفر بها لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة ومتابعة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة والتحكم فيها.
- العبارة (2) أتت في المرتبة الرابعة وبوسط حسابي يقدر بـ 3.94 وانحراف معياري 0.83 وباتجاه موافق، وبتالي فإن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تسعى إلى وضع سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.

وفي الأخير يمكن القول أن المحور الثالث إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة والذي قدر وسط حسابه بـ 4.15 وانحراف معياري قدره 0.55 وقد حظي هذا المحور باتجاه موافق. هذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تسعى إلى التحكم ومتابعة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة وضبطها.

رابعا: تحليل فقرات المحور المتعلق بتحسين أداء البنوك التجارية

يمكن توضيح النتائج الخاصة بفقرات المحور المتعلق بتحسين أداء البنوك التجارية في الجدول التالي:

جدول رقم (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه تحسين أداء البنوك التجارية

العبارات	التكرار	الدرجة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة (%)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
يعتبر الأداء المالي هو أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه البنك ويقوم بمعالجتها	ت	6	23	4	2	00	3.94	0.72	مرتفع
	%	17.1	65.7	11.4	5.7	00			
يمتاز الأداء بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنك نحو المسار الأفضل والصحيح	ت	13	16	4	2	00	4.14	0.84	مرتفع
	%	37.1	45.7	11.4	5.7	00			
يقوم البنك بتوفير التدريب المستمر للموظفين من أجل تطوير مهاراتهم الوظيفية	ت	15	13	00	1	6	3.85	1.45	مرتفع
	%	42.9	37.1	00	2.9	17.1			
يسعى البنك دائما إلى رفع حصته السوقية	ت	13	13	4	2	3	3.88	1.23	مرتفع
	%	37.1	37.1	11.4	5.7	8.6			
معدلات الأداء المالي في البنك في ارتفاع مستمر	ت	6	18	2	7	2	3.54	1.17	مرتفع
	%	18	51.4	5.7	20	5.7			
يقوم البنك باستخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي.(مؤشرات السيولة، الربحية، توظيف الأموال، ملاءة رأس المال)	ت	9	24	1	1	00	4.17	0.61	مرتفع
	%	25.7	68.6	2.9	2.9	00			
يوفر البنك فرص استثمارية مغرية تجذب المودعين والمستثمرين	ت	7	19	3	4	2	3.71	1.10	مرتفع
	%	20	54.3	8.6	11.4	5.7			
يعتمد البنك على أساليب الحديثة لتقييم تحسين الأداء المالي للبنك مثل(القيمة المضافة الاقتصادية و القيمة السوقية المضافة)	ت	6	20	8	1	00	3.88	0.71	مرتفع
	%	17.1	57.1	22.9	2.9	00			
تعتمد السلطات الرقابية للبنك على مؤشرات الإنذار الجزئية التي يتكون منها نموذج **camels** للتقييم البنكي الأمريكي	ت	3	4	11	10	7	2.60	1.19	متوسط
	%	8.6	11.4	31.4	28.6	20			
ينشط البنك في دراسات خاصة بتطوير وابتكار منتجات بنكية جديدة ترفع من قدرتها التنافسية	ت	12	15	1	5	2	3.85	1.21	مرتفع
	%	34.4	42.9	2.9	14.3	5.7			
تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية أداة فعالة توفر قاعدة ومنطلقا لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بهدف حماية حقوق المساهمين وحملة الأسهم	ت	11	23	1	00	00	4.28	0.51	مرتفع
	%	31.4	65.7	2.9	00	00			
تساعد إدارة المخاطر الائتمانية على خلق القيمة داخل البنك وتشجيع المسيرين والموظفين على توخي الحذر وتحسين أدائهم	ت	16	19	00	00	00	4.45	0.50	مرتفع
	%	45.7	54.3	00	00	00			
يتفادى البنك الوقوع في مشاكل من خلال الإجراءات التي يتبعها في إدارة مخاطره بقصد تحسين أدائه	ت	12	21	1	1	00	4.25	0.65	مرتفع
	%	34.3	60	2.9	2.9	00			
المحور الرابع معلومات حول تحسين أداء البنوك التجارية							3.88	0.61	مرتفع

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

يتضمن الجدول السابق على الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد الاتجاه الخاص بكل عبارة حيث نستخلص من الجدول ما يلي:

- العبارة (12) تأتي في المرتبة الأولى بوسط حسابي بـ 4.45 وانحراف معياري يقدر بـ 0.50 وباتجاه موافق، مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تساعدها إدارة المخاطر الائتمانية على خلق القيمة وتشجيع المسيرين والموظفين على توخي الحذر وتحسين أدائهم
- العبارة (11) جاءت في المرتبة الثانية وبوسط حسابي قدره 4.28 وانحراف معياري بـ0.51 وباتجاه موافق، وبالتالي أن موظفي البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة يعتبرون إدارة المخاطر الائتمانية أداة فعالة توفر قاعدة ومنطلقا لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بهدف حماية حقوق المساهمين وحملة الأسهم.
- العبارة (13) احتلت المرتبة الثالثة بوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري يقدر بـ 0.65 وباتجاه موافق، أي أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تتفادى الوقوع في مشاكل من خلال الإجراءات التي تتبعها في إدارة مخاطرها بقصد تحسين أدائه.
- العبارة (6) أتت في المرتبة الرابعة بوسط حسابي قدره4.17 وبالانحراف معياري0.61 وباتجاه موافق، هذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تستخدم في تقييم أدائها المالي التحليل المالي.(مؤشرات السيولة، الربحية توظيف الأموال، ملاءة رأس المال).
- العبارة (2) تأتي في المرتبة الخامسة بوسط حسابي يقدر بـ 4.14 وبالانحراف معياري 0.84 وباتجاه موافق، مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة يمتاز أدائها بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح
- العبارة (1) احتلت المرتبة السادسة وبوسط حسابي3.94 وانحراف معياري قدره 0.72 وباتجاه موافق، مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تعتمد على الأداء المالي لتدارك انحرافاتها ومعالجة المشاكل التي قد تواجهها.
- العبارة (4) جاءت في المرتبة السابعة بوسط حسابي يساوي 3.88 وانحراف معياري قدره 1.23 واتجاه موافق وبالتالي هذا يفيد على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تسعى دائما إلى رفع حصتها السوقية.
- العبارة (8) تأتي في المرتبة الثامنة بوسط حسابي قدره 3.88 وانحراف معياري بـ 0.71 وباتجاه موافق، مما يدل لنا أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تعتمد على الأساليب الحديثة كذلك لتقييم أدائها المالي مثل (القيمة المضافة الاقتصادية والقيمة السوقية المضافة).

- العبارة (3) تحتل المرتبة التاسعة بوسط حسابي يساوي 3.85 وانحراف معياري بـ1.45 وباتجاه موافق، وهذا ما يؤكد لنا أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تقوم بتوفير التدريب المستمر للموظفين من أجل تطوير مهاراته الوظيفية.
- العبارة (10) جاءت في المرتبة العاشرة وبوسط حسابي قدره 3.85 وانحراف معياري يساوي1.21 وباتجاه موافق وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تنشط في دراسات خاصة بتطوير وابتكار منتجات بنكية جديدة ترفع من قدرتها التنافسية.
- العبارة (7) تأتي في المرتبة 11 و بوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف معياري يساوي 1.10 وباتجاه موافق، مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة توفر فرص استثمارية مغرية تجذب المودعين والمستثمرين.
- العبارة (5) احتلت المرتبة 12 بوسط حسابي يقدر بـ 3.45 وانحراف معياري بـ 1.17 وباتجاه موافق، مما يفيد أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة يمكن القول أن معدلات أدائها في ارتفاع مستمر، وهذا حسب أراء الموظفين.
- العبارة (9) جاءت في المرتبة 13 بوسط حسابي قدره 2.60 وانحراف معياري يقدر بـ1.19 وباتجاه متوسط، مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة مجملها لا تعتمد سلطاتها الرقابية على مؤشرات الإنذار الجزئية التي يتكون منها نموذج **camels** للتقييم البنكي الأمريكي، وهذا كان من خلال أراء الموظفين حيث بلغت نسبة غير موافق 17% و نسبة محايد 11% أي أنها تفوق نسبة الموافقة التي بلغت 7 % كان تبريرهم عدم درايتهم بهذا النموذج.

وفي الأخير يمكن القول أن المحور الرابع تحسين أداء البنوك التجارية، حيث بلغ الوسط الحسابي بـ 3.98 والانحراف المعياري قدر بـ 0.61 وباتجاه موافق هذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تتمتع بأداء جيد.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

لمعرفة أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة، سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية باستخدام معاملات الانحدار البسيط والمتعدد، بين المتغيرات المستقلة لإدارة المخاطر الائتمانية والمتغير التابع أداء البنوك التجارية. وذلك من خلال تطبيق قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة المعنوية أقل من 0.05، وذلك عند مستوى الثقة 95% ورفض الفرضية العدمية التي تنص على عكس ما سبق.

أولا: اختبار الفرضيات الفرعية

لقد تم اختبار فرضيات الدراسة التي تتمثل في فرضية رئيسية، حيث تندرج تحتها ثلاثة فرضيات فرعية. من خلال إدخال البيانات في برنامج **spss23** وتشغيله للحصول على النتائج.

1. الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنك

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

جدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

البيـــان	ملخص النموذج					
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	DF درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	المعنوية
	0.73	0.52	34	6.060	2.042	0.000
	تقدير معلمات النموذج					
	المتغير		معامل الانحدار B		مستوى الدلالة*Sig	
	الثابت		-0.249		0.719	
	إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل		1.03		0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة (**T**) المحسوبة 6.060 وهي أعلى من قيمة (**T**) الجدولية 2.042 كما أن قيمة مستوى الدلالة يساوي(0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نلاحظ من نتائج الانحدار البسيط أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل وأداء البنوك التجارية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط **R** (0.73) وهذا يعني أن زيادة درجة في إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل تساهم في تحسين أداء البنك بدرجة قوية، كما يظهر معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) بأن المخاطر المتعلقة بالعميل تفسر ما نسبته 52% من التباين الحاصل في تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة والنسبة المتبقية تفسر بعوامل أخرى، كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل **b** حيث بلغت (1.03) مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة. والإشارة السالبة للعدد الثابت(0.249-) منطقية بالنسبة للبنوك محل الدراسة لأن المعروف عن البنوك الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة أنها تتساهل في منح القروض للعملاء تدعيما لسياسة الدولة

الاجتماعية وتهدئة الأوضاع السياسية (الربيع العربي)، من خلال ما سبق يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أنه هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ونرفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالأتي:

الأداء البنكي= −0.249 +1.03(إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل)

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن تحسين الأداء البنكي يساوي قيمة (0.249−) إذا كانت قيمة إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل تساوي صفرا، وأي زيادة معادلة بمقدار وحدة واحدة في إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل يؤدي إلى إحداث تغيير في الأداء البنكي بقيمة 1.03، والإشارة الموجبة لقيمة معمل الانحدار تدل على أن التأثير إيجابي بمعنى أنه كلما زاد تطبيق إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل زاد مستوى تحسن الأداء البنكي في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

2. الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنك

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

جدول رقم (18): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

البيـــان	ملخص النموذج					
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	DF درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	المعنوية
	0.505	0.255	34	3.363	2.042	0.002
	تقدير معلمات النموذج					
	المتغير		معامل الانحدار B		مستوى الدلالة*Sig	
	الثابت		1.554		0.034	
	إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول		0.561		0.002	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة (**T**) المحسوبة 3.363 وهي أعلى من قيمة (**T**) الجدولية 2.042 كما أن قيمة مستوى الدلالة يساوي(0.002) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نلاحظ من نتائج الانحدار البسيط أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وأداء البنوك التجارية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط **R** (0.505) وهذا يعني أن زيادة درجة في إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول تساهم في تحسين أداء البنك بدرجة متوسطة، كما يظهر معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) بأن المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول تفسر ما نسبته 25% من التباين الحاصل في تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة والنسبة المتبقية تفسر بعوامل أخرى، كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل **b** حيث بلغت (0.561) مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة. من خلال ما سبق يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أنه هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ونرفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالأتي:

الأداء البنكي= 1.554 +0.561 (إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول)

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن تحسين الأداء البنكي يساوي قيمة 1.554 إذا كانت قيمة إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول تساوي صفرا، وأي زيادة معادلة بمقدار وحدة واحدة في إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول يؤدي إلى إحداث تغيير في الأداء البنكي بقيمة 0.561، والإشارة الموجبة لقيمة معمل الانحدار تدل على أن التأثير إيجابي بمعنى أنه كلما زاد تطبيق إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول زاد مستوى تحسن الأداء البنكي في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنك

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$

جدول رقم (19): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

البيـــان	ملخص النموذج					
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	DF درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	المعنوية
	0.537	0.289	34	3.658	2.042	0.001
	تقدير معلمات النموذج					
	المتغير		معامل الانحدار B		مستوى الدلالة*Sig	
	الثابت		1.440		0.041	
	إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة		0.591		0.001	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة (**T**) المحسوبة 3.658 وهي أعلى من قيمة (**T**) الجدولية 2.042 كما أن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نلاحظ من نتائج الانحدار البسيط أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة وأداء البنوك التجارية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط **R** (0.537) وهذا يعني أن زيادة درجة في إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة تساهم في تحسين أداء البنك بدرجة متوسطة، كما يظهر معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) بأن المخاطر المتعلقة بالظروف العامة تفسر ما نسبته 28% من التباين الحاصل في تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة والنسبة المتبقية تفسر بعوامل أخرى، كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل **b** حيث بلغت (0.591) مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة. من خلال ما سبق يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أنه هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ونرفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة. وبذلك تكون معادلة الانحدار كالأتي:

الأداء البنكي= 1.440 +0.591 (إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة)

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن تحسين الأداء البنكي يساوي قيمة 1.440 إذا كانت قيمة إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة تساوي صفرا، وأي زيادة معادلة بمقدار وحدة واحدة في إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة يؤدي إلى إحداث تغيير في الأداء البنكي بقيمة 0.591، والإشارة الموجبة لقيمة معمل الانحدار تدل على أن التأثير إيجابي بمعنى أنه كلما زاد تطبيق إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة زاد مستوى تحسن الأداء البنكي في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية

يتم استخدام الانحدار المتعدد لاكتشاف أثر إدارة المخاطر الائتمانية على المتغير التابع وهو الأداء البنكي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة. ذلك لاختبار صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنك عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

جدول رقم(20): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

البيـــان	ملخص النموذج			
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية أداء البنوك التجارية الجزائرية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	DF درجة الحرية	المعنوية
	0.77	0.592	31	0.000
	تقدير معلمات النموذج			
	المتغير	معامل الانحدار B		مستوى الدلالة*Sig
	الثابت	-0.737		0.302
	إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل	1.039		0.000
	إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول	-0.219		0.282
	إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	0.332		0.036

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

يتبين من الجدول رقم(20) أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين إدارة المخاطر الائتمانية وأداء البنوك التجارية حيث بلغ معامل الارتباط **R** (0.77) وهذا يعني أن كل زيادة في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية محل الدراسة يؤدي إلى زيادة تحسين أداء البنك، كما يظهر معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) أن إدارة المخاطر الائتمانية تفسر ما نسبته 59% من التباين الحاصل في تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة والنسبة المتبقية تفسر بعوامل أخرى.

كما يتضح من الجدول درجة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، حيث كانت درجة تأثير إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة مساوية إلى 1.039 ولها قيمة احتمال المعنوية 0.000 أي أنها ذات دلالة إحصائية، وكانت درجة تأثير إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة مساوية إلى0.219- ولها قيمة احتمال المعنوية 0.282 وهي أكبر من 0.05 أي أنها غير دالة إحصائيا، وأخيرا قدرت درجة تأثير متغير إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة بـ 0.332 ولها قيمة احتمال معنوية 0.036 أي أنها ذات دلالة إحصائية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن العمل على إدارة المخاطر الائتمانية يؤدي إلى تحسين أداء البنك، بالتالي فإنه هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية وأداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، وهو ما يؤكد بصحة الفرضية الرئيسية.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالأتي:

الأداء البنكي= 1.039+0.737-(إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل)+0.332(إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، وكان الهدف منه تطبيق ما توصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

وقد جاء الفصل الثالث على شكل فصل تحليلي ميداني للتحقق من أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة "**BADR ,CPA,CNEP ,BDL** "

وفي بداية هذا الفصل تم التطرق في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لنشأة القطاع البنكي وإعطاء لمحة عن هيكله التنظيمي حيث يتكون القطاع البنكي الجزائري من بنوك ومؤسسات مالية.

كما أنه من خلال المبحث الثاني تم عرض تفصيلي لطريقة ومنهجية الدراسة حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص عينة الدراسة.

ومن النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة من خلال المبحث الثالث الذي تم فيه تحليل واختبار فرضيات الدراسة وتم استنتاج أن إدارة المخاطر الائتمانية لها تأثير إيجابي وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وهذا راجع إلى مختلف الأساليب والإجراءات التي تقوم بها البنوك من أجل إدارة مخاطرها الائتمانية بشكل الجيد بغية التحسين في أدائها، مما يدل على وجود ارتباط وثيق بين إدارة المخاطر الائتمانية وأداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

خاتمـــــة

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية، فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال اهتمامها بتحسين أدائها الذي أصبح ضرورة حتمية بحيث لا يمكن لأي بنك يسعى إلى الاستمرار وتحقيق أهدافه أن يتجاوزه، وهذا ما يحتم وجود إدارة مخاطر فعالة في البنوك تقوم بكل الوظائف والإجراءات المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر واحتمالية وقوعها، ومتابعتها في حالة حدوثها، من أجل التأثير على الأداء داخل البنك بغية تحسين خدماته وتحقيق أرباحه وضمان تطوير مركزه التنافسي، مما يفرض على البنوك التجارية أن تكثف جهودها لتتعرف على مختلف الأساليب والوسائل التي تمكنها قياس مختلف المخاطر المحتملة وبالأخص المخاطر الائتمانية، حيث يلعب البنك المركزي دورا هاما في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان وضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعريضها للانهيار، وهو ما تكفلت به لجنت بازل بوضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل البنكي.

لذا يعتبر موضوع إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية من المواضيع التي جذبت اهتمام الباحثين في مجال القطاع البنكي خصوصا، أثناء أدائها لمهامها خاصة مع التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي من تنامي العولمة والانفتاح المالي، وبما أن خطر الائتماني من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهذا ما تؤكده الحالات العديدة للإفلاس المرتبطة بسياسة ائتمانية عشوائية وغير حذرة على غرار الحالات المختلفة الأخرى كعدم مقدرة العميل الوفاء بالتزاماته في الأجل المحدد له اتجاه البنك.

أولا: النتائج الدراسة

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيسي القائم والمتعلق بأثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية حيث قمنا بتحليل ومناقشة الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- **اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية**

فمن خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أن الفرضية الأولى مؤكدة فبناءا على إجابات أفراد العينة على بيانات الاستبانة الموزعة عليهم واختبار الفرضية إحصائيا، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر إيجابي لإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة وبالتالي الفرضية صحيحة.

- **اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية**

فمن خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أن الفرضية الثانية مؤكدة فبناءا على إجابات أفراد العينة على بيانات الاستبانة الموزعة عليهم واختبار الفرضية إحصائيا، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر إيجابي لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة وبالتالي **الفرضية صحيحة؛**

- **اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية**

فمن خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أن الفرضية الثالثة مؤكدة فبناءا على إجابات أفراد العينة على بيانات الاستبانة الموزعة عليهم واختبار الفرضية إحصائيا، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر إيجابي لإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة وبالتالي **الفرضية صحيحة؛**

- **اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجاري الجزائرية**

من خلال النتائج التطبيقية تم التوصل إلى أن الفرضية الرئيسية مؤكدة، حيث تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر إيجابي لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية محل الدراسة وبالتالي **الفرضية صحيحة.**

- المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي يتعرض لها القطاع البنكي كونها تأتي نتيجة عدة تراكمات لتعثرات مرتبطة بنشاط الاقتراض؛
- يقوم الائتمان على أساس الثقة المتبادلة بين البنك والمقترض؛
- تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمال فشل العميل على الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المتفق عليه؛
- يعتمد منح الائتمان على البحث ودراسة المعلومات والبيانات عن العميل طالب الائتمان ويتم تحليل العوامل والظروف التي تؤثر في اتخاذ القرارات الائتمانية مما يساعد البنك على معرفة الموقف المالي للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني؛
- تعتبر إدارة المخاطر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار والسلامة في النظام البنكي والمالي ككل، حيث أن لها دور هاما في تحسين أداء البنوك وضبطه على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي؛
- يعتبر الأداء المالي أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات المهمة في البنك وتوجيهه نحو المسار الصحيح ؛

- يعتبر تقييم الأداء عملية جد هامة كونها تمثل آلية فعالة لكشف الأخطاء والانحرافات وتحديد أسبابها والبحث عن العوامل التي تؤثر فيها.

ثانيا:اقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي نراها مناسبة:

- ينبغي على إدارة البنوك تنويع محفظة القروض وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على قطاع معين أو عملاء معينين؛
- تدريب والتكوين المستمر لموظفي البنوك والتأهيل خاصة فيما يخص جانب الائتمان، وذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان؛
- العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على معلومات وجميع البيانات المتعلقة بالمقترض وتحليلها ونشرها وذلك لمساعدة المقترضين والمستثمرين؛
- تحسيس الموظف بأهمية تقييم أدائه والمزايا المترتبة عنه عن طريق وضع نظام لتحفيز مادي ومعنوي؛
- ضرورة الارتقاء بمستوى أداء موظفي البنوك عن طريق التأهيل والتحفيز والقيام بدورات تدريبية لرفع المستوى العلمي والعملي من أجل الوصول إلى الأداء الفعال؛
- ضرورة اعتماد مؤشرات الأداء المالي بصورة مستمرة من قبل البنوك كأساس سليم لتقييم الأداء للموازنة بين الأهداف

ثالثا: أفاق البحث العلمي

من خلال الدراسة لاحظنا وجود نقاط يمكن أن تمثل أفاقا للبحث كونها أشمل وأوسع مفهوما، وكان التطرق إليها في حدود الحاجة، وبالتالي هذه الدراسة يمكن أن تكون جسرا يربط دراسات سبقت فأضافت لها بعض المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد، ودراسات مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكن أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذك منها:

- أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك الإسلامية؛
- دور المخاطر الائتمانية في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية؛
- إجراء دراسة مقارنة بين تحسين أداء البنوك التجارية والإسلامية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ. باللغة العربية

1. أحمد حلمي جمعة.(2013).**تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**.(ط1).عمان: دار صفاء لنشر والتوزيع.
2. أحمد شعبان محمد علي.(2016).**موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك**.(ط1).الإسكندرية:دار التعليم الجامعي.
3. أحمد شعبان محمد علي.(2016).**موسوعة البنوك ولائتمان التمويل المصرفي**.(ط2).الإسكندرية:دار التعليم الجامعي.
4. الطاهر لطرش.(2007).**تقنيات البنوك**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.
5. حمزة محمود الزبيدي.(2002).**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**.(ط1).الأردن:مؤسسة الوراق.
6. حاكم محسن الربيعي. حمد عبد الحسين راضي.(2011). **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**. عمان. الأردن : مؤسسة الوراق.
7. حنفي عبد الغفار.(2002).**إدارة المصارف**.مصر:الدرا الجامعية الجديدة.
8. حمزة محمود دودين.(2013).**التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss**.(ط1).عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع.
9. دريد كامل آل شبيب.(2015).**إدارة العمليات المصرفية**.(ط1).الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. رضا صاحب أبو آل علي.(2002).**إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**.(ط1).عمان:دار الفكر.
11. رضا مصيلحي أحمد إسماعيل.(2016).**تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على مستوى الأداء**.القاهرة .مصر: منشورات المنظمة العربية للتمنية الإدارية.
12. زياد رمضان. محفوظ جودة.(2008).**إدارة مخاطر الائتمان.القاهرة**:الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
13. زياد بن علي بن محمود الجرجاوي.(2010).**القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**.(ط2).فلسطين:مصلحة أنباء الجراح.
14. سمير الخطيب.(2005).**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**.الإسكندرية.مصر:منشأة المعارف للنشر والتوزيع.
15. سليمان ناصر.(2012).**التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.
16. سامر جلدة.(2011).**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**.عمان:دار أسامة للنشر.

17.شقيري نوري موسى،محمود إبراهيم،وسيم محمد الحداد وسوزان سمير ذيب.(2012).**إدارة المخاطر**.عمان. الأردن: دار المسيرة.

18.شفيق العتوم.(2010).**طرق الإحصاء باستخدام spss**.عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع.

19.شاكر قزويني.(2000).**محاضرات في اقتصاد البنوك**.(ط2).الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

20.طارق عبد العال حمادة.(2007).**إدارة المخاطر،أفراد،إدارات،شركات،بنوك**.الإسكندرية.مصر:الدار الجامعية.

21.عدنان تاية النعيمي.(2010).**إدارة الائتمان منظور شمولي**.(ط1).عمان.الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع.

22.فايز سليم حداد.(2009).**الإدارة المالية**.(ط2).عمان.الأردن:دار الحامد للنشر والتوزيع.

23.فرج خير الله.(2016).**إدارة الائتمان بالمصارف**.(ط1).عمان.الأردن:دار أمجد للنشر والتوزيع.

24.محمد داود عثمان.(2013).**إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**.(ط1).عمان.الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.

25.محمد عبد السلام أحمد،إبراهيم السعيد.(2017).**إدارة الموارد المالية**. الإسكندرية.مصر:دار الكتب المصرية.

26.مجيد الكرخي.(2015). **موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موزانة الدولة**.عمان.الأردن:دار المناهج للنشر والتوزيع.

27.مجيد الكرخي.(2007).**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**.(ط1).عمان.الأردن:دار المناهج للنشر والتوزيع.

28.محمد محمود الخطيب.(2010).**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**.(ط1).الأردن:الحامد للنشر والتوزيع.

29.نصر حمود مزنان فهد.(2009).**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**.(ط1).عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع.

30.نهال مصطفى،مصطفى الشهاوي.(2012).**الإدارة المالية**.الإسكندرية:دار التعليم الجامعي.

ب. باللغة الأجنبية

1. Arnoud THuvron. (2005).**Evaluation Des Entreprise**.E : economique.paris:Techinique De gestion.

ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية

1. أحمد طلفاح(2005).**مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**.مجلة المعهد العربي للتخطيط.الكويت.

2. إسكندر نشوان عصام الطويل وأخرون.(2018).**أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين**.مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.جامعة الأقصى فلسطين. فلسطين. العدد 9.

3. بلسم حسين رهيف.(2015).**إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل2: دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط**.مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. جامعة بغداد .بغداد.العدد6.

4. تانيا قادر عبد الرحمن، مشتاق محمود السبعاوي.(2011).**تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب: دراسة مقارنة لأداء المصرف الإسلامي العراقي الأردني للمدة (2000_2008)**.جامعة كركوك.كلية الإدارة والاقتصاد.الأردن.المجلد1.العدد2.

5. دادن عبد الغني.(2006).**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**.مجلة الباحث.جامعة ورقلة.الجزائر.العدد4.

6. سلوى عبد الجبار عبد القادر.(2008).**المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب**.مجلة جامعة كربلاء العلمية.المجلد السادس.العراق.العدد 1.

7. سليم بن رحمون،سمية بن بوحفص.(2018).**التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**.مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال.جامعة بسكرة.الجزائر.العدد06.

8. سنان زهير محمد جميل،سوسن أحمد سعيد.(2007).**تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار(2002_2004)**.مجلة كلية الإدارة والاقتصاد لتنمية الرافدين.العراق. العدد 85

9. صحراوي إيمان.(2016).**إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغير والمتوسطة في البنوك:مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري**.مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة سطيف .الجزائر .العدد16.

10. الطاهر بعداش،أحمد معراج.(2016).**المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في البنوك الإسلامية:دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة**(2016/2012).مجلة معهد العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر 3.المجلد20.الجزائر.العدد2.

11.الطيب بولحية،عمر بوجميعة.(2016).**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية:دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة**(2009_2013).مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.جامعة جيجل.الجزائر.العدد 14.

12.عباس فاضل رحيم(2014).**أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق:دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي**.مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.العراق.العدد39

13.عمر محمد أحمد إبراهيم كرار،إبراهيم فضل المولى البشير.(2016).**دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية**.مجلة العلوم الاقتصادية. جامعة السودان.كلية الدراسات التجارية.السودان.العدد 1.

14.مالك الرشيد أحمد.(2005).**مقارنة بينCAMEL وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق**.مجلة المصرفي.العدد 35.

15.محمد سمير دهريب.**نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات(CAMELS) في ظل المخاطر: دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 وحتى 2009**.المجلة العراقية للعلوم الإدارية. كلية الإدارة والاقتصاد.جامعة المثنى.المجلد 11.العدد45.

16.نورة زبيري،حسين بلعجوز.(2017).**النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية**.مجلة دولية علمية محكمة.جامعة الأغواط.الجزائر.العدد29.

17.هواري سويسي.(2010).**دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**.مجلة الباحث, جامعة ورقلة.الجزائر.العدد 07 .

18.وهيبة رمضان محمد حسين،ابراهيم فضل المولى البشير.(2015).**أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**. مجلة العلوم الاقتصادية. جامعة السودان.كلية الدراسات التجارية.السودان.العدد 2.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية

1. إلهام التجاني.(2014).**تقييم الأداء المالي للمؤسسات البنكية:دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة**(2005_2011). مذكرة ماستر أكاديمي في بنوك ومالية.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة قاصدي مرباح ورقلة.الجزائر.

2. إيمان أنجرو.(2007).**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض :المصرف الصناعي السوري نموذجا**.رسالة ماجستير في المحاسبة.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة غزة.فلسطين.

3. أيمن زيد.(2013).**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل:دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائرية**.رسالة ماجستير في مالية وبنك.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة المسيلة.الجزائر.

4. بركات سارة.(2015).**دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية: دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**.أطروحة دكتوراه الطور الثالث في بنوك والأسواق المالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة محمد خيضر.بسكرة.الجزائر.

5. بن مالك عمار.(2011).**المنهج الحديث للتحليل الأساسي في تقييم الأداء:دراسة حالة شركة إسمنت السعودية–للفترة الممتدة من**(2006_2010)–رسالة ماجستير في علوم التسيير.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.جامعة منتوري قسنطينة.الجزائر.

6. حفيان جهاد.(2012).**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية:دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012**. مذكرة ماستر أكاديمي.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة قاصدي مرباح.ورقلة.الجزائر.

7. حياة نجار.(2014) . **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** . أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة فرحات عباس . سطيف . الجزائر .

8. رقية غزال.(2015).**أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي**. مذكرة ماستر أكاديمي في البنوك.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.الجزائر.

9. زبيري نورة.(2018).**فعالية استخدام التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان: دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية**.أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة محمد بوضياف المسيلة.الجزائر.

10. زهراء صبحي بشناق.(2011).**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية:دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين**.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.كلية التجارة. الجامعة الإسلامية.غزة.

11.سلطان سليمان جويحان.(2015).**أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم:دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي،والعائد على الاستثمار**.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.كلية الأعمال.جامعة الشرق الأوسط.سوريا.

12.سليمان بن بوزيد.(2017).**استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي:دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة** (2001_2015).أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة محمد بوضياف المسيلة.الجزائر.

13.سيف ساجد شيد.(2018).**تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية**.جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية.كلية الإدارة والاقتصاد.جامعة القادسية.بغداد.

14.شعبان محمد شعبان لولو.(2015).**قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم:دراسة تطبيقية على الشركات الدرجة في بورصة فلسطين**.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.كلية التجارة.الجامعة الإسلامية.غزة.

15.ضياء الدين حيدر خالد مسمح.(2015).**قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين**.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.كلية التجارة.الجامعة الإسلامية.غزة.فلسطين.

16.عادل عشي.(2002).**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم–دراسة حالة الجزائر–**رسالة ماجستير في تسيير المؤسسات الصناعية.كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.جامعة بسكرة .الجزائر.

17.عبد الرزاق سلام.(2012).**القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**. أطروحة دكتوراه في النقود والمالية.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3.

18.عقبي حمزة.(2017).**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق**. رسالة ماجستير في المحاسبة.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر.

19.عمار أكرم عمر الطويل.(2008).**مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر:دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.كلية التجارة.الجامعة الإسلامية.غزة.

20.فاطمة بلحاج.(2013).**العولمة الاقتصادية وأثارها على النظام البنكي الجزائري**.رسالة ماجستير في اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة وهران.الجزائر.

21.قحايرية سيف الدين.(2016).**التمويل بالسندات وأثره على أداء المالي للمؤسسة:دراسة حالة سونلغاز– الجزائر–**أطروحة دكتوراه في اقتصاد تنمية ومالية.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة باجي مختار عنابة.الجزائر.

22.كنزة عبابسة.(2017).**متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري**. مذكرة ماستر أكاديمي في مالية وبنوك.كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.جامعة أم البواقي.الجزائر.

23.محمد داود عثمان.(2008).**أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin sp.** أطروحة دكتوراه في الفلسفة.كلية العلوم المالية والمصرفية.الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية.الأردن.

24.محمد ياسر زيدان النحال.(2016).**أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية**.رسالة ماجستير في إدارة الأعمال.كلية التجارة.الجامعة الإسلامية غزة.فلسطين.

25.مياد أنيس محمد.(2015).**التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل:دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سوريا**.رسالة ماجستير في المصارف والتأمين.كلية الاقتصاد.جامعة دمشق.سوريا.

26.ميرفت علي أبو كمال.(2007).**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2":دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال.كلية التجارة. الجامعة الإسلامية.غزة.فلسطين.

27.نعيمة خضراوي.(2009) . إدارة **المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية: حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري** . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة محمد خيضر . بسكرة . الجزائر .

28. نوال لعشوري.(2018).**الآليات الداخلية للحوكمة وآثرها على الأداء وإدارة المخاطر البنكية:دراسة عينة من البنوك التجارية المكتتبة في سوق عمان المالي**.أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة العربي بن مهيدي.أم بواقي.الجزائر.

29.نوبلي نجلاء.(2015).**استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**.أطروحة دكتوراه في المحاسبة.كلية العلوم التجارية.جامعة بسكرة.الجزائر.

30.نورة حراث.(2014).**أهمية تطبيق الحوكمة وأثرها على القطاع البنكي الجزائري**. مذكرة ماستر أكاديمي في مالية وبنوك .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة أم البواقي.الجزائر.

31.هبال عادل.(2012).**إشكالية القروض المتعثرة:دراسة حالة الجزائر**.رسالة ماجستير في تحليل اقتصادي.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر.

32.هيفاء غانية.(2015).**إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2و3:دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الواردي (BNA-BDL-BEA)**.مذكرة ماستر.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة الشهيد حمة لخضر.الوادي.الجزائر.

رابعا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية

1.أسيا جنوحات، ياسمين العلايبية.(7_8 ديسمبر2014).**فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية.جامعة الوادي.الجزائر.

2. بلعجوز حسين.(6_7جوان 2005).**إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة.مناقشة المخاطر والتقنيات.جامعة جيجل.الجزائر.

3. حرفوش سهام، صحراوي إيمان.(20_21 أكتوبر2009). **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: والحوكمة العالمية دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية.جامهة فرحات عباس. سطيف.الجزائر.

4. دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين.(8_9 مارس 2005).**الأداء المالي من المنظور المحاكاة المالية**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول حول: الأداء.جامعة ورقلة.الجزائر.

5. رزيق كمال.(5_ 6 أفريل 2012).**التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الرابع حول: تقييم البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية.الجزائر.

6. السعيد بريش،نعيمة يحياوي.(22_23 نوفمبر 2011).**أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها(ملبنة الأوراس)**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: المؤسسات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي.جامعة قاصدي مرباح.ورقلة.الجزائر.

7. طرشي محمد، يخلف صفية.(24 أفريل 2017).**أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول: مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع.جامعة البليدة2.الجزائر.

8. مفتاح صالح، معارفي فريدة.(16_17أفريل2007). **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي السابع الدولي حول: إدارة المخاطر الائتمانية تحليلها_قياسها_إدارتها والحد منها. جامعة الزيتونة.الأردن.

9. منصور منال.(20_21 أكتوبر2009). **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية،القطرية والإقليمية. جامعة فرحات عباس. سطيف.الجزائر.

خامسا: المطبوعات والمحاضرات

1. زيتوني كمال.(2017).**مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري**.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة محمد بوضياف.مسيلة.

2. شوقي بورقبة.**طريقة في تقييم البنوك الإسلامية**.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.جامعة فرحات عباس.سطيف الجزائر.

سادسا: مواقع الإنترنت

1. شعبان فرج.(2014).**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر دروس موجهة لطلبة الماستر (منشورة)**:النقود والمالية.واقتصاديات المالية والبنوك. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.جامعة البويرة.ينظر للموقع:
http://www.univ-bouira.dz le 20/12/2018

الملاحق

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI DENDJEDID

وزارة التعليـــــم العـــــالـــي و البحـــــث العلمـــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI DENDJEDID

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2019/2018

الطارف في 2019/04/04

ملحق رقم: (01)

شهادة تحكيم استبيان

نحن الأساتذة الموقعون أدناه، نشهد أننا قمنا بتحكيم استبيان من إعداد الطالبة: **دنداني وناسة.** بعنوان أثر أدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية – ، وتمت الموافقة على إستخدامه للدراسة، بغرض إتمام مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر.

الأساتذة	التوقيع
1. د. نوال لعشوري	
2. د. فلفلي الزهرة	
3. د. عبيدات سارة	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العلوم التجارية

جامعة الشاذلي بن جديد

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

استبيان حول:

الملحق رقم: (2)

أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية

– دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية –

أخي الموظف؛ أختي الموظفة؛

تحية طيبة وبعد؛

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان لإنجاز بحث علمي ضمن تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، "حول أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية"

ولدعم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية، فقد تضمنت هذه الورقة مجموعة من العبارات التي تتطلب الإجابة عليها بوضع علامة (×) في خانة العبارة التي تراها مناسبة، ونحن على ثقة أن إجابتكم ستتصف بالدقة والموضوعية من أجل التوصل لنتائج تخدم الهدف الأساسي من الدراسة.

ونعاهد حضرتكم بأن كافة المعلومات التي ستقدمونها تكون موضوع للسرية التامة، ونحن نقدر تعاونكم الصادق معنا نرجو أن تتقبلوا منا خالص الشكر والتقدير.

من إعداد الطالبة: دنداني وناسة

إشراف الأستاذة: لعشوري نوال

أولا: البيانات الشخصية

يرجى وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة :

1. **العمر:** أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 40 سنة ☐

   من 41 سنة إلى 50 سنة ☐ من 51 سنة إلى 60 سنة ☐

2. **ما هي الدرجة العلمية التي تحملها حاليا:**

   بكالوريا ☐ ليسانس ☐

   ماستر ☐ ماجيستير ☐ دكتوراه ☐

3. **سنوات الخبرة:**

   أقل من 5 سنوات ☐ من 5 - 10 سنوات ☐

   من 11- 15 سنة ☐ فوق 15 سنة ☐

4. **المركز الوظيفي:**

   مدير ☐ نائب مدير ☐ رئيس مصلحة ☐

   مكلف بالزبائن ☐ مكلف بالمنازعات ☐ مكلف بالدراسات ☐

ثانيا: بيانات الدراسة:

المحور الأول: معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل

يرجى وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

الرقم	العبـــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يهتم البنك بسمعة العميل					
2	يعتبر الضمان أهم عناصر منح الائتمان					
3	يطلب البنك ضمانات كافية على العميل تجنب الوقوع في الخطر					
4	يستعين البنك بالمحاسب القانوني لتدقيق القوائم المالية للعميل					
5	يتابع البنك كيفية استغلال العميل للتسهيلات بعد منحها له حتى السداد الكامل لها					
6	دراسة جدوى مالية العميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله وكذا معرفة مصادر دخله والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته					
7	يمنح البنك القروض للعملاء الذين تتوفر بهم صفات المطلوبة دون ضمانات					

المحور الثاني: معلومات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول

الرقم	العبـــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يمنح البنك التمويل على أساس عوائد المشروع الممول					
2	يستعين البنك بمجموعة من الأدوات التي تسمح له بالكشف عن المركز المالي للمشروع الممول					
3	يقوم البنك بتحليل الشامل للظروف المحيطة بالمشروع الممول وهذا لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية المحيطة به					

4	يتبع البنك سياسة توزيع وتقسيم تمويله على أكبر عدد ممكن من المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية لتقليل من المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول					

المحور الثالث: معلومات حول المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

الرقم	العبـــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هل يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة ومتابعة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة والتحكم فيها					
2	يضع البنك سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها					
3	تؤثر الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة على نشاط البنك					
4	يهتم مجلس إدارة البنك بمراجعة سياسة الائتمان وإجراءات التعديلات اللازمة والملائمة حتى تتوافق مع البيئة الخارجية للبنك					

المحور الرابع: تحسين أداء البنوك التجارية

الرقم	العبـــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر الأداء المالي هو أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه البنك ويقوم بمعالجتها					
2	يمتاز الأداء بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنك نحو المسار الأفضل والصحيح					
3	يقوم البنك بتوفير التدريب المستمر للموظفين من أجل تطوير مهاراتهم الوظيفية					
4	يسعى البنك دائما إلى رفع حصته السوقية					
5	معدلات الأداء المالي في البنك في ارتفاع مستمر					
6	يقوم البنك باستخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي.(مؤشرات السيولة، الربحية، توظيف الأموال، ملاءة رأس المال)					

7	يوفر البنك فرص استثمارية مغرية تجذب المودعين والمستثمرين					
8	يعتمد البنك على أساليب الحديثة لتقييم تحسين الأداء المالي للبنك مثل(القيمة المضافة الاقتصادية و القيمة السوقية المضافة)					
9	تعتمد السلطات الرقابية للبنك على مؤشرات الإنذار الجزئية التي يتكون منها نموذج camels للتقييم البنكي الأمريكي					
10	ينشط البنك في دراسات خاصة بتطوير وابتكار منتجات بنكية جديدة ترفع من قدرتها التنافسية					
11	تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية أداة فعالة توفر قاعدة ومنطلقا لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بهدف حماية حقوق المساهمين وحملة الأسهم					
12	تساعد إدارة المخاطر الائتمانية على خلق القيمة داخل البنك وتشجيع المسيرين والموظفين على توخي الحذر وتحسين أدائهم					
13	يتفادى البنك الوقوع في مشاكل من خلال الإجراءات التي يتبعها في إدارة مخاطره بقصد تحسين أدائه					

شكرا جزيلا لوقتكم وحسن معاملتكم

الملحق رقم(3): قياس ثبات الاستبيان لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,910	28

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(4): قياس ثبات الاستبيان المحور الأول الخاص بإدارة المخاطر المتعلقة بالعميل

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,624	7

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(5): قياس ثبات الاستبيان المحور الخاص بإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,671	4

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(6): قياس ثبات الاستبيان المحور الخاص بإدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,626	4

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(7): قياس ثبات الاستبيان المحور الخاص بتحسين أداء البنوك التجارية

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,874	13

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل

Statistiques							
	البنك يهتم بسمعة العميل	يعتبر أهم الضمان منح عناصر الائتمان	البنك يطلب كافية ضمانات العميل على الوقوع تجنب الخطر في	البنك يستعين بالمحاسب لتدقيق القانوني المالية القوائم للعميل	البنك يتابع كيفية استغلال العميل للتسهيلات له منحها بعد السداد حتى لها الكامل	مالية جدوى دراسة لمعرفة العميل رأس كفاية مدى معرفة وكذا ماله دخله مصادر المتوقعة والأرباح للتأكد المشروع من على قدرته من بالتزاماته الوفاء	البنك يمنح القروض الذين للعملاء بهم تتوفر صفات دون المطلوبة ضمانات
N Valide	35	35	35	35	35	35	35
Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,1429	4,3714	4,3714	3,8571	4,2857	4,4571	2,5714
Ecart type	,64820	,73106	,64561	1,21614	,51856	,50543	,91670

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف المشروع الممول

Statistiques					
		التمويل البنك يمنح عوائد أساس على الممول المشروع	البنك يستعين من بمجموعة تسمح التي الأدوات عن بالكشف له المالي المركز الممول للمشروع	بتحليل البنك يقوم للظروف الشامل بالمشروع المحيطة لتقييم وهذا الممول الحالية المخاطر والمستقبلية به المحيطة	سياسة البنك يتبع على تمويله تقسيم من ممكن عدد اكبر الجغرافية المناطق والقطاعات لتقليل الاقتصادية المخاطر من بالمشروع المتعلقة الممول
N	Valide	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,8000	4,1429	4,3714	4,3714
Ecart type		1,02326	,64820	,73106	,64561

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

Statistiques					
		هل يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة ومتابعة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة والتحكم فيها	يضع البنك سياسات واستراتيجيات ادارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها	تؤثر الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة على نشاط البنك	يهتم مجلس ادارة البنك بمراجعة سياسة الائتمان واجراء التعديلات اللازمة والملائمة حتى تتوافق مع البيئة الخاريجية للبنك
N	Valide	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4,0000	3,9429	4,3143	4,3429
Ecart type		,97014	,83817	,83213	,53922

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

	الأداء يمتاز بالاستقرار والثبات في ويسهم توجيه نحو البنك المسار الأفضل والصحيح	الأداء يعتبر هو المالي لتدارك أداة الانحرافات والمشاكل قد التي تواجه البنك ويقوم بمعالجتها	يقوم البنك بتوفير التدريب المستمر للموظفي من ن أجل تطوير مهاراتهم الوظيفية	يتفادى البنك الوقوع في مشاكل خلال من الإجراءا التي ت يتبعها إدارة في مخاطره بقصد تحسين أدائه	إدارة تساعد المخاطر الائتمانية خلق على القيمة داخل وتشجيع البنك المسيرين والموظفين توخي على الحذر وتحسين أدائهم	إدارة تعتبر المخاطر أداة الائتمانية قاعدة توفر فعالة لتحسين ومنطلقا المالي الأداء التجارية للبنوك حماية بهدف المساهمين حقوق الأسهم وحملة	ينشط في البنك دراسات خاصة بتطوير وابتكار منتجات بنكية جديدة من ترفع قدرتها التنافسية	تعتمد السلطات للبنك الرقابية مؤشرات على الإنذار التي الجزئية منها يتكون نموذج CAMELS البنكي للتقييم الأمريكي	يعتمد هل على البنك أساليب لتقييم الحديثة الأداء تحسين للبنك المالي القيمة) مثل المضافة الاقتصادية والقيمة لسوقية (المضافة	البنك يوفر فرص استثمارية مغرية تجذب المودعين والمستثمر ين	البنك يقوم هل تعمل الذي باستخدام فيه المالي التحليل الأداء لتقييم).المالي مؤشرات السيولة، الربحية، توظيف الأموال، رأس ملاءة (المال	الأداء معدلات في المالي في البنك ارتفاع مستمر	البنك يسعى الى دائما حصته رفع السوقية
Valide N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,2571	4,4571	4,2857	3,8571	2,6000	3,8857	3,7143	4,1714	3,5429	3,8857	3,8571	4,1429	3,9429
Ecart type	,65722	,50543	,51856	1,21614	1,19312	,71831	1,10004	,61767	1,17180	1,23125	1,45810	,84515	,72529

المصدر: مخرجات برنامج SPSS23

الملحق رقم(12): نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالعميل على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,726[a]	,527	,512	,42739

a. Prédicteurs : (Constante), بالعميل_المتعلقة_المخاطر

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,708	1	6,708	36,724	,000[b]
	Résidu	6,028	33	,183		
	Total	12,736	34			

a. Variable dépendante : لمالي_الاداء

b. Prédicteurs : (Constante), بالعميل_المتعلقة_المخاطر

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,249	,687		-,363	,719
	المتعلقة_المخاطر_بالعميل	1,033	,171	,726	6,060	,000

a. Variable dépendante : لمالي_الاداء

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(13): نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,505[a]	,255	,233	,53611
a. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_ادارة_حول_معلومات				

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,251	1	3,251	11,312	,002[b]
	Résidu	9,485	33	,287		
	Total	12,736	34			
a. Variable dépendante : لمالي_الاداء						
b. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_ادارة_حول_معلومات						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS23

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,554	,701		2,216	,034
	_ادارة_حول_معلومات المخاطر	,561	,167	,505	3,363	,002
a. Variable dépendante : لمالي_الاداء						

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم(14): نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,537[a]	,289	,267	,52400

a. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_المتعلقة_بالظروف_العامة

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,675	1	3,675	13,384	,001[b]
	Résidu	9,061	33	,275		
	Total	12,736	34			

a. Variable dépendante : الأداء_لمالي

b. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_المتعلقة_بالظروف_العامة

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,440	,676		2,130	,041
	المخاطر_المتعلقة_بالظروف العامة	,591	,162	,537	3,658	,001

a. Variable dépendante : لمالي_الاداء

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**

الملحق رقم (15):أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,769[a]	,592	,553	,40937	,592	14,999	3	31	,000

a. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_ادارة_حول_معلومات ,بالعميل_المتعلقة_المخاطر ,العامة_بالظروف_المتعلقة_المخاطر

b. Variable dépendante : لمالي_الاداء

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,541	3	2,514	14,999	,000[b]
	Résidu	5,195	31	,168		
	Total	12,736	34			

a. Variable dépendante : لمالي_الاداء

b. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_ادارة_حول_معلومات ,بالعميل_المتعلقة_المخاطر ,العامة_بالظروف_المتعلقة_المخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,737	,703		-1,049	,302
	بالعميل_المتعلقة_المخاطر	1,039	,244	,730	4,260	,000
	المخاطر_ادارة_حول_معلومات	-,219	,200	-,197	-1,094	,282
	_بالظروف_المتعلقة_المخاطر العامة	,332	,151	,302	2,194	,036

a. Variable dépendante : لمالي_الاداء

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS23**